جامعة محمد الصديق بن يحي – جيجل-
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية

عنوان المذكرة

التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي

مذكرة مكملة لنيل شهادة ماستر في العلوم السياسية
تخصص: تعاون دولي

إعداد الطالبتين:
شرايطية فايزة
خوشان ليلية

إشراف:
د/ حموم فريدة

اللجنة المناقشة:

أ/ بن اعمر عادل.....رئيسا
د/ حموم فريدة.....مشرفا ومقررا
أ/ بشكيط خالد.....مناقشا

السنة الجامعية:2015/2014م
1436/1435هـ

بسم الله الرحمن الرحيم

إهداء

إلى من حلم دائما أن يراني في أعلى درجات العلم، إلى روح والدي رحمه الله وأكرم مثواه وجمعني وإياه في الجنة إنشاء الله.

إلى من كانت ترافقني دائما بدعواتها إلى أمي الغالية أدام الله لنا في عمرها.

إلى سندي في هذه الحياة إخوتي وأخواتي:

فارس، فيصل، عمار، سميرة، فوزية، عيسى، حسين، مسعودة،صفية، مريم وعقبة.

إلى البراعم الصغار :

وليد، إكرام، ياسر، كوثر، خديجة، ماريا وأخيرا أنيس.

إلى أزواج أخواتي: نعمان، سفيان، زهير وهشام.

إلى زوجات إخوتي: سليمة وحياة.

إلى كل الأهل و الأصدقاء خاصة: ليليا، نجاة، تومية، سميرة،آمنة، مفيدة، كريمة،فاطمةوحنان

إلى زملائي في الدفعة خاصة طلبة التعاون الدولي فوج 01.

إلى كل من يعرف فايزة.

فايزة

إهداء

إلى من قال فيهما عز وجل:" واخفض لهما جناح الذل من الرحمة وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا".- الإسراء الآية:23-

إلى من مهدا لي طريق العلم وعلماني العطاء بدون انتظار وكان دعائهما سر نجاحي إلى اللذين لاتفيهما الكلمات والشكر والعرفان بالجميل إليك:

"أبي" الحبيب " أمي" الحبيبة

إلى الغاليين على قلبي مصدر سعادتي وسر بسمتي:

أخي" يوسف" أختي "صوفيا "

إلى روح "جدي" الذي فقدته وأنا بصدد إنجاز هذا العمل.

إلى جدتي وكل الأهل والأقارب خاصة خالي"رشيد".

إلى كل صديقاتي:فايزة، فوزية، سميرة، نجاة، مفيدة،أمينة، إيمان...

إلى كل الزملاء والزميلات في دفعة التخرج خاصة تخصص "تعاون دولي" .

إلى كل من دعمونا في هذا العمل ولو بكلمة طيبة.

ليليا

شكر

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم

"من اصطنع إليكم معروفا فجازوه،فإن عجزتم عن مجازاته فادعوا له، حتى يعلم أنكم شكرتم،فإن الله شاكر يحب الشاكرين" -أخرجه الطبراني-

الحمد والشكر أولا وأخيرا لله عز وجل الذي أعاد إلينا الأمل في لحظات اليأس وهدانا بالصبر وقوة العزيمة لإكمال مشوارنا الدراسي الذي توج في الأخير بهذه المذكرة.

وعن سبيل العرفان والامتنان نتقدم بالشكر وفائق التقدير وأسمى المعاني إلى

إلى الدكتورة: **"حموم فريدة"**

التي تفضلت بإشرافها على هذا العمل ، نشكرها جزيل الشكر على نصائحها وتوجيهاتها وعلى صبرها العظيم معنا، ونتمنى لها المزيد من النجاحات والارتقاء والتألق في المجال العلمي والمهني.

كما نتوجه بالشكر إلى كافة أساتذة القسم .

كما نشكر جميع أعضاء لجنة المناقشة.

ونتوجه بالشكر إلى كل من ساعدنا في إنجاز هذا العمل .

ABREVIATIONS

ACPC : ARMEES légères et de petit calibre.

AFRICOM : commandement des états unis en Afrique.

AGIR : Alliance globale pour l'initiative résilience-salol.

AQMI : QAIDA Dans le Maghreb islamique.

CEDEAO : communauté économique des états de l'Afrique de l'ouest.

CICSS : comite permanent inter-états de lutte contre la sécheresse au sahel.

UA : union africain.

UE : union européenne.

UEMOA : union économique et monétaire ouest Africaine.

UNODC : office des nations Unies contre la drogue et le crime.

UNOWA : office des nations Unies pour l'Afrique d'ouest.

ONU : organisation des nations unies.

PNUD : programme des nations unies de développement.

PSI : intuitive pan-Sahel.

SINU : stratégie intégrée des nations unies pour le sahel.

خطة الدراسة:

مقدمة

الفصل الأول: الإطار المفاهيمي للدراسة

المبحث الأول: مفهوم التعاون الدولي

المطلب الأول: تعريف التعاون الدولي

المطلب الثاني: مستويات التعاون الدولي

المطلب الثالث: المتغير الأمني ودوره في التعاون الدولي

المبحث الثاني: مفهوم الجريمة المنظمة

المطلب الأول: تعريف الجريمة المنظمة

المطلب الثاني: خصائص الجريمة المنظمة

المطلب الثالث: أشكال الجريمة المنظمة

المبحث الثالث: التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: جغرافية منطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: الواقع الأمني لمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الثالث: الأهمية الجيواقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي

الفصل الثاني: دراسة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

المبحث الأول: أسباب انتشار الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: الأسباب السياسية

المطلب الثاني: الأسباب السوسيواقتصادية

المبحث الثاني: أشكال الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: تجارة المخدرات

المطلب الثاني: تجارة السلاح

المطلب الثالث: تهريب وتجارة البشر

المبحث الثالث: تداخل الجريمة المنظمة والإرهاب في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: نشاط الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي

المطلب الثاني: تكامل الأدوار بين الجريمة المنظمة والإرهاب في الساحل الإفريقي

المبحث الرابع: انعكاسات الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي على الأمن الإقليمي والدولي

المطلب الأول:الانعكاسات السياسية

المطلب الثاني:الانعكاسات الاقتصادية

المطلب الثالث: الانعكاسات الاجتماعية

الفصل الثالث: واقع التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

المبحث الأول: منطلقات الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل الإفريقي

المطلب الأول: المنطلق الاقتصادي

المطلب الثاني: المنطلق الأمني

المطلب الثالث: المنطلق الجيواستراتيجي

المبحث الثاني:الجهود الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: دور دول الساحل الإفريقي

المطلب الثاني:دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا

المطلب الثالث:دور الاتحاد الافريقي

المبحث الثالث: الجهود الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

المطلب الأول: المبادرات الأوروبية

المطلب الثاني: المشاريع الأمريكية

المطلب الثالث: الجهود الأممية

خلاصة واستنتاجات

مقدمة

مقدمة:

تشكل منطقة الساحل الإفريقي أحد المجالات الجيوسياسية التي تثير اهتمام كبير من مختلف الفواعل الدولية بعدما كانت مهمشة طيلة فترة الحرب الباردة، هذا الاهتمام ازداد خصوصا منذ منتصف تسعينات القرن الماضي لكون منطقة الساحل تحولت إلى منطقة الأخطار والتهديدات الأمنية العابرة للحدود.

وتعتبر الجريمة المنظمة أحد أبرز التهديدات التي تواجه دول الساحل الإفريقي، خاصة وأن هذه الأخيرة تعاني من عجز سياسي واقتصادي وأمني ساهم في إنتاج بيئة إجرامية متعددة الأنشطة من تجارة المخدرات، تهريب البشر، الاتجار بالأسلحة.

وإذا كانت الجريمة المنظمة اليوم تمثل تحديا أمنيا كبيرا بالنسبة لدول العالم عامة فإنها تمثل تهديدا مباشرا لمقومات الدولة في منطقة الساحل وحتى الدول المجاورة له بشكل خاص، لأن ظاهرة الجريمة المنظمة بكافة أشكالها في هذه الدول تجاوزت الحدود السيادية للدولة القومية وأصبح يصعب على أية دولة بمفردها مكافحة هذه الظاهرة والقضاء عليها دون التنسيق والتعاون الجهوي و الإقليمي و الدولي، وبناء على ذلك سوف تتناول هذه الدراسة مختلف الآليات والمقاربات الإقليمية والدولية المتعددة في مواجهة الجريمة المنظمة.

أهمية الدراسة:

تعد دراسة موضوع بهذا القدر من التعقيد ذات أهمية بالغة ذلك أن الجريمة المنظمة من الظواهر التي تحظى باهتمام كبير في حقل العلاقات الدولية خاصة في مجال الدراسات الأمنية وذلك على اثر التحولات التي عرفتها الساحة العالمية بعد الحرب الباردة التي مست تحولات على مستوى مضامين الأمن وارتباط الجريمة المنظمة بها.

فمن الناحية العلمية تكمن أهمية هذه الدراسة من خلال فهم وتحليل مفهوم التعاون الدولي وإسقاطه على تجربة مكافحة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي، كما تكمن أهمية الموضوع من خلال دراسة ظاهرة الجريمة المنظمة.

أما من الناحية العملية فتكمن في أن الجريمة المنظمة أصبحت تشكل بالفعل تهديدا حقيقيا يمس بأمن الدول وشعوبها لما تحمله معها من مظاهر العنف والاستغلال والفساد واللاأمن بصفة عامة،ليس فقط في منطقة الساحل الإفريقي أو في إفريقيا وإنما في العالم ككل لذلك لابد من نشر وعي أكبر بمخاطر هذه الظاهرة وضرورة تكثيف الجهود والتدخل لمواجهتها ومعالجة أسبابها والحد من انتشارها.

أسباب اختيار الموضوع:

لقد كان اختيارنا لهذا الموضوع لمجموعة من الأسباب منها:

أ- الأسباب الذاتية:

- نظرا لانتمائنا للدائرة الإقليمية لهذه المنطقة من جهة واقتناعنا بمدى أهمية الموضوع على الساحة السياسية الإقليمية و الدولية و الوطنية خصوصا بالنظر للأخطار والانعكاسات التي تنتج عن التهديدات الأمنية والتي تنتشر بالمنطقة خاصة الإرهاب والجريمة المنظمة والتي تؤثر بشكل كبير على الأمن الإقليمي وبشكل أخص الأمن الوطني الجزائري.

- ميولنا الشخصي نحو المواضيع ذات الطبيعة الأمنية خاصة في الدائرة الإفريقية، ورغبتنا في تعميق فهمنا ومعارفنا حول هذا الموضوع.

- حيوية هذا الموضوع وتناوله المحدود في أدبيات الدراسة العربية التي تطرقت للتهديدات الأمنية في الساحل والتي ركز معظمها على دراسة الظاهرة الإرهابية دون الجريمة المنظمة التي لا تقل خطورة ولا أهمية عنها.

ب- الأسباب الموضوعية:

ترتبط أساسا بأهمية هذا الموضوع في حد ذاته، حيث أن الجريمة المنظمة عبر الوطنية من أهم الظواهر التي تستحق الدراسة والتي أثارت قلقا دوليا في العديد من مناطق العالم ومنها منطقة الساحل الإفريقي نظرا لما تحدثه هذه الظاهرة من تهديد للأمن والاستقرار سواء على المستوى القطري أو الإقليمي أو الدولي في ظل الوضع المتردي الذي تعانيه المنطقة.

خطورة ظاهرة الجريمة المنظمة واستفحالها في المنطقة خاصة في ظل ارتباطها مع الجماعات الإرهابية التي تتقاسم معها الأدوار، إضافة إلى ارتباطها بمختلف الأحداث المتسارعة التي تشهدها المنطقة في الآونة الأخيرة (أزمة مالي وليبيا)، كل هذه العوامل دفعت بنا لضرورة إجراء دراسة حول هذا المتغير لمعرفة أسباب الجريمة المنظمة بهذه المنطقة ومحاولة كشف أشكالها ومدى تأثيرها وانعكاساتها على الأمن الإقليمي والدولي مما استدعى ضرورة التعاون من أجل مواجهتها.

أدبيات الدراسة:

من أهم الأعمال ذات الصلة بموضوع المذكرة يمكن الإشارة إلى بعض الدراسات التي مثلت في حد ذاتها منطلقا أساسيا في بلورة فكرة الموضوع محل الدراسة والمتمثلة في:

- "الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء"ل ولفرام لاخر(wolfram lacher)، أوراق كارينغي، بحيث تناول الكاتب انتشار وصعود الجريمة المنظمة في الساحل وتأثيرها المتنامي على دول المنطقة خاصة في ظل تزايد نشاطاتها لاسيما تجارة المخدرات.

- ويمكن الإشارة أيضا إلى المساهمات القيمة التي قدمها نخبة من الأساتذة الجامعيين في إطار أعمال الملتقى الدولي الأول الذي نظمته جامعة 8 ماي 1945 بقالمة في نوفمبر 2013،الملتقى حمل عنوان "المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"وفي إطاره تم مناقشة وتحليل التحديات و التهديدات الأمنية التي تواجه منطقة الساحل و منها الجريمة المنظمة.

- كما تم الاعتماد على بعض الرسائل الجامعية التي تناولت التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي ومنها:

ظريف شاكر :"البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات "مذكرة ماجستير في العلوم السياسية جامعة الحاج لخضر 2008 - 2010.

بشكيط خالد:"دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر03، 2010-2011.

أبصير أحمد طالب "المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الجزائر، 2009-2010.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال تناولنا لهذا الموضوع إلى محاولة إلقاء الضوء على ظاهرة الجريمة المنظمة في الساحل بصفتها من الظواهر التي تشهد انتشارا و توسعا كبيرا لشبكاتها في المنطقة و التي يجب العمل على مواجهتها والحد من انتشارها نظرا لآثارها الخطيرة على الأفراد و المجتمعات والدول، كما نهدف إلى تبيان مدى أهمية وضرورة التعاون لمواجهة هذه الظاهرة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي و بشكل فردي أو جماعي من خلال المنظمات الإقليمية و الدولية. ونبين أن التهديدات الأمنية الجديدة العابرة للحدود التي تمثل

الجريمة المنظمة نموذجا عنها يتطلب التدخل الجماعي لمواجهتها انطلاقا من مسلمة عالمية المشاكل تستدعي عالمية الحلول.

إشكالية الدراسة:

كيف دفعت الجريمة المنظمة إلى قيام تعاون دولي لمكافحتها في الساحل الإفريقي ؟

انطلاقا من الإشكالية الرئيسية كانت التساؤلات التالية:

1- ما هي العوامل التي أدت إلى انتشار الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي؟
2- ما هي التحديات التي فرضتها الجريمة المنظمة على الأمن في الساحل الإفريقي؟
3- ما هو دور القوى الإقليمية و الدولية في مكافحة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي؟

الفرضية الرئيسية:

باعتبار الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي تشكل تهديدا أمنيا عابرا للحدود فإن هذا يستدعي ضرورة التعاون لمواجهتها لاسيما على المستوى الإقليمي.

الفرضيات الفرعية:

- كلما زاد عجز الدولة في الساحل الإفريقي عن توفير الاستقرار السياسي والاقتصادي و الأمني كلما زاد استفحال الجريمة المنظمة في المنطقة.

- كلما زاد نشاط التنظيمات الإجرامية في الساحل الإفريقي كلما زادت التحديات على الأمن الإقليمي و الدولي في المجالات السياسية و الاقتصادية والاجتماعية.

- كلما زاد تفعيل المبادرات والمشاريع الأمنية لاسيما الإقليمية منها كلما زادت فعالية مكافحة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي.

مناهج الدراسة:

عند قيام أي باحث بإعداد بحث يتعين عليه بصفة عامة اختيار المناهج التي تمكنه من الوصول إلى النتيجة التي يهدف إليها.

ومن أجل معالجة إشكالية الدراسة والتساؤولات والفرضيات، وحتى نصل إلى دراسة علمية منهجية اعتمدنا على:

- **المنهج الوصفي**: ذلك أن طبيعة الموضوع فرضت علينا استعمال هذا المنهج باعتباره يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع ويهتم بوصفهما والإحاطة بمختلف أبعادها ووضعها في إطارها العام، وقد تم الاعتماد على هذا المنهج في وصف وتحديد ماهية ومفهوم الجريمة المنظمة، وكذا معرفة أسبابها، أشكالها، وآثارها على المستويين الإقليمي و الدولي.
- **منهج دراسة الحالة**: وذلك من خلال التركيز على منطقة معينة وهي"منطقة الساحل الإفريقي" التي تشهد نموا متزايد لظاهرة الجريمة المنظمة خاصة في ظل الفراغ الأمني الذي تعيشه.
- **المنهج المسحي**: تم الاعتماد على هذا المنهج من خلال التركيز على" منطقة الساحل الإفريقي" وبإجراء مسح حول تعريف هذه المنطقة وفحص المشاكل التي تعاني منها خاصة في ظل تزايد نشاطات الجريمة المنظمة.
- **المنهج المقارن**: يظهر ذلك من خلال المقارنة بين ظاهرتي الجريمة المنظمة و الإرهاب في الساحل الإفريقي خاصة وفي ظل إمكانية كل منهما أصبح أكثر تداخلا وتكاملا وإبراز الاختلاف بين المبادرات المطروحة لمكافحة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي.

تفصيل الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وتغطية الفرضيات المقترحة رأينا أن الدراسة الصحيحة والموضوعية لهذه المذكرة تستلزم معالجة هذا الموضوع في ثلاث فصول في كل فصل ثلاث مباحث وذلك كالتالي:

الفصل الأول: يعنى بدراسة المفاهيم المحورية لموضوع الدراسة وذلك بالتطرق إلى مفهوم التعاون الدولي، من خلال تعريفه، مستوياته وأخيرا تناولنا المتغير الأمني ودوره في التعاون الدولي ذلك لأن دراستنا تتمحور حول الجريمة المنظمة باعتبارها من التهديدات الأمنية العابرة للحدود الوطنية،كذلك مفهوم الجريمة المنظمة والتعريف بمنطقة الساحل الإفريقي.

الفصل الثاني: تم تخصيصه لدراسة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي وذلك من خلال التطرق لأسباب انتشار الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي، أشكال الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي، التداخل بين الجريمة والإرهاب في الساحل الإفريقي وأخيرا انعكاساتها على الأمن الإقليمي و الدولي.

الفصل الثالث: ندرس من خلاله واقع التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي وذلك بالتطرق أولا لمنطلقات الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل ثم للجهود الإقليمية والدولية في المنطقة.

الخاتمة: وقد كانت بمثابة خلاصة واستنتاجات حول الدراسة.

الفصل الأول:

الإطار المفاهيمي للدراسة

لأن الإطار المفاهيمي يكتسي أهمية بالغة بالنسبة لمختلف البحوث والدراسات فهو يعطي بعدا علميا ومنهجيا للموضوع المراد دراسته، ولكي تكون لدينا رؤية واضحة وشاملة حول هذه المفاهيم ارتأينا أن يكون هذا الفصل بمثابة تأصيل مفاهيمي لضبط المفاهيم المتعلقة بالدراسة.

المبحث الأول: مفهوم التعاون الدولي

أصبح التعاون الدولي حاجة ملحة لجميع الدول والمنظمات في مختلف المجالات لاسيما المجالات الأمنية، نظرا للآثار الإيجابية المترتبة عليه سواء لتحقيق المصالح والمنافع المشتركة أو لمواجهة التحديات والتهديدات الأمنية ذات البعد الدولي، وتعد الجريمة المنظمة إحداها، مما فرض ضرورة تجسيد التعاون الدولي وتفعيله.

وعلى الرغم من أن مفهوم التعاون الدولي مفهوم واسع يتضمن عناصر كثيرة إلا أننا سنقتصر في هذا المبحث على تعريف التعاون الدولي، مستوياته وإبراز دور المتغير الأمني وتأثيره في التعاون الدولي.

المطلب الأول: تعريف التعاون الدولي

البحث في تعريف التعاون الدولي يقتضي التطرق لمعناه اللغوي ومعناه الاصطلاحي:

1- المعنى اللغوي:

التعاون لغة من الإعانة والعون، ويعني العون المتبادل، أي تبادل المساعدة لتحقيق هدف معين.[1]

كما يعني التعاون، التضامن والمساعدة على قضاء الحوائج وهو التآزر أيضا بمعنى تعاون معه وقواه وآزره، وأعانه وساعده، من الأزر القوة والشدة.[2]

والترجمة الفرنسية للتعاون هيcoopération، وترجمتها الإنجليزية cooperation، والمصدر اللاتيني لها هو cum opéeration ويفيد معنى العمل سويا.

كما تتشابه المعاني اللغوية والاصطلاحية لبعض الكلمات مع كلمة التعاون مثل collaboration وتعني الاشتراك والتعاون في حالات معينة، coordination وتعني التنسيق و التناسق، consolidation وتعني التضامن، coalition وتعني التحالف، integration وتعني التكامل.

ويمكن أن يفهم معنى التعاون على أنه عكس الصراع أو النزاع أو التضارب أو التعارض conflict.[3]

يؤخذ التعاون أيضا من الصياغة اللاتينية entre- aide، وهي من المصدر اللاتيني "adjuta" وتعني مساعدة متبادلة، مساعدة مشتركة، وهو يفيد العمل المشترك أو

---

(1) علاء الدين شحاتة، **التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة**، ط.2، إيتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002، ص01.

(2) متعب بن عبد الله السند، "التعاون الدولي في تنفيذ الأحكام الجنائية وأثره في تحقيق العدالة"، (مذكرة ماجستير في العدالة الجنائية، جامعة نايف للعلوم الأمنية)، 2001، ص30.

(3) علاء الدين شحاتة،مرجع سابق، ص02.

المشاركةالاعتيادية أو الظرفية في النشاط الشخصي لشخص آخر،وواجب التعاون ملازم لأي نظام يفيد التصرف للصالح المشترك والعمل معا أو بشكل منفصل من أجل الملكية المشتركة.[1]

المعنى الاصطلاحي:

التعاون اصطلاحا هو نوع من التنظيم ترتبط فيه جماعة من الناس ارتباطا اختياريا بصفتهم الإنسانية على قدم من المساواة لإعلاء شأن مصالحهم الاقتصادية والاجتماعية، وتوضح عبارة بصفتهم الإنسانية أن العضو ينضم للجماعة دون أي تأثير أو حساب لمركزه المالي أوالاجتماعي أو السياسي أو الديني وإن هذه المراكز لا تعطيه أي امتيازات على الآخرين.[2]

والتعاون الدولي coopération internationale عمل مشترك ومنسق لدولتين أو أكثر، أو أشخاص خاصين في مجال معين (عسكري، تقني، ثقافي، تجاري، اقتصادي، أمني)من أجل التوصل إلى نتائج مشتركة في حقل أو عدة حقول في الحياة الدولية، وهذا التعاون يمكن أن يتحقق إما في إطار تنفيذ معاهدات أو منظمة دولية، وإما خارج أي إطار تعاوني أو تعاقدي أو دولي.[3]

واهتمت بعض الاتجاهات في تعريف التعاون الدولي بجانب الأمن والحماية حيث اعتبرته السبيل إلى تحقيق الأمن والحماية اللازمة للقيم والمصالح الاجتماعية العالمية المشتركة التي يعترف بها المجتمع الدولي وذلك عن طريق الإجراءات الجماعية القسرية أو الجهود المتضافرة.[4]

ويمكن النظر إلى التعاون الدولي بالمفهوم الواسع على أنه تبادل العون والمساعدة وتضافر الجهود المشتركة بين دولتين أو أكثر، لتحقيق نفع أو خدمة مشتركة، سواء عالميا أو إقليميا، أو على المستوى الوطني للدول المشاركة.[5]

والتركيز في هذه الدراسة هو على الجهود التي تبدلها الدول والمنظمات الدولية والإقليمية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية في الساحل الإفريقي، من خلال جملة الآليات المتخذة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

فيمكن تعريف التعاون الدولي لمكافحة الجريمة المنظمة على أنه: "يمثل أحد أصناف التعاون بين الدول في علاقاتها الخارجية، ويقصد به تبادل العون والمساعدة وتضافر

---

(1) آسية ذنايب،"الآليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"،(مذكرة ماجستير في القانون العام، جامعة منتوري، قسنطينة)، الجزائر، 2010/2009، ص55.

(2) متعب بن عبد الله السند، مرجع سابق، ص30.

(3) آسية ذنايب، مرجع سابق، ص56.

(4) متعب بن عبد الله السند، مرجع سابق، ص33.

(5) علاء الدين شحاتة، مرجع سابق، ص02.

الجهود المشتركة بين طرفين دولتين أو أكثر لتحقيق نفع أو خدمة أو مصلحة مشتركة، في مجال التصدي لمخاطر وتهديدات الإجرام وسواء اقتصرت هذه المساعدة على جهود دولتين فقط أم امتدت إقليميا أو عالميا".[1]

المطلب الثاني: مستويات التعاون الدولي

إن ازدياد المصالح المتبادلة والحاجات الضرورية والمخاطر المشتركة في المجالات كافة السياسية ،الاقتصادية، العسكرية والأمنية، الثقافية والبيئية وغيرها، جعل من التعاون الدولي ضرورة حتمية سواء تم التعاون على المستوى الإقليمي أو على المستوى الدولي.

1- التعاون على المستوى الإقليمي:

احتل التعاون الإقليمي اهتماما دوليا خاصا فقد شهد عالم ما بعد الحرب الباردة تطورا كبيرا في مجال التعاون الإقليمي، ونشوء العديد من المنظمات لهذا التعاون بدوافع عديدة أهمها سياسية، أمنية، اقتصادية،[2] إلا أن التعاون الإقليمي ظل إلى غاية الأدبيات الراهنة محصورا بكثرة في الميدان الاقتصادي ويستعمل لغة اقتصادية ومالية كتحرير التجارة الخارجية وحرية تنقل السلع ورؤوس الأموال بهدف بناء تكتل إقليمي قوامه الاقتصاد، ومثل هذا المنطق الاقتصادي لم يطبق لحد الآن في بعض المناطق التي يتطلبها مثل هذا النمط مثل البيئة الأمنية لمنطقة الساحل الإفريقي[3].

فالدول في مثل هذه المناطق لازالت تتمسك بالمفاهيم الكلاسيكية للأمن الوطني والسيادة الوطنية، وفي ظل هذه الظروف تظهر الحاجة الماسة للتعاون على المستوى الإقليمي لمواجهة التحديات الأمنية المتصاعدة والعابرة لأكثر من دولة.[4]

ويمثل التعاون على المستوى الإقليمي إطارا مناسبا لتنظيم المصالح الاقتصادية والثقافية المتبادلة، فضلا عن ضرورة تنسيق الرؤى السياسية تجاه القضايا الجوهرية والمواقف على الصعيدين الإقليمي والدولي.[5]

فالمقاربة التعاونية الإقليمية تحاول حشد الوسائل والآليات الضرورية للمواجهة الجماعية للتهديدات المشتركة بتوزيع الأعباء وتسهيل نقل الإمكانات المناسبة لتغطية العجز

---

[1] علاء الدين شحاتة، المرجع السابق، ص31.

[2] دنا علي صالح، "المتغيرات المؤثرة في التعاون الدولي بعد الحرب الباردة، دراسة في تأثير ثورة الاتصالات"،(أطروحة دكتوراه فلسفة في العلوم السياسية، جامعة السليمانية، العراق)، 2011، ص58.

[3] شاكر ظريف،" البعد الأمني الجزائري في منطقة الساحل والصحراء الإفريقية التحديات والرهانات"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، جامعة الحاج لخضر، باتنة)،الجزائر، 2010/2008، ص114.

[4] المرجع نفسه، ص114 .

[5] ثامر كامل الخزرجي، **العلاقات السياسية الدولية وإستراتيجية إدارة الأزمات**، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، الأردن، 2005، ص234.

المتواجد في مراقبة كامل الإقليم والحدود المشتركة بين الأعضاء بفاعلية أكبر وتخطيط مشترك.

وبرزت أهمية هذه المقاربة بعد توسيع مفهوم الأمن بأبعاده العسكرية وغير العسكرية، وأصبحت التهديدات مشتركة وعابرة بين الدول بحيث تواجد مشكل في دولة ما قد يمتد للدول الأخرى المجاورة والتنسيق والتعاون الإقليمي بإمكانه معالجة مصادر هذه التهديدات.[1]

ومن بين أهم النماذج الإقليمية للتعاون بين الدول نجد رابطة جنوب شرقي آسيا (الآسيان asean) التي أنشأت عام 1967 بموجب إعلان "بانكوك" كأول تعاون إقليمي في هذه المنطقة على أساس ستة أهداف حول القضايا السياسية والاجتماعية، التنموية والاقتصادية، الثقافية والبيئية، كذلك منظمة رابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي (سارك saarc) والتي تضم دول جنوب اسيا، هدفها تأمين الأمن والتنمية الاقليميين وفق منهج تدريجي، ونفس الحال بالنسبة لاتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا (نافتا nafta) وهي إحدى الأمثلة الأخرى البارزة للتعاون الاقتصادي على المستوى الإقليمي.[2]

هناك نماذج كثيرة للتعاون الإقليمي في المجالات كافة تؤكد أهمية التعاون على هذا الصعيد لأن هناك بعض القضايا والمشاكل تأخذ طابعا إقليميا تقتضي معالجتها جهودا إقليمية، كما أن هناك بعض المخاطر والتحديات الإقليمية ينبغي أن تعالج بين دول يجمعهم القرب الجغرافي أو مصالح متبادلة أو مخاطر مشتركة، مما يفرض عليهم التعاون من أجل حل المعضلات فيما بينهم والوصول إلى الغايات والأهداف التي لا يمكن تحقيقها بجهود فردية.[3]

2- التعاون على المستوى الدولي:

إن التصاعد الكبير الذي شهده العالم من مخاطر تمس الاقتصاد والبيئة والصراعات السياسية والتدخل العسكري، والضرر غير المتوقع من المجرمين والأمراض ، بشكل تجاوزت فيه الحدود الإقليمية لتشكل تهديدا دوليا وعالميا تشمل جميع الحكومات والشعوب دون استثناء، وبغض النظر عن مدى قوة هذه الدولة أو هذا الشعب وتقدمها ودون اعتبار للمسافة الجغرافية، لذلك فإن مواجهتها تتطلب جهودا جماعية، دولية وعالمية، حكومية وغير حكومية، للحد من هذه المخاطر.

ومن جانب آخر فإن المحاولات الحكومية وغير الحكومية لتحقيق الأمن البشري والتنمية البشرية وتعزيز حقوق الإنسان وتحقيق المصالح المتبادلة بين الدول والشعوب قد

---

(1) شاكر ظريف، مرجع سابق، ص117.
(2) دنا علي صالح، مرجع سابق، ص62.
(3) المرجع نفسه، ص71.

دفعت بالفاعلين الدوليين للقيام بمحاولات جماعية لتحقيق هذه الأهداف وقد بذلت جهودا كبيرة في هذا المجال سواء على الصعيد الحكومي أو غير الحكومي.[1]

2-1- التعاون الدولي الحكومي:

استحوذت مسارات التعاون التي تطورت نتيجة لازدياد الترابط على حيز كبير في المؤسسات الدولية الحكومية ذات الطبيعة الدائمة وأصبحت المنظمات الدولية الحكومية اليوم تشكل المكان المميز للتعاون المتعدد الأطراف، فهي تشكل شبكات اتصال بين الفاعلين الدوليين وتساعد على بروز معايير عامة تنظم السلوك الدولي عن طريق مأسسة الدبلوماسية المتعددة الأطراف والتوافق المرتبط بها استجابة لحاجات التعاون.[2]

وكان لتعقد احتياجات الدول وقصور الأجهزة الخاصة بكل منها عن الاستئثار وحدها بمواجهة كافة تحدياتها الداخلية، ناهيك عن التحديات الدولية التي تنعكس آثارها بالضرورة على ظروفها وأوضاعها الداخلية الدور الأعظم وراء ظهور وتضخم المنظمات الدولية الحكومية.[3]

هناك مجالات عديدة تم التعاون فيها على الصعيد الدولي الحكومي ففي المجال الاقتصادي مثلا أدى تلاشي الحدود بين السياسة والاقتصاد وبين الوطني والدولي إلى خلق مستويات عالية من الاعتماد المتبادل بين الاقتصاديات السياسية الوطنية، فالمستويات العالية من الاعتماد المتبادل تربط الاقتصادات الوطنية بصورة فعالة، بحيث يصبح الاقتصاد الوطني أكثر حساسية وأحيانا أكثر انكشافا وتعرضا للتغيرات في اقتصادات وطنية أخرى.[4]

ونفس الشيء بالنسبة للمجالات ذات الطبيعة الأمنية كارتباط التعاون الدولي مثلا بظاهرة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تجاوزت أركانها وآثارها الحدود الدولية، ويمثل التعاون الدولي في مجال مكافحة هذه الظاهرة إحدى الضرورات اللازمة لمواجهة الأنشطة الإجرامية المستحدثة.

يمكن القول أن هناك أشكال عديدة للتعاون الدولي الحكومي سواء بين الدول بعضها مع بعض أو بين الدول والمنظمات الدولية أو بين المنظمات الدولية والإقليمية فيما بينها أو عن طريق أجهزة المنظمات ووكالاتها المتخصصة، لاسيما فيما يتعلق بالأمم المتحدة، وهذه

---

(1) دنا صالح، المرجع السابق ، ص72.

(2) فيليب برايار ومحمد رضا جليلي، **العلاقات الدولية**، تر: حنان فوزي حمدان، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2009، ص ص139،138.

(3) حازم محمد عتلم، **المنظمات الدولية الإقليمية والمتخصصة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001، ص05.

(4) جون بيليس و ستيف سميت ،**عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2004، ص455.

المستويات من التعاون تحتاج إلى مؤسسات رسمية وبرامج عمل وإجراءات وهياكل تشارك الأطراف الدولية الحكومية في وضعها وتطبيقها ومتابعتها في أرض الواقع.[1]

2-2- التعاون الدولي غير الحكومي:

لا تقتصر عمليات التعاون الدولي في معظم مجالات التعاون على الصعيد الحكومي، فهناك مجالات عديدة يباشر فيها الفاعلون من غير الدول نشاطاتهم بفعالية، ومن بينهم المنظمات غير الحكومية والتي يقصد بها تلك التجمعات التي تمارس نشاطات متعددة لا تحدد بالهوية القومية، ويتميز دورها في العصر الراهن بالحيوية والاتساع نتيجة للتطور الكبير الذي ظهر في ميدان التجارة الدولية وثورة المعلومات وعالمية الاتصالات وتكنولوجيا المواصلات مما ساعد على تسارع انتقال الأفراد ورؤوس الأموال والأفكار والثقافة على نطاق واسع وفي ميادين شتى.[2]

إن أية منظمة دولية غير حكومية تعبر عن بنية تعاونية في مجال محدد وتجمع مؤسسات غير حكومية وأفراد ينتمون إلى بلدان مختلفة، وقد أخذت هذه المنظمات على الساحة الدولية مكانة ذات أهمية لا يمكن تجاهلها وهي ستزداد قوة في المستقبل ويبدو أنه في مقابل التراجع التدريجي الذي بدأت تشهده الدولة الوطنية تحت تأثير العولمة وتصاعد دور الشركات المتعددة الجنسيات والقطاع الخاص بدأ يزداد دور منظمات المجتمع المدني على المستوى الوطني وعبر الوطني لتمارس نوعا من التعاون العالمي بين الدول والأفراد وليس الدول فقط.[3]

هناك مجالات عدة تنشط فيها المنظمات غير الحكومية ففي مجال حقوق الإنسان فهي تعمل من أجل الارتقاء بمستوى الحفاظ على حقوق الإنسان وتحقيق الأهداف الإنسانية ومن أهم هذه المنظمات نجد اللجنة الدولية للصليب الأحمر، منظمة العفو الدولية، أما في المجال الاقتصادي والتجاري فقد أصبحت الشركات المتعددة الجنسيات فاعلا مركزيا في هذا المجال.

استنادا على ما سبق يمكن القول أن المنظمات غير الحكومية تلعب دورا مهما في التعاون فشبكة العلاقات غير القومية يمكن أن تؤدي إلى خلق نسيج اجتماعي يزيد من فرص التعاون والتقارب وخلق بيئة ملائمة لمواجهة المشاكل والتحديات،[4] من خلال النشاطات المتعددة والمتنوعة التي تقوم بها فإنها تمتلك قدرة التأثير على أنماط التفاعلات

---

(1) دنا علي صالح، مرجع سابق، ص88.
(2) ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص196.
(3) دنا علي صالح، مرجع سابق، ص89.
(4) ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص196.

الدولية من خلال الضغط على الحكومات وقد يدفع ذلك باتجاه تعاون إقليمي أو دولي حيال المشاكل التي تحاول هذه المنظمات إيجاد حل لها.

المطلب الثالث: المتغير الأمني ودوره في التعاون الدولي

هناك جملة كبيرة من المتغيرات التي تؤثر في تنامي التعاون الدولي منها سياسية وأمنية، ومنها اقتصادية وتجارية، ومنها تنموية وبيئية ومنها ثقافية وتعليمية، ومنها تكنولوجية...الخ، وزاد تأثير هذه المتغيرات بعد الحرب الباردة إثر تفكك الإتحاد السوفياتي وانتهاء القطبية الثنائية وانتشار نظام اقتصاد السوق وازدياد عدد القضايا والمشاكل والتحديات العابرة للحدود، وباعتبار أن الدراسة تتناول ظاهرة ذات بعد امني والمتمثلة في الجريمة المنظمة، فقد تم التركيز على المتغير الأمني الذي أصبح يشكل حافز للتعاون الدولي من اجل مواجهة التهديدات الأمنية كالجريمة المنظمة وغيرها من التهديدات.

إن التحول الذي حدث في مفهوم الأمن كنتيجة منطقية للتطورات التي شهدها النظام الدولي أدى إلى إعادة النظر في كافة الافتراضات الأساسية للنظريات الأمنية في العلاقات الدولية فلم يعد الفعل والتأثير في العلاقات الدولية حكرا على الدولة القومية من جهة ومن جهة أخرى أصبحت المشاكل تتعدى المسائل السيادية والتي تعرف بالمخاطر الجديدة، مثل تهريب المخدرات والجريمة المنظمة عبر الدول، تهريب المواد النووية والهجرة غير الشرعية والمخاطر البيئية، أصبحت تطغى على أجندة العلاقات الدولية.[1]

فالدول أصبحت الآن تواجه مصادر التهديد بأشكال عدة ليست بالضرورة ذات مصادر عسكرية وتم بذلك تجاوز النظرة التقليدية لمفهوم الأمن المتمحور حول الدولة حصرا إلى وحدات مرجعية أخرى تكيفا مع التحولات العالمية وتغير وظائف الدولة خاصة طبيعة التهديدات الجديدة التي توجد في معظمها خارج دائرة التعامل العسكري،[2] كونها تهديدات في معظم الأحيان غير مرئية وغير واضحة والقوة العسكرية لا تصلح كأداة لمواجهة تلك الأنماط من مصادر التهديد التي قد تفوق آثارها المدمرة آثار التهديد العسكري المباشر،[3] ولا شك في أن العديد من هذه التهديدات التي تطال الدول اليوم هي تهديدات ذات طبيعة عالمية تتطلب جهدا عالميا للتغلب عليها وإقامة علاقات تعاونية لمواجهتها.[4]

---

(1) ناجي عبد النور، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط"، متحصل عليه من :
http : // nadjiabdenour.maktoob blog .com 2015/01/15

(2) عبد النور بن عنتر، **البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2005، ص30.

(3) دنا علي صالح، مرجع سابق، ص105.

(4) مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة، 2008، ص80.

لقد أصبحت الحاجة ماسة اليوم لتجاوز المفهوم التقليدي للأمن والسلم الدوليين الذي يسمى الأمن الصلب (hard) والذي يرتكز أساسا على العوامل العسكرية والسياسية لحل المشاكل والمنازعات الدولية إلى مفهوم الأمن الناعم (soft) الذي يهتم بالقضايا غير العسكرية كالبيئة، الهجرة غير الشرعية، الجريمة المنظمة، لاسيما إذا علمنا أن المكونات الأساسية للأمن الإنساني تتسع لتشمل الأمن الاقتصادي ،الأمن الغذائي ،الأمن الصحي ،الأمن البيئي ،الأمن السياسي وأمن المجتمع المحلي فليس بمقدور الدولة منفردة أن تحافظ على الأمن الإنساني بمفهومه الشامل وتعالج التحديات العالمية الجديدة التي تظهر ارتباط الأمن الإنساني بالسلم والأمن الدوليين وإن التعاطي والتعامل مع هذه التحديات الكبيرة والمتعددة يتطلب التعاون الدولي.[1]

فالأمن الإنساني يتميز بشموليته كونه يتضمن عدة قطاعات أمنية وكونه البعد الوحيد الذي يتقاطع بحكم طبيعته ليس فقط مع مختلف أبعاد الأمن الأخرى ولكن مع البعدين المحلي والعالمي للأمن فهو كوني البعد، أي أنه يقوم على أساس ترابط أمون الشعوب والدول متبنيا بذلك مقاربة تعاونية لتحقيق الأمن الشامل.[2]

إن ظواهر مثل التطرف والعنف والإرهاب الدولي والجريمة المنظمة هي من أخطر التحديات التي تواجه العالم في الوقت الحاضر وإن هذه الظواهر ليست لصيقة بمنطقة جغرافية معينة أو بدين معين أو بثقافة معينة، بل هي ظواهر لها طابع عالمي ومما يزيد من خطورة الأمر زيادة حركة المجرمين في مختلف أنحاء العالم نتيجة لسهولة التنقلات والمواصلات الدولية وانخفاض تكلفتها كما اتخذت الجريمة المنظمة عبر الوطنية أبعاد شبيهة بأبعاد الاقتصاد الكلي، اذ أن السلع غير المشروعة تصنع في قارة وتهرب عبر قارة وتسوق في قارة ثالثة، كما تسربت الجريمة المنظمة على الأسواق المالية والتجارية القائمة فأصبحت المنتجات والأرباح غير المشروعة تنقل عبر المسالك التقليدية وأصبح عالم الإجرام مرتبطا ارتباطا وثيقا بالاقتصاد العالمي وبالعكس.

إن حداثة أسلوب هذه الجرائم وإمكانية سرعة تنفيذها وتعدد صورها وأشكالها أخذت تشكل تحديا أمنيا مشتركا تعاني منه دول عديدة، فهي مجبرة على التعاون لحل هذه المعضلة ومكافحتها لأن الحل الأمثل يكون عن طريق تعاون فعال بين الدول، فلا بد للتعاون من أجل المحافظة على الأمن الدولي على مستوى أوسع.[3]

فالمشاكل والظواهر الأمنية التي تواجه العالم في الوقت الحاضر هي بالأساس مشاكل ذات طابع عالمي أو شبه عالمي، بمعنى أن أبعادها وتأثيراتها تؤثر في أمن الدولة

---

(1) دنا علي صالح، مرجع سابق، ص106.
(2) عبد النور بن عنتر، مرجع سابق، ص30.
(3) المرجع نفسه، ص ص112،111.

سواء بشكل مباشر أو غير مباشر وفي هذا الإطار فإنه لا بديل عن تدعيم جهود التعاون الإقليمي والدولي في مختلف مجالات العمل الأمني، إذ أصبح هناك تركيز على عالمية الأمن وهو ما يتطلب جماعية العمل من أجل تحقيقه وحفظه وأصبح ينظر إلى أمن العالم ليس فقط من منظور فردي وإنما من منظور جماعي.[1]

من كل ما سبق يمكن القول أن التهديدات الأمنية المشتركة التي ازدادت في سرعة انتشارها وعددها وطبيعتها، والوسائل المستخدمة فيها لاسيما عند الحديث عن الجريمة المنظمة، كلها عوامل تشكل دافعا كبيرا للتعاون بين الدول من اجل مواجهتها والتصدي لها.

[1] ثامر كامل الخزرجي، مرجع سابق، ص334.

المبحث الثاني: مفهوم الجريمة المنظمة

سنتناول في هذا المبحث أهم التعاريف التي قدمت لمفهوم الجريمة المنظمة التي تبرز أهم الخصائص التي تميزها عن باقي المفاهيم المشابهة ثم سنتناول بالتفصيل هذه الخصائص التي تمكننا من فهم الجريمة المنظمة بصورة أعمق ثم نتطرق لأهم صور وأشكال الجريمة المنظمة التي تؤثر على السلم والأمن الدوليين.

المطلب الأول: تعريف الجريمة المنظمة

بدأ ظهور مصطلح الجريمة العابرة للحدود crime transnational organiseمع بداية عقد التسعينات وذلك كنتيجة للتطورات الاجتماعية والاقتصادية والعولمة والثورات العلمية، خاصة في مجال الاتصالات ولم ينجم عن هذه التغيرات عولمة اقتصادية فقط بل عولمة في الإجرام وعبرت الجريمة مثلها مثل الاقتصاد الحدود الوطنية.[1]

فلقد بذلت العديد من المحاولات من أجل وضع تعريف خاص بالجريمة المنظمة يميزها عن غيرها من الجرائم المشابهة لها حتى يسهل التعامل معها، غير أن تعريفها لم يحظ بالإجماع فمازال مفهوم الجريمة المنظمة يعتريه الغموض وعدم الوضوح فهو يخفي أنواعا متعددة من الأفعال الإجرامية وأشكالا مختلفة من المنظمات الإجرامية.

يرجع عدم الإتفاق على تعريف واضح محدد إلى عدة اعتبارات أهمها حداثة مصطلح الجريمة المنظمة ووجود خلافات وصعوبات علمية حول صياغة تعريف عالمي لها، فالتعاريف التي أعطاها أغلب الباحثين الذين تصدوا لتعريفها جاءت متباينة نظرا لاختلاف وجهات النظر فمنهم من ينظر إليها من خلال فكرة التنظيم ومنهم من ينظر إليها من خلال فكرة الاستمرارية ومنهم من ينظر اليها من الناحية الإجرائية، إضافة إلى اختلاف الأنظمة القانونية من دولة إلى أخرى لذلك كثرت تعريفات الجريمة المنظمة.

لغويا تفيد كلمة جريمة، جرم وإجرام واجترم، بمعنى أذنب ويقال جرم وجريمة أو عظم جرمه وتجرّم عليه، بمعنى اتهمه بجرم وبذلك الجريمة تعني "أَذْنَبَ"[2].

أما لفظ المنظمة فهي مشتقة من المنظم، ويقال تنظم الأمر بمعنى استقام، لذلك فتعبير الجريمة المنظمة يستخدم لوصف شكل أو حالة الجريمة التي ترتكبها جماعة، فالتنظيم هو العامل الذي يميزها عن الجرائم التي يرتكبها أفراد خارج المنظمة حيث تتجه إرادتهم للمراهنة على ارتكاب جرائم شاسعة مثل المقامرة والمخدرات.[3]

---

(1) ذياب البداينة، "مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية: من المحلية إلى الكونية"، متحصل عليه من: www.mutah.edu.jo/userhomepages/organized %20crime %20shaqah.pdf. 02/02/2015.

(2) آسية ذنايب، مرجع سابق، ص7.

(3) المرجع نفسه ، ص12.

فأهم مكون مميز لجريمة المنظمة هو في المصطلح نفسه "المنظمة" كما أن التفاعل عامل مهم، فقيام مجموعة أفراد بشكل إنفرادي بأعمال إجرامية لا يجعل منهم جريمة منظمة، ولكن المنظمة العنصر المميز للجريمة المنظمة عن غيرها.[1]

لقد عرف المؤتمر الدولي الذي عقدته الأمم المتحدة بإيطاليا سنة 2000 الجريمة المنظمة "الجريمة المنظمة هي تلك الجريمة التي تتضمن نشاطا إجراميا معقدا، يرتكب على نطاق واسع، وتنفذه مجموعة من الأشخاص على درجة كبيرة من التنظيم بهدف تحقيق ثراء للمشتركين في هذا النشاط على حساب المجتمع وأفراده وهي غالبا ما ترتكب أفعال مخالفة للقانون منها جراء الأشخاص والأموال وترتبط في معظم الأحيان بالفساد السياسي.[2]

وقد عرفتها اتفاقية "باليرمو"* لعام 2000 في المادة الثانية بأنها: "جماعة محددة البنية مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن وتقوم معا بفعل مدبر بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الجرائم المقررة وفقا لهذه الاتفاقية من أجل الحصول بشكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى".[3]

وعرفها الإتحاد الأوروبي بأنها: "جماعة مشكلة من أكثر من شخصين لها هيكل تنظيمي، دائمة في الزمان وتعمل بشكل منظمة على ارتكاب جرائم يعاقب على أي منها بعقوبة سالبة للحرية حدها الأقصى أربع سنوات على الأقل أو بعقوبة أشد جسامة، سواء أكانت الجرائم غاية في ذاتها أو وسيلة لتحقيق الربح وتستخدم عند اللزوم حتى التأثير على رجال السلطة العامة."[4]

يعرفها الأنتربول: "جماعة من الأشخاص تقوم بارتكاب أفعال غير مشروعة بصفة مستمرة، وتهدف إلى تحقيق الربح بصفة أساسية دون التقيد بالحدود الوطنية".[5]

عرفتها اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية عام 2003 بأنها: "جماعة ذات هيكل تنظيمي، مؤلفة من ثلاثة أشخاص أو أكثر موجودة لفترة من الزمن، وتعمل بصورة متضافرة بهدف ارتكاب واحدة أو أكثر من الجرائم الخطيرة أو الأفعال المجرمة وفقا لهذه الاتفاقية من أجل الحصول على شكل مباشر أو غير مباشر على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى".[6]

---

(1) ذياب البداينة، مرجع سابق، ص4.

(2) نور الدين بن تفات، "الجريمة المنظمة وحقوق الإنسان"، (مذكرة ماجستير في القانون الجنائي، جامعة الجزائر)، 2011، 2012، ص15.

*اتفاقية باليرمو: هي اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية التي تم التوقيع عليها في باليرمو بإيطاليا في شهر ديسمبر 2000

(3) أحمد فاروق زاهر، **الجريمة المنظمة: ماهيتها، خصائصها وأركانها**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المنصورة، 2007، ص11.

(4) جهاد محمد البريزات، **الجريمة المنظمة دراسة تحليلية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص35.

(5) أحمد فاروق زاهر، **الجريمة المنظمة:ماهيتها،خصائصها وأركانها**، مرجع سابق، ص7.

(6) علاء عبد الحسن جبر السلاوي، "الجريمة المنظمة وأثرها في انتشار الفساد الإداري"، مجلة الكوفة، العدد 2، ص226، متحصل عليه من: WWW. IASJINETLIASJ. FUNE. FULLEXT AID+ 61400 PDF. 12/12/2014.

فالجريمة المنظمة هي الاصطلاح الذي توصف به الظاهرة الإجرامية حين يكون من خلفها جماعة معينة تستخدم العنف أساسا لنشاطها الإجرامي وتهدف إلى الربح.[1]

انطلاقا من التعاريف السابقة يمكن أن نميز الجريمة المنظمة عن غيرها من الجرائم كالإرهاب الذي يعتبره العديد كإحدى صور الجريمة المنظمة ولكن في الحقيقة إن الإرهاب يعد نموذجا إرهابيا مختلفا عن الجريمة المنظمة لأن أهدافه ليست بالضرورة اقتصادية ولكنها في المقام الأول تأخذ طابعا سياسيا، فالإرهاب إذن ليس جزءا من الجريمة المنظمة،[2]ولكن هذا لا يعني انه ليس هناك تداخل بين هاتين الصورتين من الإجرام، فالإرهاب يمكن أن يشكل إحدى الوسائل التي تستخدمها الجريمة المنظمة للوصول إلى أهدافها، كما يمكن أن تقام تحالفات بينهما كأن تقوم المنظمات الإجرامية بتمويل الإرهاب في حين هذه الأخيرة تؤمن لها المناخ الملائم لممارسة نشاطاتها الإجرامية.

فهما يعملان في نفس الدائرة حيث أن كلاهما يستخدم أساليب غير شرعية في تحقيق أهدافه كاللجوء إلى العنف والاختطاف والاغتيالات والابتزاز والعمل سرا، فكلاهما يتحدى الدولة وسيادة القانون باستثناء إذا كانت الدولة هي ذاتها التي تقوم برعاية جماعات الإرهاب والجريمة المنظمة.[3]

المطلب الثاني: خصائص الجريمة المنظمة

مما تقدم يمكن القول بأن الجريمة المنظمة تتمتع بعدد من الخصائص أهمها:

1- التنظيم والبناء الهيكلي المتدرج:

يعد التنظيم الدقيق من أهم خصائص الجريمة المنظمة، إذ لابد من وجود نظام يبين آلية العمل في المنظمة الإجرامية، وتقسيم الأدوار بين الأعضاء وتحديد علاقة بعضهم البعض من جهة وعلاقتهم بالمنظمة الإجرامية من جهة أخرى،[4] ولا يشترط أن يتخذ التنظيم شكلا معينا وأن تكون الاختصاصات مكتوبة أو أن يعلم كل عضو باختصاص أو أدوار بقية الأعضاء. [5]

ويتميز التنظيم في المنظمة الإجرامية بوجود هيكل تنظيمي هرمي متدرج، أي أن هناك تدرجا بالوظائف من الرئيس حتى أدنى مرؤوس، وهذا يفترض وجود سلطة مركزية للتنظيم تتولى الإدارة.

---

(1) محمود شريف بسيوني، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ماهيتها ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا**، دار الشروق، مصر، 2004، ص11.

(2) أحمد فاروق زاهر، **جرائم الاحتيال والإجرام المنظم**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2008، ص ص82،81.

(3) Thomas m. Sanderson," transnational terror and organized crime blurring the lines", Sais review,vol XXIV, n01, 2004, p53.

(4) مايا خاطر، "الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27، العدد 03، 2001، ص513.

(5) جهاد محمد البريزات، مرجع سابق، ص50.

ويتراوح البناء الهرمي المتدرج بين ثلاث أو أربع درجات ففي قاع الهرم يوجد الجنود أو المنفذون والذين يكونون عادة من الشبان، وفي المستوى المتوسط المسؤولين عن الإشراف على الأنشطة الإجرامية ثم مجموعة المستشارين الاقتصاديين ومحامين إلى جانب الحرس الشخصي الذين يحيطون بالرئيس، وفي القمة يوجد الرئيس أو الزعيم وقد يرأس التنظيم أشخاص من نفس العائلة ونادرا ما يمارس الرئيس الأنشطة الإجرامية بنفسه بل يبقى في الخفاء للإفلات من العقاب، كما أنه لا يمكن القبض عليه متلبسا.[2]

ويخضع أعضاء التنظيم إلى قانون صارم من أجل المحافظة على سرية التنظيم وحمايته من أجل بقائه، وعلى كل عضو احترام هذا القانون بدقة لأن مصيره إن خالف التنظيم إما الوفاة الطبيعية أو التصفية عن طريق القتل ويتم تلقين الأعضاء المبادئ الداخلية والقواعد التي تحكم التنظيم بمجرد الانضمام إليه.

2- الاستمرارية:

تعني الاستمرارية في الجريمة المنظمة امتداد حياة المنظمة بصرف النظر عن حياة أي عضو أو فرد فيها مهما كانت رتبته داخل التنظيم، حتى الرؤساء الذين يسجنون أو يموتون يحل محلهم رؤساء جدد، لذلك نجد أن المنظمات الإجرامية تستمر في نشاطاتها لتحقيق أهدافها بحيث لا يؤثر فقدان أي عضو في كينونة و استمرارية الجماعة الإجرامية.[3]

كما أن كشف أو إفشال عملية من عملياتها لا يعني القضاء عليها، بل في الكثير من الأحيان لا يقضى عليها إلا بعمل أمني كبير أو قيام منظمة أقوى منها بتصفيتها والقضاء عليها، وهذا ما جعل الكثير من التنظيمات الإجرامية تدخل فيما يمكن تسميته "التحالفات الإستراتيجية"[4]، وذلك بعقد اتفاقيات فيما بينها للحد من المخاطر التي تتعرض لها، وكان من الحكمة بالنسبة لها توزيع العمل بينهما وأماكن النفوذ والسيطرة خاصة أن العالم بأسره أصبح المجال الحيوي لها، فمجال عملها غير محدود، وهذا ما أظهرته العديد من الجرائم التي تكشف عن التعاون بين مختلف العصابات الكولومبية والروسية والإيطالية وغيرها.

تستمد صفة الاستمرارية وجودها من طبيعة السلوك الإجرامي الذي يتكون من عمل أو حالة تحتمل بطبيعتها الديمومة لفترة غير محددة من الزمن وتتطلب من الجاني نشاطا

---

(2) فائزة يونس الباشا ، **الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص ص66،67.

(3) آسية ذنايب، مرجع سابق، ص28.

(4) عارف غلاييني،."الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها"،ص10،متحصل عليه من:
collection doucument.pdf 2014/11/24www.aim.council(ong)sete

متجددا للمحافظة عليها فلا تنتهي حالة الاستمرار في التنظيمات الإجرامية إلا بحل التنظيم.[1]

3- اللجوء للأساليب غير القانونية:

تلجأ المنظمات الإجرامية للطرق غير القانونية لتحقيق أهدافها فهي تستخدم دائما جزءا من أرباحها الطائلة للرشوة والإفساد، حيث تحقق لها الرشوة وظيفة مزدوجة ضمن ناحية تؤمن لها السيطرة على المشروعات والمؤسسات الاقتصادية والمالية، ومن ناحية أخرى تسمح لها بالتسلل إلى المؤسسات السياسية والإدارية والقضائية لكي تكتسب الحصانة والحماية.[2]

تحرص الجماعات الإجرامية على تسخير الموظفين العموميين لتسهيل مهمتها بدفع الرشاوى لتضمن مساعدتهم لها في تحقيق أهدافها.[3]

فقد استطاعت المافيا الإيطالية مثلا –مستخدمة لرشوة- أن تتغلغل في معظم الإدارات المحلية والإقليمية في جزيرة صقلية وهو ما جعلها تبسط سيطرتها على الصناعة في هذه الجزيرة.[4]

تسعى الجماعات الإجرامية إلى فرض سيطرتها على مختلف مؤسسات الدولة من خلال رشوة موظفيها، خصوصا رجال الشرطة وموظفي الجمارك وأعضاء البرلمان والقضاة وحتى رجال السياسة نظرا لأهمية موقفهم السياسي والاجتماعي،[5] ويكونوا بمثابة إطار ضامن بأن القانون سوف يكون في جانبها، كما أن رجال السياسة يستغلون تحالفهم مع المنظمات الإجرامية ليضمنوا دعمها في العمليات الانتخابية والحفاظ على مناصبهم ومصالحهم الشخصية.[5]

ويعد غسل الأموال مجالا خصبا لممارسة الرشوة، حيث تلجأ المنظمات الإجرامية إلى رشوة مديري وموظفي المؤسسات المالية، ففي أغلب الأحيان تلجأ هذه المنظمات إلى وسائل غسل الأموال ذلك أن الأرباح الضخمة المتحصل عليها من أنشطتها غير المشروعة تكون غير قابلة للاستخدام طالما كانت علاقتها بمصدرها غير المشروع مازالت قائمة وبالتالي تغسيل الأموال هو امتداد حتمي للجريمة المنظمة وهو واحد من الأساليب التي تسمح لها باستغلال واستثمار هذه الأموال بطريقة غير مشروعة فتمزج بذلك بين الأعمال الشرعية وغير الشرعية.

---

(1) آسية ذنايب، مرجع سابق، ص28.

(2) أحمد فاروق زاهر، **الجريمة المنظمة :ماهيتها ،خصائصها وأركانها** ،مرجع سابق ،ص18.

(3) جهاد محمد البريرات، مرجع سابق، ص52.

(4) المرجع نفسه، ص ص53،52.

(5)أحمد فاروق زاهر، **الجريمة المنظمة:ماهيتها ،خصائصها وأركانها**، مرجع سابق، ص19.

ومن الأساليب غير المشروعة التي تلجأ إليها المنظمات الإجرامية أيضا استخدام العنف أو التهديد به، فهو يعد أمرا ملازما لكل المنظمات الإجرامية، والذي يستخدم ضد الأشخاص لسلب ممتلكاتهم والاعتداء عليهم وتهديدهم، وقد يستخدم ضد أعضاء التنظيم في حال مخالفتهم لقواعد التنظيم أو الأوامر، وفي بعض الحالات قد يتجاوز الأمر العنف والتهديد حتى يصل إلى التصفية عن طريق القتل للتخلص من كل شخص يقف عقبة في وجه التنظيم الإجرامي سواء كانوا من داخل التنظيم أو من خارجه مثل القضاة ورجال الأمن وغيرهم من الموظفين الذين يتعاملون مع مثل هذه التنظيمات.[1]

4- تحقيق الربح المادي:

تهدف المنظمات الإجرامية في الغالب من وراء الأعمال التي تقوم بها إلى الكسب المادي دون اعتبار النتائج الضارة التي تلحق بالنظم الاجتماعية والاقتصادية للكيانات الاجتماعية ككل، ويرتبط ذلك بالنشأة التاريخية لهذه التنظيمات والظروف الاقتصادية لأعضائها، وما يؤيد ذلك أن معظم صور الأنشطة الإجرامية يكون هدفها الكسب المادي وتحقيق الأرباح الطائلة، فهي لا تقبل بالربح القليل إذا دائما تبحث عن مناطق توسع جديدة لنشاطاتها، وتستخدم أية وسيلة للوصول إلى هذا الهدف من خلال تجارة المخدرات، الرشوة الفساد وغيرها.[2]

يعتبر الكسب المادي الكبير وغير المشروع أهم أهداف مرتكبي الجريمة المنظمة، لذلك تلجأ إلى الأعمال الشرعية وتستخدم النشاطات القانونية لتغطية الأعمال غير القانونية التي تقوم بها.[3]

5- تدويل الجريمة المنظمة:

ساهم التقدم العلمي الذي شهده حقل الاتصالات والمواصلات والأساليب المبتكرة في تدويل وعولمة الجريمة وإخراجها من الحدود الوطنية والإقليمية، حيث لم تعد الآثار المرتبطة على تلك الجرائم تمس حدود الدولة الوطنية التي وقعت بها بل خرجت الجريمة من نطاقها الوطني إلى النطاق عبر الوطني وأصبح التدويل أحد أهم سيماتها الأساسية، فالمنظمات الإجرامية تمارس نشاطاتها في عدة دول وفي مجالات مختلفة وذلك من خلال تجارتهم في المخدرات، السلاح، تزييف العملات، تهريب التحف والمواد المشعة وغيرها.[4]

وقد أشارت إلى هذه الخاصية "الفقرة الثانية" من "المادة الثالثة" من اتفاقية باليرمو بأن الجريمة المنظمة تكون عابرة للحدود الوطنية في الحالات التالية:

---

(1) شريف سيد كامل ، **الجريمة المنظمة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2000، ص ص91،90.

(2) نسرين عبد الحميد، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، دار الفكر الجامعي، الاسكندرية، 2006، ص62.

(3) جهاد محمد البريزات، مرجع سابق، ص53.

(4) آسية ذنايب، مرجع سابق، ص54.

– إذا وقعت الجريمة في أكثر من دولة

– إذا وقعت الجريمة في دولة معينة، وارتكاب جزء جوهري منها سواء في مرحلة الإعداد أو التجهيز أو التخطيط لها أو الإدارة أو الرقابة عليها في إقليم دولة أخرى.

– وقعت في دولة معينة ولكن ساهمت في ارتكابها جماعة إجرامية منظمة تمارس أنشطة إجرامية في أكثر من دولة.

– إذا وقعت في دولة معينة وكان لها آثار جوهرية امتدت إلى دولة أخرى.[1]

المطلب الثالث: أشكال الجريمة المنظمة:

نظرا لتعدد الجرائم التي تشكل الجريمة المنظمة، فقد ارتأينا من خلال هذا العنصر اختيار أهم أشكال الجريمة المنظمة التي تشكل تهديدا قويا على الأمن الدولي وهي:

1- تجارة المخدرات:

يقصد بتجارة المخدرات حسب اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التجارة بالمخدرات والمؤثرات العقلية لعام 1988، كما ورد في الفقرة (01) و(02) من المادة (03) منها أن مفهوم الاتجار غير المشروع يشمل إنتاج المخدرات أو صنعها أو استخراجها أو تسليمها أو نقلها أو استيرادها أو تصديرها أو زراعتها أو حيازتها أو تنظيم أو إدارة أيا من هذه الأفعال أو تحويل الأموال الناتجة عنها أو إخفاء هذه الأموال.[2]

ما يزيد الأمر خطورة الأرباح الطائلة المتحصل عليها من جرائم المخدرات حيث أشار التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة للرقابة الدولية على المخدرات عام 1997 إلى أن حجم الأموال الناتجة عن التجارة بالمخدرات تقدر بحوالي 400 مليار دولار سنويا أي ما يعادل 8% من إجمالي الصادرات العالمية، وتشير بعض الإحصائيات إلى أن الأرباح الناتجة عن تجارة المخدرات والتي تحصل عليها جماعات الجريمة المنظمة متعددة الجنسيات تتراوح ما بين 450 و750 مليون دولار سنويا.[3]

2- غسيل الأموال:

لقد عرفت فرقة العمل المعنية بالإجراءات المالية FATF غسيل الأموال بأنه: "تحويل الممتلكات مع العلم بأن مصدرها جريمة بهدف إلغاء أو إخفاء الأصل غير المشروع لتلك الممتلكات أو مساعدة أي شخص مشترك في ارتكاب تلك الجريمة لتجنب العواقب القانونية لأعماله وإلغاء أو إخفاء الطبيعة الحقيقة، ومصدر ومكان وحركة وحقوق أو ملكية الممتلكات مع العلم أن مصدرها جريمة أو من شخص ساهم في ارتكابها".[4]

---

(1) جهاد محمد البريزات، مرجع سابق، ص54.

(2) وليد قارة، "الإجرام المنظم الدولي تمييز الجريمة المنظمة العابرة للحدود عن الجريمة الدولية "،دفاتر السياسة والقانون، العدد09، جوان 2003، ص287.

(3) جهاد محمد البريزات، مرجع سابق، ص78.

(4) دليلة مباركي، "غسيل الأموال"، (أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية، تخصص قانون جنائي، جامعة الحاج لخضر، باتنة)، الجزائر ، 2008/2007، ص ص9،10.

كما عرف المجلس الأوروبي غسيل الأموال بأنه: "تغيير شكل المال من حالة إلى أخرى وتوظيفه أو تحويله أو نقله مع العلم بأنه مستمد من نشاط إجرامي أو من فعل يعد مساهمة في مثل هذا النشاط، متورط في ارتكاب النشاط الإجرامي لتجنب النتائج القانونية لفعلته".[1]

وعملية غسيل الأموال عملية معقدة ومتشابكة حيث تستخدم فيها المنظمات الإجرامية نفس الطرق التي تستخدمها المؤسسات المالية المشروعة والتي تمر بثلاث مراحل أساسية وهي:

- مرحلة الإيداع أو الإحلال: بحيث يتم إيداع الأموال المتحصل عليها من الجريمة المنظمة أو توظيفها في النظام المالي تمهيدا لنقلها إلى أماكن أخرى أو شراء صكوك نقدية يمكن نقلها إلى مكان آخر، بهدف إخفاء هذه الأموال عن السلطات المختصة.[2]
- مرحلة التفريق أو التغطية: فبعد نجاح عملية إيداع الأموال القدرة في البنك فإن غاسل الأموال يقوم بتحويل الأموال بين حسابات عديدة ويفضل أن تكون في بلاد مختلفة، وذلك بهدف جعل متابعة وتعقب الأموال المغسولة و ردها إلى مصدرها غير المشروع أمرا صعبا أو مستحيلا[3].

حيث تجد الأجهزة القائمة على تعقب نشاط غسيل الأموال صعوبة كبيرة في ملاحقة التحولات الإلكترونية والبرقية التي تنتقل الأموال بواسطتها بسرعة فائقة في البنوك خارج البلاد وبالتالي يصعب ملاحقتها، ولهذا فهي تعد أكثر المراحل تعقيدا وأكثرها اتصافا بالطبيعة الدولية، فغالبا ما تجرى وقائعها في بلدان متعددة.[4]

- مرحلة الإدماج: تعد مرحلة الدمج المرحلة الأخيرة من مراحل غسل الأموال وهي المرحلة الأكثر علانية والتي يتم من خلالها إعطاء مظهر قانوني للأموال غير المشروعة بعد أن انقطعت صلتها تماما بمنشئها الإجرامي،[5] ففي هذه المرحلة يعاد ضخ الأموال التي تم غسلها في الاقتصاد مرة أخرى كأموال عادية، تكسب مظهرا قانونيا، وذلك بإشراك الأموال الناشئة عن الفعل غير المشروع في مشروع تجاري آخر يكون رأس ماله مشروع بحيث يصعب الفصل بين المال المتحصل عليه من مصدر غير مشروع والمال المتحصل عليه من مصدر شرعي، وبالتالي تظهر الأموال غير المشروعة كأنها ناتجة عن أعمال مشروعة ونظيفة.[6]

---

(1) دليلة مباركي، المرجع السابق، ص10.
(2) جهاد محمد البريزات، مرجع سابق، ص86.
(3) المرجع نفسه، ص87.
(4) أحمد سعود قطيفان الخريشة، **جريمة غسل الأموال دراسة مقارنة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2006، ص40.
(5) المرجع نفسه، ص ص41،40.
(6) دليلة مباركي، مرجع سابق، ص21.

وعموما يمكن القول بأن عملية غسل الأموال هي كل عمل يهدف إلى إخفاء طبيعة أو مصدر الأموال الناتجة عن نشاطات غير مشروعة، ولابد من الإشارة أيضا إلى أن جريمة غسل الأموال جريمة عالمية لاستفادتها من ثورة الاتصالات والتكنولوجيا لاستغلال هذه الأموال على صعيد دولي، وكذلك من خلال استخدام أجهزة الصرف الآلي والأنظمة الحديثة والمتطورة للتحويلات النقدية لتفادي كشف عمليات الغسيل.

3- الاتجار بالبشر:

يعتبر الاتجار بالبشر جريمة ذات طبيعة خاصة باعتبار أن موضوعها سلعة متحركة ومتجددة تتمثل في فئة خاصة من البشر يعانون من الفقر الشديد والبطالة وهم في أغلب الحالات من النساء والأطفال، وسوق هذه السلعة يتعدى الحدود الإقليمية للدول وبذلك تكون جريمة الاتجار في البشر جريمة منظمة عابرة للحدود أو عبر الوطنية،[1] حيث توجد دولا مصدرة، وهي في العادة الدول الفقيرة اقتصاديا التي تعاني من مشكلات اجتماعية واقتصادية وأخلاقية ناتجة عن المشكلة الأم المتمثلة في الفقر وتوجد دول مستوردة، تكون في غالب الأحوال من الدول الغنية اقتصاديا.[2]

وقد عرف البروتوكول الخاص بمنع وحضر ومعاقبة الأشخاص الذين يتاجرون في البشر المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الاتجار في البشر بأنه:

"تجنيد أشخاص أو نقلهم أو إيوائهم أواستقبالهم بواسطة التهديد بالقوة أو باستعمالها أو غير ذلك من أشكال الاختطاف والاحتيال أو الخداع أو إساءة استعمال السلطة أو إساءة استغلال حالة استضعاف، أو بإعطاء أو تلقي مبالغ مالية أو مزايا لنيل موافقة شخص له سيطرة على شخص آخر لغرض الاستغلال، ويشمل الاستغلال كحد أدنى استغلال دعارة الغير أو سائر أشكال الاستغلال الجنسي أو الاسترقاق أو الممارسات الشبيهة بالرق أو السخرة أو الخدمة قصرا، أو الاستعباد أو الممارسات الشبيهة بالاستعباد أو نزع الأعضاء".[3]

4- الاتجار بالسلاح:

ويعنى بتجارة السلاح بأنها بيع السلاح بأنواعه وأشكاله المختلفة من المصانع إلى المشتري مباشرة أو بواسطة طرق أخرى بشكل علني أو سري، أو قد تكون ما بين أطراف آخرين ويتم بطريقة سرية وغير شرعية.[4]

والملاحظ أن تجارة الأسلحة في العالم قد ازدادت مؤخرا وذلك نظرا لكثرة النزاعات المسلحة، إضافة إلى ضعف الرقابة على بيع الأسلحة خصوصا بالسوق السوداء إضافة إلى زيادة عدد الدول التي تصنعها.

---

(1) وليد قارة، مرجع سابق، ص ص288،287.

(2) المرجع نفسه، ص288.

(3) محمد يحي مطر،**الجهود العالمية في مكافحة الاتجار بالبشر**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2010، ص7.

(4) محمد جمال مظلوم، "التجارة غير المشروعة بالسلاح"، متحصل عليه من:
www. Nawss. Edu. Sa/ar/..../005.pdf 23/02/2015.

إن خطورة التجارة بالسلاح تقترب من خطورة الاتجار بالمخدرات والتي تلجأ إليها التنظيمات الإجرامية من اجل تمويل نشاطاتها من خلال شراء الأسلحة اللازمة لممارسة نشاطها أو من خلال الاتجار بالأسلحة لتحقيق الربح المادي من وراء ذلك،[1]كما أن خطورة هذا النوع من الجرائم المنظمة تنعكس بصورة مباشرة على الأمن والسلم الدوليين، وتمتاز هذه الجريمة بالسرية خاصة في الصفقات المعقودة في السوق السوداء، وقد يتم مبادلتها بالمخدرات ويتم غسل الأموال المتحصل عليها بطرق مختلفة.

تعتبر الأسلحة الخفيفة هي المفضلة لدى المهربين وشبكات الجريمة المنظمة لأنها رخيصة الثمن ولا تشكل عبئا ماديا عليها، كما أنها سهلة النقل والإخفاء، والاستعمال والإصلاح لأنها صغيرة الحجم،[2]إضافة إلى أنه لا يوجد تسجيل دولي لتلك الأسلحة الصغيرة ومن المتعذر تتبع طريقهم، حتى أن بعض التقديرات تشير إلى وجود أكثر من نصف مليار قطعة من الأسلحة الخفيفة في العالم.

وفق هيئة "control arms" وهي هيئة لمراقبة السلاح في العالم فإن هناك حوالي 650 مليون قطعة سلاح خفيف وصغير في العالم ويتم إنتاج 8 ملايين قطعة سنويا، وهذه الأسلحة تقتل ألف شخص كل يوم وتطرح هذه الهيئة ضرورة عمل الحكومات لتنظيم نقل الأسلحة وبيعها لضمان عدم وقوعها في أيدي منتهكي حقوق الإنسان.[3]

كذلك دعت شبكة التحرك الدولي "international action net work"إلى وضع معايير دولية لتنظيم عمليات بيع السلاح ونقله ووصوله إلى أيدي المدنيين، وتنظيم عملية السمسرة على تجارة السلاح ووضع قوانين لها، كذلك الحد من تهريب السلاح، ومكافحة السوق السوداء في تجارته.

5- تهريب المهاجرين (الهجرة غير الشرعية):

تعد الهجرة غير الشرعية أحد أهم المجالات التي تعمل فيها الجماعات الإجرامية الدولية، وذلك من خلال عمليات تهريب المهاجرين غير الشرعيين، حيث تعمل على تنظيم الهجرات غير الشرعية جماعات تهريب مختلفة الأشكال بهدف تحصيل عائدات مالية ضخمة، وتنظم بهذا الشأن عقود شفوية مع المهاجرين غير الشرعيين، حيث يدفع من خلالها المهاجر غير الشرعي قيمة مالية.[4]

ويعرف بروتوكول المهاجرين المكمل لاتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة لعام 2000 جريمة تهريب المهاجرين بأنها: "تدبير الدخول غير المشروع لشخص

---

[1] جهاد محمد البريزات ،مرجع سابق، ص82.

[2]محمد جمال مظلوم، "حلقة علمية حول تجارة السلاح غير المشروعة وغسل الأموال"، كلية التدريب، قسم البرامج التدريبية، مصر، 11-2013/02/13، ص15.

[3] المرجع نفسه، ص7.

[4] وليد قارة، مرجع سابق، ص288.

ما إلى دولة طرف ليس ذلك الشخص من رعاياها أو المقيمين الدائمين فيها، وذلك من أجل الحصول بصورة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة مادية أخرى"، وهو يتضمن عناصر نشير إليها فيما يلي:

– تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما أو مجموعة من الأشخاص

– يكون هذا الدخول إلى دولة طرف في البروتوكول، من شخص لا يعد من رعايا هذه الدولة أو من المقيمين فيها.

يكون هذا الدخول لأجل الحصول على منفعة مالية مباشرة أو غير مباشرة أو أي منفعة مادية أخرى.[1]

ويعني تهريب المهاجرين: تدبير الدخول غير المشروع لشخص ما إلى دولة أخرى ليست موطنا له أو لا يعد من المقيمين الدائمين فيها، من أجل الحصول بطريقة مباشرة أو غير مباشرة على منفعة مالية أو منفعة أخرى، والتهريب يكون إما فردي حيث يقوم الشخص بمفرده أو مجموعات صغيرة بالهجرة بطريقة غير شرعية، ويكون التهريب منظم يحدث عن طريق عصابات منظمة مقابل كسب مادي من خلال شبكات التهريب العالمية.[2]

---

[1] وليد قارة،المرجع السابق، ص289.

[2] عثمان الحسن محمد نور و ياسر عوض الكريم المبارك ،**الهجرة غير المشروعة والجريمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008، ص19.

المبحث الثالث: التعريف بالساحل الإفريقي

يبرز الساحل الإفريقي كنموذج يستحق الدراسة نظرا لحالة اللاأمن الذي تعيشه المنطقة والمرتبط أساسا بوجود مجموعة من التهديدات الأمنية من جهة، ومن جهة أخرى تمثل المنطقة مجالا حيويا للموارد، مما جعل المنطقة موضع اهتمام دولي واسع.

سنتناول من خلال هذا المبحث جغرافية منطقة الساحل الإفريقي وتحديد دوله، الواقع الأمني لمنطقة الساحل، ثم الأهمية الجيواقتصادية للمنطقة.

المطلب الأول: جغرافية منطقة الساحل الإفريقي

الساحل لغة كلمة تعني الشاطئ أو الحافة الجنوبية للصحراء[1] ومصطلح الساحل الإفريقي بمرجعه الفرنسي "sahel africain" ارتبط بالوجود الفرنسي في المنطقة، أما المصطلح غير المتعارف عليه هو السهل الإفريقي، الذي ظهر في الكتابات العربية والمخطوطات القديمة التي كتبت في تاريخ المنطقة أثناء الفتح الإسلامي في القرن السابع والثامن ميلادي، حيث اصطلح عليه بعبارة "السهل الإفريقي وغرب إفريقيا" ويفترض أن الترجمة الصحيحة لكلمة ساحل إنما هي السهل وليس الساحل.[2]

في الواقع ليس هناك اتفاق كلي على التحديد الجغرافي لمنطقة الساحل الإفريقي، هناك من يعتبر الساحل الإفريقي هو تلك الرقعة الجغرافية الممتدة بين الساحل الشرقي لوسط إفريقيا أي الصومال ،والساحل الغربي لوسط إفريقيا أي السنغال.[3]

في حين هناك من يعتمد على مقاربة مؤسساتية في تحديد الدول المنتمية إلى المنطقة، إذ غالبا ما يشار إلى الدول العضوة في اللجنة الدائمة لمكافحة الجفاف في دول الساحل الإفريقي "cliss" سنة 1971 وهي: بوركينافاسو، الرأس الأخضر، غامبيا، غينيا بيساو، مالي، موريتانيا، النيجر، تشاد، السنغال، لكن عمليا نجد أن السودان هي ضمن منطقة الساحل إلا أنا ليست عضوة في اللجنة. [4]

كما تحدد بعض الدراسات إقليم الساحل الإفريقي بأنه القوس الممتد من السودان إلى موريتانيا ويطلق على ثلاثة بلدان محورية تعتبر قلب الساحل الإفريقي وهي مالي، النيجر

---

(1) Mehdi Taj, sécurité et stabilités dans le sahel africain, collège de défoncedortan NDC, occasionnels paper, décembre 2006, p6.

(2) اعمر عمورة، "التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي، مقاربة جيوأمنية"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3)، 2011، ص ص14،13.

(3) إسماعيل بوالروايح، "الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي"، الملتقى الدولي حول: **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**، جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 24-25 نوفمبر 2013، ص02.

(4) فريال منايفي، رقية غربي، "طبيعة العلاقة بين الدول الفاشلة والإرهاب الدولي ، منطقة الساحل الإفريقي نموذجا"، الملتقى الدولي حول :**المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**، جامعة 08 ماي 1945 ،قالمة ،الجزائر ،24-25نوفمبر2013، ص15.

وتشاد وهناك من يضيف بوركينافاسو، ودول أخرى يمكن وصفها بدول الطوق أو محيط المركز وهي الجزائر، ليبيا موريتانيا وإذا تم توسيعها فتشمل دول غرب إفريقيا جنوبا.[1]

نظرا لشساعة منطقة الساحل الإفريقي يمكن اعتبار أن المنطقة تتربع على مساحة قدرها 9 ملايين كلم^2 ويقطنها حوالي 160 مليون ساكن، وتتكون من 13 دولة وهي: جزر الرأس الأخضر، موريتانيا، السنغال، غامبيا، غينيا بيساو، مالي، بوركينافاسو، النيجر، تشاد، السودان، اثيوبيا، الصومال، إريتيريا، ورغم ذلك فإن المنطقة غالبا ما تتوسع أو تضيق وفقا لتغير الحسابات الجيواقتصادية للدول الكبرى.[2]

تتحلى هذه المنطقة وبشكل ثابت بخصائص طبيعية وجغرافية جد متميزة، قوامها أربعة عناصر هي الجفاف، المجاعة، التصحر، والحرارة المرتفعة جدا، فهي عناصر تدل بدلالتها وتداعياتها على الوضع المتأزم الذي تعيشه المنطقة، كما تتميز أيضا بكثافتها السكانية الضعيفة، وغير المستقرة واحتوائها على خليط واسع من الإثنيات والأعراف والقبائل، وعلى خليط واسع من اللغات والديانات.[3]

أما جيواستراتيجيا فيعرف الساحل الإفريقي انطلاقا من المشاكل والأزمات الإثنية والتهديدات الأمنية التي يعرفها وهو بذلك يضم كل من السودان، مالي، تشاد، النيجر، موريتانيا، وهو ما يعرف بقوس الأزمات الذي يتميز بنزاعات زعزعت الاستقرار حيث سهلت من اختراق الحدود والجريمة المنظمة وفشل الدول، وفي الوقت نفسه تأثير الموارد ذات البعد الاستراتيجي على المنطقة.[4]

وإن كان لا يوجد اتفاق بشأن البعد الجغرافي للساحل الإفريقي إلا أن أغلب المراجع التي تحدد المجال الجغرافي للساحل الإفريقي بكونه يضم كل من الدول التالية: معظم دول غرب إفريقيا ،السودان، النيجر، مالي، تشاد، موريتانيا، السنغال، بوركينافاسو وأجزاء من شمال إفريقيا (أنظر الخريطة).

---

(1) اعمر عمورة، مرجع سابق، ص14.

(2) إسماعيل بوالروايح، مرجع سابق، ص03.

(3) عمار بوزيد، "الساحل الإفريقي في عين الإعصار"، مجلة الجيش، العدد 561، الجزائر، أفريل، 2010، ص30.

(4) امحند برقوق، "منطق الأمننة في ساحل الأزمات"، متحصل عليه من:
www. Berkoukmhanad. Yalosite/ research. Ph. 13/12/2014.

خريطة تبين دول منطقة الساحل

المصدر:
http://studies.aljazeera.net/reports/2014/12/20141211101950627544.htm

المطلب الثاني: الواقع الأمني لمنطقة الساحل الإفريقي

تشهد منطقة الساحل الإفريقي وضعا أمنيا معقدا مرتبطا أساس بمجموعة من العوامل المتداخلة فيما بينها سياسية، اقتصادية، اجتماعية وحتى بيئية، وهذه الأوضاع خلقت انعكاسات أمنية على دول الساحل الإفريقي، وما زاد الوضع تأزما هو تزايد التهديدات الأمنية الجديدة أو تعقد تلك القديمة وما انجر عنها من تأثيرات على الأمن في المنطقة.

ويمكن إيجاز هذه المعضلات التي تعبر عن الواقع الأمني في:

– صعوبة بناء الدولة في هذه المنطقة والضعف في الأداء السياسي، نتج عنه عدم الاستقرار السياسي لاسيما بسبب الانقلابات المتعددة مثلما هو الحال في مالي، موريتانيا، النيجر وما يصاحبه من غياب أو ضعف الولاء للسلطة.[1]

(1) قوي بوحنية، "الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**، 3 جوان 2012، ص03.

ويرجع ذلك إلى متغير مهم متمثل في عدم السيطرة أو غياب الحكم ungovernability والذي يعني عدم قدرة الدولة بإمكانياتها المتوفرة على فرض النظام والقانون في سائر المناطق التابعة لها، وهذا لا يعني أن هذه المناطق خالية من المؤسسات الحكومية لكنها توجد في تلك المناطق غير أنها تكون في الغالب منفصلة قانونيا ولا تمثل السلطة المركزية للدولة في هذه المناطق بالشكل المطلوب، وفي هذا الميدان السياسي هناك تزايد احتمالات لتهاوي الأنظمة القائمة نظرا لتزايد وتعقد الأزمات الاقتصادية والذي شجع في كثير من الأحيان ظاهرة الانقلابات العسكرية والتمردات الدورية كما حصل في تشاد.[1]

– ضعف الاندماج الاجتماعي: فما يميز المجتمع في الساحل الإفريقي هو تعدد الإثنيات والعرقيات فيه مما يضعف التجانس الاجتماعي ويخلق مشاكل داخل الدولة الواحدة وحتى بين دول الإقليم، معظم الدول المشكلة للساحل الإفريقي تعرف تعددا للعرقيات داخلها، فنجد مثلا في مالي: البامبارا (Bambara)، السونغاي(Songhaï) ،البولس (Beuls)، الكانوري (kanouri)، والتوارق (Touareg) والعرب.

وفي النيجر: الهاوسا (Haoussa)، الجرما(Dgerma)، البولس، السونغاي، الكانوري، التوارق والعرب.

أما في تشاد نجد: العرب السودانيون، الباقيرمي (Bagmirmes)، الكريش (Kreish)، التيدا (Tidas)، مبوم (Mbums)، ماساليت (Massalits)، تاما (Tams)، موبو (Moubous)، كانوري، هاوسا والعرب.

وفي السودان: العرب المسلمون في الشمال، البانتو المسيحيين، وأصحاب المعتقدات المحلية في الجنوب.

أما في بوركينافاسو فنجد: موسي (Mossi)، بامبارا، مور (More)، البولس، الديولا (Dioula).[2]

وهذه الطبيعة الاجتماعية المفككة إثنيا، قبليا وعرقيا جعلت من مستوى التجانس الاجتماعي ضعيفا وحركات الاندماج المجتمعي صعبة خاصة مع غياب ثقافة سياسية وطنية موحدة، مما نتج عنه أزمات داخلية مثل أزمة دارفور في السودان، والتوارق في مالي والنيجر، والاضطرابات العرقية في موريتانيا، والصدمات الإثنية وحتى القبلية في تشاد[3].

– ضعف البنى الاقتصادية: تتميز دول الساحل بانعدام الأمن الغذائي نتيجة ضعف الإمكانيات الشديدة لدى الأسر للاستجابة لتلبية الحاجات الأساسية، لكن هذا النوع من

---

[1] شاكر ظريف، مرجع سابق، ص ص71-73.

[2] عمار جفال، "وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية الجزائرية"، مجلة العالم الاستراتيجي، العدد 07، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، الجزائر، نوفمبر، 2008، ص10.

[3] امحند برقوق ،مرجع سابق، ص02.

اللاأمن لا يتمثل فقط في نقص المواد الغذائية ولكن يتمثل أيضا في ضعف مستوى دخل الأسر، ورغم المساعدات الدولية إلا أن الوضع بقي على حاله وقد زادت من حدته الأزمات الأخيرة في كل من مالي وليبيا، وأكد البيان الصادر عن اجتماع شبكة الوقاية من الأزمات الغذائية في أفريل 2013 على صعوبة حصول الأسر الضعيفة والفقيرة على الغذاء، وأن الوضع سيزداد سوءا نظرا لارتفاع الأسعار في السوق الدولية.[1]

كما تعيش دول الساحل مستويات استدانة كبيرة وتبعية اقتصادية مرضية بحكم اعتمادها على هيكلات إنتاجية أحادية.

ومن جهة أخرى يمثل غياب العدالة في توزيع الموارد إحدى الظواهر البارزة داخل مجتمعات الساحل الإفريقي، ففي حين تنفرد القلة الحاكمة بالموارد المتاحة يقع عبء الحرمان على الكثيرة المحكومة وهو ما أدى إلى إشكالية تفاوت طبقي حاد،[2]وهذا بدوره أنتج حالات من الإحباط السياسي التي تخلق حركيات للتمرد والعنف السياسي وتنامي الصراعات الإثنية (مطالب التوارق في النيجر للاستفادة من واردات إنتاج وتصدير اليورانيوم).[3]

كما أن تفاقم أزمة التوزيع والفشل الاقتصادي في الساحل الإفريقي يرجع أساسا في بعض جوانبه إلى ظاهرة الفساد السياسي والتي قوامها الرشوة واستخدام السلطة من اجل تحقيق أهداف شخصية والتعامل مع الممتلكات العامة على أنها ممتلكات شخصية، كما يعتبر التسيير غير العقلاني للثروات والعوائد من الموارد الأولية السبب الرئيسي للأوضاع التي تعيشها دول الساحل.[4]

– التهديد الأمني البيئي الذي تزداد حدته مع هشاشة البيئة ونقص سبل ووسائل المقاومة خاصة حالات الجفاف والتصحر، وما ينجم عنها من أمراض، مجاعة، هلاك المواشي والمحاصيل جراء ظاهرة الجراد التي تميز الساحل الإفريقي والذي يعتبر من اخطر أنواع الجراد، كما أن كل دراسات منظمة الصحة العالمية تشير إلى أن منطقة الساحل الإفريقي فضاء لانتشار العديد من الأمراض المعدية والأوبئة المتنقلة على غرار الملاريا المنتشرة بحدة في مالي، السل والإيدز الذي ينتشر بمعدلات جد مرتفعة في أغلب الدول الإفريقية، هذا بالإضافة إلى عدم قدرة دول الساحل على مواجهة العديد من الأمراض الموسمية.[5]

هذه الظروف بالإضافة إلى ظروف مهيأة أخرى لعبت دورا في بروز تحدّيات أمنية في هذه المناطق أو ما يعبّر عنه بـ dimension of conduciveness والمتمثلة في سوء

---

(1) فريال منايفي و رقية غربي، مرجع سابق، ص ص 18،19.

(2) خالد بشكيط، "دورالمقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3)، 2011/2010، ص69 .

(3) أمحند برقوق، مرجع سابق، ص02.

(4) خالد بشكيط، مرجع سابق، ص69.

(5) حكيمة علالي، "طبيعة السياسات الامنية الجزائرية في الساحل الافريقي"،الملتقى الدولي حول: **المقاربة الامنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**،جامعة 08 ماي 1945 ،قالمة ، الجزائر، 24-25نوفمبر2013 ،ص 08.

الوصول إلى موارد الحياة والمواصلات تواجد الجماعات الإرهابية المتطرفة، عصابات الإجرام المنظم التي تستغل الضبابية في هذه المناطق وتوسع من نشاطاتها[1]، عجز دول المنطقة ونظرا للاعتبارات السابقة عن التحكم والسيطرة في حدودها المترامية ما أدّى إلى عدم قدرتها على التحكم في هذه الظواهر ومواجهتها.

كل هذه العوامل وعوامل أخرى متعلقة بالكوارث الإنسانية الناتجة عن الحروب الداخلية وتزايد التهديدات الأمنية المتجددة وعلى رأسها الجريمة المنظمة بكافة أشكالها، جعلت الوضع الأمني في الساحل الإفريقي غير مستقر وفي توتر دائم.

المطلب الثالث: الأهمية الجيو اقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي

إذا كانت منطقة الساحل الإفريقي في الماضي القريب لا تثير أي اهتمام دولي فإنّها اليوم و بسبب بروز عامل جديد في المناطق غير من قيمتها الاقتصادية، وحتى الإستراتيجية تمثل أساسا في اكتشاف مؤشرات نفطية هامة أصبحت واقعا ملموسا في العديد من المناطق[2].

وتتوفر منطقة الساحل الإفريقي على ثروات طبيعية جد هامة من حيث القيمة الاقتصادية والإستراتيجية خاصة اليورانيوم إضافة إلى الذهب والحديد والفوسفات ومعادن نادرة، وخزان من البترول[3]، ويعتبر نفط هذه المنطقة من أجود نفط العالم ويتواجد في دول مثل مالي، سيراليون، الجزائر، تشاد، وحتى شمال نيجيريا، ومن المهم الإشارة إلى أن دولة النيجر تحتوي كميات هامة من اليورانيوم في باطنها،وتم اكتشاف هذا المعدن سنة 1957 قرب منطقة "أرليت" شمال النيجر، ثم اكتشفت كميات أخرى في منطقة "اكوتا" akoutaويبدو أنّ قيمة اليورانيوم ودوره في بعض الصناعات النووية دفع بالنيجر لأن تكون منافسة بين أكبر الشركات العالمية للظفر باستثمارات في هذه المنطقة.[4]

ويشكل اليورانيوم 72% من صادرات النيجر وتشرف على استغلاله الشركة الفرنسية المتخصصة في اليورانيوم أريفا (AREVA)، وتعتبر النيجر ثاني دولة إفريقية في إنتاج اليورانيوم بعد ناميبيا وبفارق ضئيل وخامس دولة في العالم، وأكثر من 80% من إنتاج الطاقة في فرنسا يعتمد على اليورانيوم الذي تستورد فرنسا منه أكثر من 60% من النيجر[5].

أمّا بالنسبة لمالي فهي تتميز بمجموعة من الموارد الاقتصادية الهامة والتي زادت من أهمية تلك المنطقة، فهي تزخر بالعديد من المعادن والثروات من ذهب،البوكيست،

---

(1) شاكر ظريف، مرجع سابق، ص72.

(2)مصطفى بخوش، "منطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد الجيوسياسية والاعتبارات الجيواقتصادية"، مجلة العالم الاستراتيجي، مرجع سابق، ص21.

(3) إسماعيل دبش، "الوضع الأمني في الساحل الإفريقي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي"، مجلة استراتيجيا، العدد01، المعهد العسكري للوثائق والتقويم والاستقبالية، الجزائر،2014، ص60.

(4) شاكر ظريف، مرجع سابق، ص ص148،147.

(5) إسماعيل دبش، مرجع سابق، ص61.

اليورانيوم، الحديد والنحاس، الليتيوم، الفوسفات والملح..، إضافة إلى معادن أخرى إستراتيجية ويعتبر الذهب أهم المصادر المعدنية لاقتصاد مالي، إذ تعد ثالث أكبر منتج للذهب في إفريقيا بعد جنوب إفريقيا وغانا.[1]

كما تعتبر مالي ثاني دولة بالساحل الإفريقي تتوفر على خزان احتياطي من مادة اليورانيوم والبترول[2]، خاصة مع اكتشاف حوض تاوديني " bassin de Taoudéni" الموجود بموريتانيا والمتوغل شرقا نحو إقليم مالي، أثبت وجود احتياطات مهمة من النفط ما أدّى إلى وجود أطماع نفطية في المنطقة[3].

وتشير العديد من التقارير الأمريكية عن وجود كميات ضخمة من الذهب غير مستغلة بعد في كل من شمال السودان، ونفس الشيء بالنسبة للنيجر وبالتحديد في المنطقة الموجودة بين نهر النيجر ومنطقة بوركينافاسو؛ كذلك تتمتع منطقة الساحل الإفريقي بثروة مائية،فمثلا نهر النيجر هو ثالث أنهار إفريقيا طولا بعد النيل والكونغو، إذ يبلغ طوله نحو 4160كلم وتزيد مساحته عن 2 مليون كلم^2، وكذا نهر السنغال السادس من حيث الطول والخامس من حيث المساحة، ومن المنتظر أن تكون هذه المنطقة محل صراع على اعتبار أنّ التوقعات تؤكد على أنّ الحروب القادمة سترتبط بأزمة المياه أو ما يطلق عليه بحروب الذهب الأزرق، إضافة إلى ذلك فإنّ معظم دول الساحل هي دول داخلية غير مطلة على البحر،لكنها تمثل منطقة عبور للموارد الأولية النفط والغاز، خصوصا عند الحديث عن أنبوب نفط نيجيريا الجزائر وعن أنبوب ثاني تشاد الكاميرون لتصدير النفط عبر البحر المتوسط والمحيط الأطلسي[4].

من خلال ما سبق يتضح أنّ دول الساحل الإفريقي تتمتع بوجود ثروات مختلفة ومصادر طاقة هامة وحتى الطاقة البديلة (الطاقة الشمسية) هذه المؤشرات من شأنها وفي حال الإدارة الجيّدة والتسيير العقلاني لها من قبل حكومات المنطقة أن تنفد برامج التنمية في هذه الدول ومن الممكن أن تتحسن الظروف المعيشية للسكان في الساحل الإفريقي.

---

(1) عبير شليغم، "التدخل الفرنسي في مالي ما بين الأسباب والتداعيات"، مقال منشور في موقع أخبار العالم،متحصل عليه من: 2015/02/15 www.akhbaalaalam.net

(2) إسماعيل دبش، مرجع سابق ص61.

(3) عبير شليغم، "التدخل الفرنسي في مالي:البعد النيوكولونيالي تجاه إفريقيا"، مقال منشور في موقع المركز العربي للدراسات والبحوث،متحصل عليه من: 2015/02/15 www.acrseg.org/36650

(4) مصطفى بخوش، مرجع سابق، ص21.

الفصل الثاني:

دراسة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

تواجه منطقة الساحل الإفريقي الكثير من التحديات الأمنية سواء على المستوى القطري أو الجماعي مما جعل من هذا الفضاء منطقة رمادية تسهل فيها المعاملات غير المشروعة وكل أشكال الجريمة المنظمة التي كانت نتيجة أسباب متعددة أدت إلى انتشارها في المنطقة ولعل ما يزيد من خطورة هذه الظاهرة هو كون الساحل الإفريقي من أكثر الأماكن في العالم الذي يشهد نشاطا كبيرا للجماعات الإرهابية خاصة في ظل إمكانية تحالف هذه الأخيرة مع مختلف شبكات الجريمة المنظمة وهو ما ينعكس سلبا على الأمن الإقليمي والدولي.

المبحث الأول: أسباب انتشار الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي.

تعتبر الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي ظاهرة معقدة لها أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ولا يمكن تفسير أسباب انتشارها على أساس عامل واحد في ظل تفاعل وتداخل هذه العوامل مع بعضها البعض.

المطلب الأول: الأسباب السياسية:

تعتبر الأسباب السياسية من بين العوامل المنتجة للجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي وهي تتضمن:

- أزمة بناء الدولة الوطنية الحديثة في دول الساحل،وأهم مظاهرها: عدم استقلالية الدولة عن شخص الحاكم، مما يجعل أجهزتها ومؤسساتها في كثير من الأحيان مجرد أدوات في يد النخب الحاكمة وما ينجر عنه من مظاهر الفساد السياسي، فمعظم دول الساحل تعرف انتشارا رهيبا للفساد في مختلف مؤسساتها السياسية وهو الأمر الذي أكدته منظمة الشفافية الدولية الصادرة في 2012 حول الدول الأقل فسادا في العالم حيث جاءت الدول الإفريقية في المراتب الأخيرة من الترتيب فمثلا احتلت مالي المرتبة 105 من أصل 178، أما النيجر، موريتانيا، نيجيريا، طوغو، كوت ديفوار وغينيا احتلوا المراتب ما بين 113 و154 من مجموع 178 دولة. [1]

فانتشار الفساد في المؤسسات السياسية داخل دول الساحل يساهم وبشكل كبير في تفاقم ظاهرة الرشوة ويزيد من تفاقم الجريمة المنظمة من خلال تواطؤ عناصر قيادية داخل الدولة في صفقات مشبوهة مع العصابات المختصة في التهريب بجميع أنواعه.

- هشاشة الدول الساحلية وحتى انهيار بعضها: وتشير هشاشة الدولة إلى ثلاثة مؤشرات رئيسية هي، عدم القدرة والاستعداد لتولي وضمان سيادة القانون وتحقيق الخدمات الاجتماعية الأساسية للشعب بما في ذلك الأمن على نحو فعال، وجود انتهاكات متكررة لحقوق الإنسان المدنية والسياسية وعدم وجود القدرة والاستعداد لبناء شراكات دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تخدم السكان[2]،فمالي مثلا تعتبر من الدول الهشة وهي مقصرة في مسائل التنمية في شمال البلاد رغم الاتفاقيات العديدة مع أعيان الطوارق وصناديق التنمية التي أنشئت بدعم جزائري أو بدعم أجنبي نضيف إلى هذا أيضا طبيعة النظام السياسي نفسه في "باماكو" فقد كان سببا في بروز ثغرات كثيرة وبؤر فساد داخل

---

[1] Louis michel ,"sahel:éclairer le passe pour mieux dessiner l'avenir" **,groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité** ,Bruxelles,2013 ,p12 .

[2] Zeini moulay, " la problématique de la criminalité translation et le control dèmocratique du secteur de la sécurité" , **Friedrich Ebert stilton**, bamako (mali), février 2014, p09.

النخب الحاكمة وداخل المؤسسة العسكرية نفسها التي تحالفت مع شبكات الإرهاب في قضايا اختطاف الغربيين وشبكات تهريب المخدرات وتجارة السلاح.[1]

وفشل دول الساحل الإفريقي كان نتيجة لتراكم مجموعة من العوامل التي لم يتم التغلب عليها، والتي لا تزال تهيمن على السياسة المحلية والمتمثلة في ترتيب القبائل والعشائر الناتج بالأساس عن التقسيم الاستعماري ودمج أو فصل المجموعات العرقية في التقسيم الإقليمي التعسفي، إضافة إلى التفاوت الطبقي في المجتمع ووجود نوع من التهميش السياسي والاقتصادي بين أفراده.

- كما أن دول الساحل ليس لديها نظام حماية متجانس وهي غير قادرة على المراقبة الذاتية أي ضعف هذه الدول على مراقبة حدودها وكذا عدم قدرتها على الإدارة الأمنية لأراضيها مما يؤدي إلى سهولة العمل الإجرامي المنظم وسهولة الاتصال بين المنظمات الإجرامية العبر وطنية وهذا بدوره يعود إلى إفلاس الدولة وضعف وسوء التسيير من طرف المؤسسات الحكومية.

- وتعتبر النزاعات والصراعات الداخلية من العوامل المحفزة لنشاط الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي،خاصة منها أزمة التوارق في مالي والنيجر والحرب الأهلية في تشاد وبوركينافاسو ودول جنوب الصحراء نظرا لتعطيلها للنظام والقانون وأجهزة العدالة الجنائية فإنها تخلق مجالا واسعا للتجارة غير المشروعة بالسلاح. كما أن هذه الصراعات تقف أمام الإصلاحات الاقتصادية وتعرقل التنمية وكذلك المساعدات الخارجية الغذائية والمالية مما يزيد من إضعاف دول هذه المنطقة التي هي في أصلها فاشلة وعاجزة ويشجع تزايد نشاط شبكات الإجرام المنظم خاصة فيما يتعلق بتجارة السلاح الخفيف واستغلال ضحايا هذه النزاعات والصراعات في مختلف الأنشطة الإجرامية.[2]

- هذا كله زاد من الأعباء والمسؤوليات الموضوعة على كاهل دول الساحل حيث لم تستطع هذه الأخيرة خلق سياسة متطورة ومتجانسة قائمة على المساواة واحترام الحقوق والواجبات للجميع دون استثناء وكذا توفير صفقات عادلة للجميع وكانت النتيجة التي اتبعتها هذه الدول هي " النظم العسكرية " لأن استمرار الصراعات والنزاعات ولد نزعة تسلحية لهذه الدول من أجل مقاومة ومواجهة المتمردين داخليا وخارجيا لأن طبيعة النزاعات في

---

(1)حسام حمزة،"الجزائر في مواجهة ديناميكية الرهانات الأمنية الساحلية المهمة المستعصية"، ملتقى دولي حول:**دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد**،جامعة تبسة ، الجزائر،28 و29 أفريل 2014، ص 06.

(2) سميرة ناصري،" الجريمة المنظمة عبر الساحل الإفريقي" متحصل عليه من:

WWW.samiranajri.BLOGSPo.com 2015/02/19

هذه المنطقة تتسم بالترابط والتعقد بحيث حدوث أي نزاع قد يؤدي إلى اندلاع نزاعات أخرى مجاورة.[1]

ويمكن القول أن كل هذه العوامل أدت إلى إضعاف السلطة المركزية للدولة على إقليمها وبالتالي هذا يؤدي بالضرورة إلى سهولة نشوء المنظمات الإجرامية التي تستغل الأوضاع في منطقة الساحل الإفريقي من غياب للدولة وضعفها وحالات اليأس لدى الأفراد وبسبب ما يعانونه من ضيق وتهميش وانتشار النزاعات والصراعات المسلحة.

المطلب الثاني: الأسباب السوسيو اقتصادية:

تعتبر الأوضاع السوسيو اقتصادية أحد أبرز العوامل الحساسة نظرا لتأثيراتها على النظام السياسي ككل وأفراد المجتمع بصفة خاصة، وبالنظر لخصوصية اقتصاديات دول الساحل الإفريقي فإنها تبرز هشاشة البناء الاقتصادي لهذه الدول مما جعلها بيئة مناسبة لبروز حركات إرهابية عبر وطنية ونشاطات مختلفة لشبكات الجريمة المنظمة.

فدول إفريقيا بصفة عامة ودول الساحل الإفريقي بصفة خاصة تعاني من نمو اقتصادي جد ضعيف مقارنة مع بقية دول العالم، فانعدام الرفاهية وتدني المستوى المعيشي وكذا ارتفاع نسبة الفقر تنمي الشعور باللامساواة والتهميش والتوزيع غير المتكافئ للموارد المالية للدولة مما يقود لتحريك المطالب الاجتماعية والاقتصادية ومن ثم السياسية وفي حال تم تجاهل تلك المطالب أو مقابلتها بأي شكل من أشكال العنف والقمع فإن الوضع سيقود لا محالة إلى ظهور صراعات داخلية يغديها التعدد العرقي،[2] وهذا بدوره يسمح بانتشار مختلف أشكال الجريمة المنظمة.

وتعتبر هذه الدول من أفقر دول العالم بسبب ضعف التنمية الداخلية إضافة إلى سوء أو ضعف نسبة التبادل الداخلي ما أدى إلى اللجوء إلى المساعدات الخارجية، والأسوء من ذلك هو سوء الاستخدام لهذه المساعدات الخارجية والتي هي في حد ذاتها مرفقة بشروط سياسية واقتصادية تثقل الدول المقرضة بالديون وأصبحت تعيش استدانة مفرطة الأمر الذي زاد في تعقد الوضع والذي أدى إلى جريمة غسل الأموال، فهي تعتمد في ميزانيتها السنوية على رؤوس أموال بنوكها دون النظر في مصادرها لأنها بحاجة إليها وهي بذلك تشجع هذه الجريمة والتي تعد جد خطيرة على الاقتصاديات الوطنية وتجعلها مهددة بالانهيار في أي

---

(1) سميرة ناصري،المرجع السابق.

(2) فايزة ختو وشهرزاد فكيري، "الاستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية في الساحل الافريقي"، ملتقى دولي حول **:دور الجزائر الاقليمي المحددات والأبعاد**،جامعة تبسة، الجزائر،28و29أفريل2014 ، ص 03.

لحظة لأنه يؤدي إلى تركيز الاقتصاد في يد هذه المنظمات الإجرامية وبالتالي سيطرتها على الحياة الاقتصادية في هذه الدول.[1]

- إضافة إلى ذلك نجد أن المنطقة تعاني من اضطرابات اجتماعية ناتجة عن الاختلافات الإثنية والعرقية والقبلية وناتجة كذلك عن الصراع حول الموارد نظرا لقلتها ونذرتها ما يدفع بالأفراد إلى الانتقال بين الأقاليم أو حتى داخل الدولة ذاتها بحثا عن الموارد، وهو ما خلق حالة من الاضطراب الاجتماعي نتيجة لاختلاف هذه الجماعات البشرية عن بعضها البعض وكذلك حول الاستفادة من الموارد القبلية وهذا الوضع المتأزم في منطقة الساحل كان السبب وراء جعل هذه المنطقة بيئة خصبة لوجود وانتشار الجريمة المنظمة.[2]

- كما تلعب العوامل الجغرافية هي الأخرى دورا في انتشار الجريمة المنظمة في إقليم الساحل الإفريقي، إذ يعتبر هذا الأخير من أكبر الأقاليم الإفريقية وأكثرها اتساعا فهو بمثابة جسر – كما يقال عنه- ربط غرب وجنوب إفريقيا بشمالها، لكن الملاحظ أن أغلب دول الساحل صحراوية إضافة إلى افتقارها إلى حدود طبيعية تحد أو تقلل من تحرك الأفراد فيها مما يسهل عملية التنقل والهجرة وهو ما جعلها بمثابة سوق مفتوحة للسلاح والمخدرات ونظرا لشساعة المساحة أصبحت أنظمة الأمن غير قادرة على ضبط ومراقبة الحدود وبالتالي فهي مناطق سهلة الاختراق من قبل جماعات تهريب المخدرات والتجارة بالسلع والأسلحة وكذلك توغل الجماعات الإرهابية في المنطقة خاصة شمال مالي، أما موريتانيا فقد تحولت إلى سوق سوداء للمتاجرة بالأسلحة.

ما يمكن قوله أن دول الساحل الإفريقي تعتبر من الدول الهشة على المستوى السياسي والاقتصادي والأمني معا حيث لم تعرف الاستقرار إلا نادرا كما أن إقتصاداتها منعدمة في كثير من الأحيان، كل هذه الظروف أنتجت بيئة إجرامية متعددة الأنشطة.

---

[1] سميرة ناصري، مرجع سابق.

[2] المرجع نفسه.

المبحث الثاني: أشكال الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

لقد عرفت منطقة الساحل الإفريقي تزايد خطيرا لنشاط الجريمة المنظمة، هذا النشاط يختلف ويتنوع بتخصص كل منظمة إجرامية ومن الأشكال التي تتخذها الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي نجد: تجارة المخدرات تجارة السلاح، تهريب وتجارة البشر.

المطلب الأول: تجارة المخدرات

تشكل تجارة المخدرات خطرا حقيقيا على أمن الدولة والمجتمع والفرد على حد سواء بالنظر إلى كونها متعددة الأبعاد، فإن تأثيرها يمتد ليشمل المسائل العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والسياسية والأمنية، حيث تمثل المخدرات والاتجار بها تحديا حقيقيا أمام الأنظمة لما تمثله من عبء اجتماعي واقتصادي وسياسي بل وحتى نفسي، ومن بين المناطق التي تشهد انتشارا لظاهرة الإتجار بالمخدرات نجد منطقة الساحل الإفريقي.

تعتبر تجارة المخدرات من الأنشطة الرئيسية لشبكات الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي، حيث أصبحت هذه الأخيرة من الطرق المفضلة لشبكات تهريب المخدرات التي تدير معظمها عصابات كولومبية، ويعبر تجار المخدرات عبر بلدان غرب إفريقيا ودول الساحل خاصة موريتانيا ومالي والنيجر والتشاد التي أصبحت طرق جديدة لتهريب الكوكايين والهيروين إلى أوروبا.[1]

أما مناطق الإنتاج فهي على مصدرين الأول أمريكا اللاتينية وهي مركز إنتاج قديم وتقليدي وهذا المصدر بعد أن عرف متابعة محكمة ومضايقة شديدة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية نظرا لقوة إمكانياتها الهائلة حتى في مجال تتبع تبييض الأموال المتحصل عليها من تجارة المخدرات هذه العصابات ومن أجل تفادي الرقابة الأمريكية قررت تغيير مسار تجارتها إلى طريق أكثر أمنا وهذا ما حدث بالفعل إذا وجدت عصابات المخدرات في أمريكا اللاتينية أن منطقة القارة الإفريقية هي طريق آمن لتجارة المخدرات للوصول إلى مناطق الاستهلاك في الشرق الأوسط والقارة الأوروبية فدول غرب إفريقيا هي دول ضعيفة وأجهزة الحكومة لديها فاشلة والفساد الإداري على جميع الأصعدة ومراقبة الحدود تكاد تكون معدومة ،هذه الدول هي عبارة عن مناطق لتفريغ شحنات المخدرات ومنطقة الساحل الإفريقي هي بمثابة الطريق البري لوصولها لمناطق الاستهلاك.[2]

أما المصدر الثاني لتجارة المخدرات فهو يعتبر مصدر إفريقي تنتجه المغرب على الحدود وبكميات معتبرة إذ وفي غياب قوانين ردعية حقيقية مطبقة من طرف الدولة

---

(1) paper published by the salel and west africa club secretarait, paris, N° 1 august,2010,p05

(2) مبروك كاهي،"منطقة الساحل الافريقي صراعات قديمةوتحديات جديدة "،متحصل عليه من: www.academia.edu 2014/12/23 .

المغربية تنتشر وبكميات كبيرة زراعة القنب الهندي في السهول والجبال المغربية هذه المادة في معظمها موجهة للاستهلاك الخارجي إلى أوروبا عن طريق اسبانيا مباشرة، أو عن طريق الساحل الإفريقي الذي يعتبر أكثر أمنا مرورا بموريتانيا وأراضي الصحراء الغربية وفي بعض الحالات الأراضي الجزائرية إذا أرادت هذه الجماعات اختصار الطريق والمغامرة في مواجهة أجهزة الأمن الجزائرية.[1] (أنظر الخريطة)

خريطة تبين طرق تهريب المخدرات في إفريقيا.

المصدر: http://www.fr/actualites/international/articale/mali-faut il–prendre-les8menaces-de-mort-contre/francois-hollande-au-serieu-77534541. 2015/02/03

ومن بين أنواع المخدرات التي تشهد انتشارا في المنطقة نجد " القنب" فإفريقيا هي أكبر منتج للقنب تساهم ب 25 % من الإنتاج العالمي و هو المخدر الأكثر استهلاكا على

[1] مبروك كاهي،المرجع السابق.

نطاق واسع في العالم فيما يقارب 160 مليون شخص استهلكه في العام 2005 حيث مثل مستهلكوا الحشيش حوالي 3.8 %من سكان العالم الأمر الذي يدل على حاجة السوق غير المشروع لهذه المادة.

كما ينتج القنب بكميات كبيرة في المغرب فهذا الأخير يعد أكبر منتج عالمي له حيث توجد مساحات كبيرة لزراعة الحشيش فيها، وفقا لتقديرات مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة المنظمة فهناك حوالي 134000 هكتار من الأراضي في المغرب تم زراعة الحشيش فيها أي ما يعادل 1.48% من الأراضي الزراعية الصالحة للزراعة في البلاد وتم إنتاج سنة 2005 حوالي 1066 طن من الحشيش.[1]

أما بالنسبة لتجارة الكوكايين فقد توسعت من أمريكا الجنوبية إلى أوروبا عبر غرب إفريقيا بسرعة في الفترة ما بين 2005 و2007 وهي لا تزال مهمة على الرغم من انكماشها بعد العام 2008 فقد قدر مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة أن حوالي 14 في المائة من الكوكايين الذي يدخل إلى أوروبا أو 20 طنا بلغت قيمتها بسعر الجملة 1 مليار دولار في أوروبا الغربية- مرت عبر إفريقيا في العام 2008.

معظم كميات الكوكايين التي تمر عبر غرب إفريقيا في طريقها إلى أوروبا تصل أولا إلى إحدى الدول الساحلية وخاصة غينيا وغينيا بيساو وكذلك توغو وبينين وغانا، وبعد ذلك يتم نقلها إما عن طريق القوارب وكبديل يتم إرسال الكوكايين عبر خدمات الشحن الجوي إلى أوروبا بما في ذلك من مطارات داخلية في غرب إفريقيا،[2] فلسنوات عديدة تصل السفن والطائرات إلى الموانئ والمطارات في غرب إفريقيا محملة بالمخدرات مستغلة بذلك عجز السيطرة على الحدود، ويقدر الخبراء أن ما بين 30 و40 طن من الكوكايين الآتية من أمريكا الجنوبية تمر سنويا عبر غرب إفريقيا لإعادة تصديريها إلى أوروبا وآسيا.[3]

وتعد مطارات باماكو ونيامي وواغادوغو من بين مراكز الشحن الجوي حيث يمر بعضها عبر مطار الجزائر العاصمة هذه الطرق لازالت نشطة كما تؤكد المضبوطات خلال العامين 2011 و2012 في هذه المطارات وبرزت موريتانيا لفترة وجيزة كبلد عبور

---

(1)PIERRE ARMAND: production de cannabis et hachich au maroc/ contexe et anjeu, l'espace politique , n° 4: http://geopium.org /352/ production de cannabis et de hachich au maroc contexte- et- enjeux. 2015l02l24

(2)ولفرام لآخر،"الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء"، أوراق كارينغي، بيروت، سبتمبر 2012، ص ص07-10.

(3)Zeini moulay, opcit, p07.

رئيسي للنقل الجوي والبحري والبري في الفترة 2007-2008 حيث جرى ضبط أكبر شحنتين في مطار نواديبو في ماي 2007 (360 كيلوغرام من الكوكايين).[1]

من أهم الدول التي تأتي منها المخدرات وخاصة الكوكايين إلى منطقة الساحل الإفريقي كولومبيا، بوليفيا، فنزويلا والبرازيل والتي تعتبر من أهم مصادر إنتاج المخدرات في العالم.[2] (أنظر الخريطة).

خريطة تبين طرق تهريب الكوكايين.

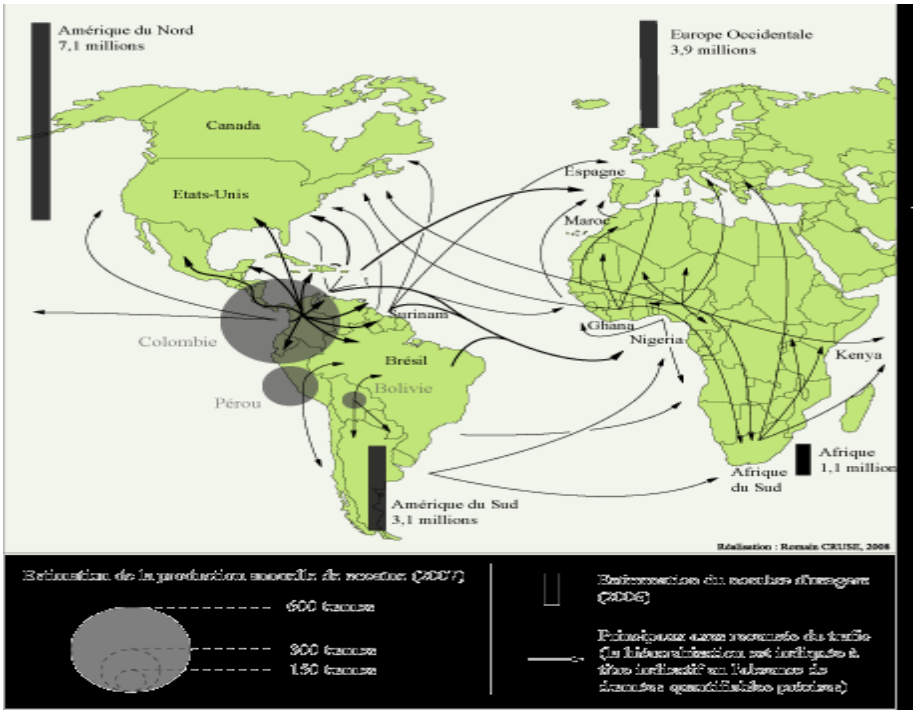

المصدر: ALAIN LABROUSSE, DAURIUS FIGUEIRA ET ROMAIN CRUSEÉvolutions récentes de la ˈgéopolitique de la cocaïne: Geopolitics of cocaine: latestdevelopment. http://espacepolitique.revues.org/691 2015/04/02

فالحصارالذي تشهده بارونات تهريب المخدرات في قارة أمريكا أدى بهم إلى تغيير استراتيجيات التسويق وتحويلها نحو مناطق جغرافية شاسعة يصعب مراقبتها وتتوفر على فواعل اللااستقرار، وهذا يساعد على التهريب والمتاجرة بالمخدرات بحيث تسعى كارتلات

[1] ولفرام لآخر، مرجع سابق، ص07.

[2] enhancing operational land border security cooperation in the sahelo–saharan region, "crime and trafficking in the sahelo shaharan region: trends and route", Libya, 4-5 septembre2013: https//www.peaceau.org/uploads/Libya-crime-trafficking-in the-ss-region-enhancing-yopertional-land-yborder-ysecurity-ycooperation-y.pdf.

الكوكايين اللاتينو- الأمريكية إلى تحويل الدول الفقيرة من إفريقيا الغربية إلى دول مخدرات.[1]

تتنوع طرق نقل المخدرات عبر منطقة الساحل حيث يتم نقلها من المراكز الساحلية بغينيا وموريتانيا برا إلى شمال مالي ومن هناك إلى المغرب والجزائر وليبيا (عبر الجزائر أو شمال النيجر باتجاه ليبيا).

وأشارت تقارير عديدة إلى استخدام الطائرات في جلب الكوكايين إلى شمال مالي إلا أن الطريق البري اكتسب أهمية اكبر خلال العامين 2009 و 2010 وفي الوقت نفسه انخفضت المضبوطات على طول الساحل غرب إفريقيا كان التقرير الأكثر إثارة من بينها هو اكتشاف هيكل طائرة بوينغ 727 والتي إما تحطمت عند الإقلاع أو جرى إضرام النار فيها بالقرب من بلدة "غاو" في منطقة "تركنت" في نوفمبر 2009، كانت الطائرة والتي لقبتها وسائل الإعلام فيما بعد باسم " الكوكايين الجوي" مسجلة في غينيا بيساو وأقلعت من فنزويلا، وكانت الطائرة تحمل ما بين 7 و 11 طنا من الكوكايين تم تهريبها فيما بعد إلى المغرب عن طريق شبكة تضم رعايا فرنسيين وإسبان ومغاربة وماليين وسنغاليين.[2]

كما تشكل السنغال منطقة عبور أخرى للكوكايين من أمريكا اللاتينية بحكم أن شمال مالي هو طريق وممر استراتيجي أسهل فحدود مالي تطل على موريتانيا والنيجر فليبيا لنقل المخدرات إلى وجهة الشرق الأوسط أو أوروبا بعلم أو تنسيق مباشر أو غير مباشر مع سلطات عمومية من حكومات دول المنطقة وتصل أطنان من المخدرات تتجاوز قيمتها 15 مليار دولار سنويا وتصل أحيانا إلى 20 مليار دولار سنويا.[3]

وتعتبر أيضا موانئ غينيا بيساو والرأس الأخضر في الشمال بوابات للمخدرات ونفس الشيء بالنسبة لغانا ونيجيريا التي تشهد نشاطا مكثفا لشبكات مهربي الكوكايين هذا وعلى الرغم من أنه لا يتم إنتاجه في إفريقيا فوفقا للأنتربول فإن نحو 50 طنا من الكوكايين أي ما يعادل قيمتها 1.8 مليار دولار متداولة بشكل غير قانوني في غرب إفريقيا كل عام وذلك منذ أواخر التسعينات.[4]

---

[1] Mehdi taje, "les enjeux sècuritaires dans le sahel africain" ,tribune libre, N° 08, juin 2010 p 04.

[2] ولفرام لآخر، مرجع سابق، ص 07.

[3] اسماعيل دبش، مرجع سابق، ص 60.

[4] Aida ammour, flux reseaux et circuits de la criminalité organisee au sahel et en abrique de l'ouest" ,**centre d'etudes et de recherches de l'ecole militaire (cerem)** ,paris, N° 13, décembre 2009, p 06.

وبالعودة إلى المواد الأخرى التي تشكل عمليات الاتجار في المخدرات في الساحل الإفريقي نجد الأمفيتامينات وهي مواد كيميائية من فئة العقاقير التي يطلق عليها اسم المنشطات الأمفيتامينات وهو عقار اصطناعي يحضر في مختبرات غير قانونية ويتداول في شكل مسحوق أو أقراص وقد استقر استخدام هذه العقاقير في القارة الإفريقية خاصة مند عام 2002 الأمر الذي يؤدي إلى المحافظة على خطوط الإمداد لهاته المواد المخدرة من غرب القارة الإفريقية عبر الساحل الإفريقي، وتوجيهها إلى الشرق الأوسط أوروبا.[1]

أما صمغ الحشيش المغربي فهو الآخر يعتبر من التدفقات الرئيسية باتجاه ليبيا ومصر والجزيرة العربية وهو مستمر بلا انقطاع وبحسب تقديرات مكتب الأمم المتحدة للمخدرات والجريمة فقد بلغ الإنتاج المغربي الذي يحتل المرتبة الأولى أو الثانية في العالم، 877 طنا في العام 2008 ويقال أن أجهزة المخابرات الموريتانية تقدر أن ثلث الإنتاج المغربي يمر في دول الساحل بهدف الالتفاف جزئيا على الحدود الجزائرية_ المغربية وتداركها إذ تصل شحنات صمغ الحشيش إلى موريتانيا برا (عبر الجزائر أو الصحراء الغربية) أو عن طريق القوارب ومن ثم تسلك إما الطريق الشمالي للدخول إلى أقصى شمال مالي أو يتم نقلها عن طريق نواكشوط للدخول إلى مالي في منطقة تمبكتو.

تهيمن على تجارة صمغ الحشيش شبكات مختلطة من المواطنين المغاربة والصحراويين والموريتانيين إلى أن يصل إلى شمال مالي، وعبر شمال مالي والنيجر تتم إدارة الجزء الأكبر من عمليات تهريب صمغ الحشيش عن طريق شبكات من الجاليات العربية في مالي مستغلة الروابط الأسرية والقبلية في موريتانيا والنيجر، ومن شمال مالي تتداخل طرق تهريب صمغ الحشيش جزئيا مع تلك التي تخدم تجارة الكوكايين، وتعبر شمال النيجر أو جنوب الجزائر باتجاه ليبيا ومن ثم يتم تصدير المخدرات إلى أوروبا عبر البلقان أو نقلها إلى مصر وإسرائيل وهناك طريق آخر يمتد عبر التشاد والسودان إلى شبه الجزيرة العربية.

تم ضبط طنين من صمغ الحشيش قبالة نواذيبو (غرب موريتانيا) في جانفي عام 2012، و3.6 أطنان في تمبدرا (شرق موريتانيا) في ماي 2012، هذه التجارة هي في ازدهار مستمر خاصة مع عدم الاستقرار الذي تشهده المنطقة في كل من ليبيا ومالي، وقد تم ضبط 4 أطنان من صمغ الحشيش في طرابلس في ماي 2012 ما يشير إلى أن المدينة أصبحت مركزا رئيسيا لتجارته.[2]

---

[1] united nations, united nation office for drug control and crim prevention; world drug report, volum 1, analysis, 2004, p190.

[2] ولفرام لآخر، المرجع السابق، ص 08.

ولا يجب الاستخفاف بدور أموال المخدرات في زعزعة كل هذه المنطقة الواسعة وهناك بلد لا يعمل على طرد تجار المخدرات بالرغم من المشاكل التي تحصل فيه وهو غينيا بيساو" إذا أن هذا البلد الذي يحتل المرتبة الخامسة عشر بين الدول الفاشلة تماما وراء نيجريا بحسب مؤشر failed states index 2012 يعتبر أحد أهم مراكز تجارة الكوكايين في إفريقيا الغربية ففي العام 2007 قدرت وكالة مكافحة المخدرات الأمريكية (DEA) أن كمية تتراوح بين100و880 كيلوغرام من الكوكايين تدخل أراضيه في كل ليلة عن طريق الجو.[1]

إن مليارات الدولارات التي يتم جمعها سنويا من تهريب المخدرات تسمح بظهور العديد من تداخل الأنشطة الإجرامية ويتم استغلال جزء من العائدات بالتأكيد في تمويل الإرهاب وكان لهذا أثر تعزيز العلاقة بين المنظمات الإجرامية العابرة للحدود الوطنية والجماعات الإرهابية وبالتأكيد زيادة نقودها وقدرتها على نشر الفوضى في المجتمعات الإفريقية والنتيجة الحتمية لذلك هو إقامة مناخ من انعدام الأمن في المنطقة يسوده تطرف وعنف.[2]

انطلاقا من جملة الاحصائيات المقدمة فان منطقة الساحل الافريقي تشهد تزايد لعمليات الاتجار بالمخدرات خاصة في ظل وجود بلد منتج للمخدرات وهو المغرب ناهيك عن منطقة غرب أوروبا، والحراك الاقليمي لا سيما انهيار النظام في مالي وليبيا وفشل الهياكل الأمنية في النيجر وموريتانيا وتشاد الأمر الذي أدخل المنطقة في فراغ أمني كبير استغلته شبكات الاتجار بالمخدرات.

المطلب الثاني: تجارة السلاح في الساحل الافريقي:

في ظل تفاقم النزاعات والصراعات فإن الدولة غالبا ما تفقد سلطتها على وظائفها الأمنية حيث تفشل بالدرجة الأولى في تحقيق الأمن وتطبيقه وتكون بذلك النتيجة المنطقية هي انتشار العنف وهو ما يزيد الطلب على الأسلحة خاصة الصغيرة والخفيفة حيث يسعى المواطنون لحماية أرواحهم وممتلكاتهم.[3]

---

(1) خديجة بوريب، " أثر الزيادة في ميزانية الدفاع الجزائرية على مستقبل ديناميكية وفعالة دبلوماسيتها الأمنية في منطقة الساحل الافريقي" ملتقى دولي حول: **دورالجزائرالاقليمي: المحددات والأبعاد**، جامعة تبسة، الجزائر،28-29أفريل،2014 مرجع سابق، ص12.

(2) Ieee.es-document de travail, " terrorisme et trafic de drogues en l'friquesub saharienne".

(3)ألفريد نهيما، **قضايا السلم المنشودة في افريقيا التحولات الديموقراطية والسياسية العامة** ،تر: مصطفى محمدي جمال دار الأمين للنشر والتوزيع ،القاهرة، 2005، ص 118.

وهذا ما تعانيه معظم الدول الافريقية إذ تعتبر التجارة غير المشروعة للأسلحة الصغيرة في افريقيا نشاطا ديناميكيا فهي من أكثر الدول المستقبلة للأسلحة الصغيرة في العالم وهو ما وضحه تقرير مسح الأسلحة الصغيرة الذي قدر حجم هذه التجارة بواحد مليار دولار أمريكي أي ما يعادل 10 بالمائة إلى 20 بالمائة من حجم التجارة العالمية لذا تعد هذه التجارة من أكثر العراقيل المواجهة للتنمية في الدول الافريقية وعلى كل المستويات ويزيد من حالة اللااستقرار وكثرة النزاعات بين وداخل الدول الافريقية.[1](أنظر الخريطة)

خريطة تبين طرق تهريب السلاح في إفريقيا

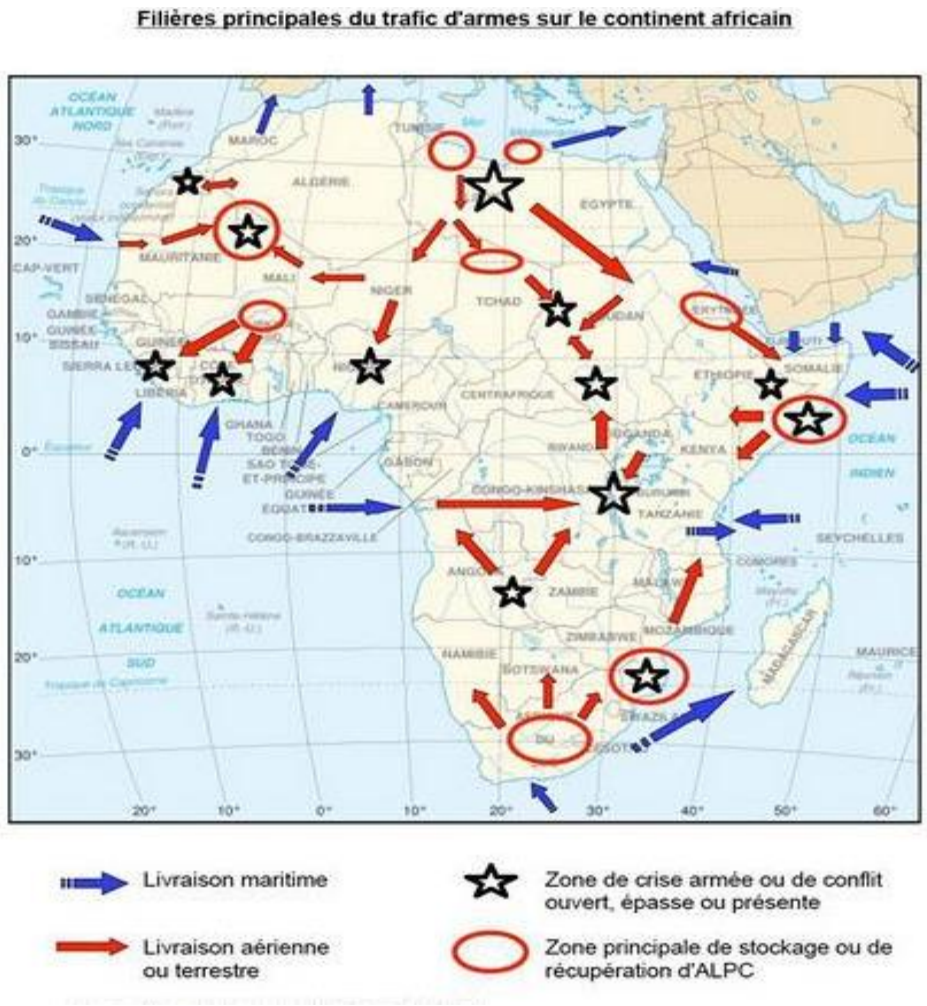

المصدر: **Jean-Charles ANTOINE ,Le trafic d'armes légères en provenance d'Europe de l'Est: L'expansion mondiale. http://www.regard-st.com/home/breve_contenu.php?id=1283**

[1]Matt schoeder, guy lanb, the illicit arms trade in Africa,african analyst, n01, 2006 ,p69.

تحتل منطقة الساحل الافريقي المرتبة الثانية عالميا ضمن أكبر أسواق العالم لهذا النوع من التجارة غير المشروعة وتعتبر خزانا للأسلحة خاصة الخفيفة منها.[1]نظرا لسهولة استخدامها ونقلها والحصول عليها لذلك لم يعد يقتصر استخدامها على الجنود فقط بل حتى المدنيين والأطفال وهذا ما يزيد الأمر خطورة فهذه الأسلحة هي الوسائل الرئيسية المستخدمة في أنشطة التمرد المسلحة، العصيان المسلح، الارهاب والنزاعات داخل وبين الجماعات المحلية، فقد لعبت هذه الأسلحة دورا في النزاع في كل من كوت ديفوار غينيا، بيساو، ليبيريا، النيجر مالي التشاد السودان السينغال والطوغو مما أدى إلى وفاة وتشريد الملايين من الناس وانتهاكات حقوق الإنسان.[2]

وتشمل الأسلحة الصغيرة المنتشرة والمتداولة في منطقة الساحل الرشاشات المسدسات، بنادق صيد نصف أوتوماتيكية، رشاشات ثقيلة،مدافع الهاون، قنابل يدوية المدافع المضادة للطائرات وغيرها.

ويقدر عدد البنادق من نوع كلاشينكوف المتداولة في منطقة الساحل بأكثر من 81.000 حيث تم العثور على بنادق تستخدم في الصراع في التشاد وموريتانيا.[3]

ومن أهم العوامل التي شجعت تجارة الأسلحة في هذه المنطقة:
- تراخي الرقابة على صادرات الأسلحة في البلدان الموردة.
- الأعذار والتمويل المقدم من قبل الحلفاء دون الإقليميين حيث سهلت بوركينافاسو على سبيل المثال تسليم الأسلحة لليبيريا وذلك بالرغم من الحظر المفروض على الأسلحة من طرف الأمم المتحدة ومهربي الأسلحة عبر القوميين.
- قدرة المشتركين على استخدام الأموال المختلسة أو تبادل الممتلكات وقيمتها كالماس أو الأخشاب أو الأسلحة.[4]
أما عن الطرق الرئيسية لتهريب الأسلحة إلى الساحل الافريقي فهي:
1- من خلال دول غرب افريقيا عبر غينيا بيساو ليبيريا وسيراليون.[5]
2- دول شرق افريقيا عبر السودان والصومال واثيوبيا وهي المحاور الكبرى والرئيسية للتجارة غير المشروعة للأسلحة ثم تنشر وتوزع حول الساحل.

---

(1) عمار بوزيد، "الساحل الافريقي في عين الإعصار"، مجلة الجيش، العدد 561، 2010، ص 31.

(2)francis langumba," la dynamique complexe des armes légères en Afrique de l'ouest" **institut des nations unies pour la recherche sur le désarmenent**,2008 ,P15 .

(3)kalilou sidibe, security mangement in norllien mal: criminal networks and conflict resolution wechanisms," research report, vol 77, institute of developement studies aiguit 2012 p26.

(4)francis langumba, opcit, p6-7.

(5)ibid. p5.

3- من النيجر نحو مالي ثم الجزائر أو من النيجر مباشرة نحو ليبيا والجزائر.[1]

مايزيد من خطورة تجارة وانتشار السلاح في منطقة الساحل الافريقي الطابع القبلي للمجتمعات الساحل الافريقي والنزعة الانفصالية التي تشهدها العديد من الدول في المنطقة على غرار التمرد التارقي في شمال مالي ومشكلة جنوب السودان في دارفور والأزمات السياسية الأخرى في سيراليون والتشاد والكونغو الديموقراطية[2]خاصة الأزمةالأمنية في ليبيا التي أصبحت المصدر الرئيسي لانتشار السلاح في منطقة الساحل الإفريقي فبعد انهيار الجيش الليبي وجدت مخازن مليئة بالذخائر وبمختلف أصناف وأحجام السلاح حيث قدر عددها ب 87 مخزنا دمر منها 21 مخزنا أثناء الثورة، ونظرا لتقاتل الميليشيات المتنافسة والجماعات الإسلامية المتشددة على بسط نفوذها السياسي والسيطرة على النفط بعد استلائها على السلاح الليبي فقد أثار ذلك مخاوف المجتمع الدولي من سقوط السلاح الليبي في أيدي جماعات عابرة للحدود،[3] وهو ما حصل بالفعل ففي عام 2013 نجحت صحيفة "صنداي تايمز" في تسريب تقرير صادر عن الإستخبارات البريطانية يؤكد أن جماعة بوكوحرام استطاعت تأمين طريقها لتهريب السلاح من ليبيا إلى نجيريا عبر التشاد وأنه من بين السلاح المهرب مدافع مضادة للطائرات وقذائف هاون وصواريخ أرض جو[4] فقد تم تهريب أكثر من 75 مليون قطعة سلاح من الأراضي الليبية بحيث أصبح ثمن قطعة السلاح الواحد أرخص من سعر الخبز.

والجدير بالذكر أن مصدر هذه الأسلحة هو خارجي من تمويل بعض الدول الأجنبية والشركات التي تريد التخلص من مخزونها القديم أو المستعمل حيث ترى في المنطقة سوقا لمنتجاتها، فهي تزود عناصر المعارضة أو المتمردين والحركات الإنفصالية والجماعات الإرهابية (مالي، النيجر، التشاد) بأسلحة متوسطة وفوق متوسطة لزعزعة أمن واستقرار المنطقة وبالتالي تدفع الحكومات أيضا لإبرام صفقات لبيع السلاح مع قوى وشركات عالمية في مجال بيع الأسلحة[5] فقد كشفت بعض المصادر أن القائم على شبكة التهريب إلى إفريقيا عموما وشمالها على وجه الخصوص أحد أبناء المدير السابق للمخابرات الإسرائيلية

---

(1)أحمد طالب أبصير،"المشكلة الأمنية في منطقة الساحل اللإفريقي"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية تخصص علاقات دولية،جامعة الجزائر)،2010/2009، ص107.

(2) المرجع نفسه، ص 105.

(3)عبيد إميجن، "انتشار السلاح الليبي والتعقيدات الأمنية في إفريقيا"، مركز الجزيرة للدراسات، 2014، ص3.

(4) المرجع نفسه، ص4.

(5) عمر المهدي بخوش، "دعم تمويل وخطف الإتجار بالسلاح والبشر جرائم بالساحل تحتاج لدراسة"، متحصل عليه من: www. Atahiron line.com. 2015/04/21

ومستشار "يهود باراك" ويقوم بهذا النشاط تحت غطاء شركة تصدير واستيراد اسرائيلية تنشط في عدد من البلدان الإفريقية.[1]

المطلب الثالث: تهريب وتجارة البشر في الساحل الإفريقي

أضحت مشكلة الإتجار في الأشخاص والأعضاء البشرية أحد التحديات الكبرى التي تهدد أمن وكيان المجتمع والبشرية واستقرارها كما أصبحت جرائمها تحتل المركز الثالث في الأرباح بعد تجارة السلاح والمخدرات فضلا عن أنها أصبحت أكثر نموا واتساعا فهي مشكلة عالمية تصنف ضمن الجرائم المنظمة العابرة للدول، وهذا ما يدفعنا لإعادة النظر في مقولة المفكر السياسي والمؤرخ الفرنسي "ألكسيس دي توكفيل": "إن إلغاء تجارة الرق هو قرار لم يسبق له مثيل في تاريخ العالم لن تجد في تاريخ البشرية أعظم من هذا الإنجاز" فالوضع الآن يكاد يعود إلى ما كان عليه قبل هذه المقولة إن انتشار واتساع الإتجار بالأشخاص حول هذه الظاهرة الخطيرة إلى ظاهرة عالمية ويشمل الإتجار بالأشخاص خاصة: الأطفال والنساء والمهاجرين غير الشرعيين والذي تضطلع به منظمات إجرامية عابرة للدول.

يبرز مكتب مكافحة الجريمة المنظمة والمخدرات لعام 2006 نسبة توزيع الفئات في غرب إفريقيا التي تشمل منطقة الساحل الإفريقي أن نسبة 39 % من إجمالي النشاط التجاري للبشر في إفريقيا هي: 23 % نساء، 17 % أطفال، 18 % فتيات، 6 % رجال ويعني ذلك أن 89 % من حول القارة الإفريقية معرضة للإتجار بالبشر[2]، فالموقع الإستراتيجي لمنطقة الساحل الإفريقي جعل منها ممرا ومعبرا للتنقلات البشرية منذ آلاف السنين إذ غالبا ما تستخدم عصابات تهريب والإتجار بالبشر مناطق النزاعات والحروب الأهلية من أجل نقل الأشخاص من أوطانهم الأصلية إلى دول أخرى مستغلين ظروفهم الصعبة في مقابل الحصول على مبالغ مالية معتبرة لقاء هذا النشاط الذي تمتد من الساحل الإفريقي حتى القارة الأوروبية، إذ يتم بيع الأطفال لعائلات أوروبية بقصد التبني أو لأغراض أخرى كاستعمالهم للعمل في ظروف غير إنسانية وكذلك المتاجرة بأعضائهم الداخلية الحيوية.[3]

---

(1) حياة زلماط، "التهديدات الأمنية لمنطقة الساحل والصحراء"، متحصل عليه من:

www– ar– sahete– aimes.com. 2015 /04 /07

(2) عبد الوهاب بن خليف،" الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي:التهديدات والحلول"، الملتقى الدولي الأول حول:**المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**، 24- 25 نوفمبر 2013، قالمة، الجزائر، ص11.

(3) عمر المهدي بخوش، مرجع سابق.

وقد اشتدت تجارة تهريب البشر من إفريقيا إلى أوروبا بفضل الفوضى التي شهدتها ليبيا والتي جعلت من شواطئ البلاد ممرا آمنا للمهاجرين غير الشرعيين وهو ما أوجد تجارة رائجة تمكن المهربين من خلالها من تكوين ثروات كبيرة[1]، حيث تقدر قيمة تهريب طفل عبر هاته المناطق بحوالي 10000 إلى 20000 دولار و50000 دولار بالنسبة للمرأة وهو ما أدى إلى انتشار وتفاقم الظاهرة التي تترك تأثيرات ذات أبعاد متعددة فهي تحرم الناس من حقوقهم وحرياتهم وتهدد أمن واستقرار الدول التي تصيبها.[2]

[1] أيمن س، الفوضى في ليبيا تنعش تجارة تهريب البشر إلى أوروبا، متحصل عليه من: www. Djazairess. Com /09 /2015/03.

[2] خالد بشكيط، مرجع سابق، ص92.

المبحث الثالث: تداخل الجريمة المنظمة والإرهاب في الساحل الإفريقي:

إن ما يزيد من خطورة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي هو إمكانية قيام تحالفات وعلاقات تعاون وتبادل بين التنظيمات الإرهابية التي تنشط في المنطقة وشبكات الجريمة المنظمة.

المطلب الأول: نشاط الحركات الإرهابية في الساحل الإفريقي:

تعتبر منطقة الساحل الإفريقي بيئة حاضنة لنشاط الجماعات الإرهابية إذ تتميز بعوامل وأوضاع أمنية تجعل من نمو هذه الجماعات أمرا سهلا، فيمكن إرجاع ظهور هذه الظاهرة إلى طبيعة مجتمعات المنطقة المفككة إثنيا وقبليا وعرقيا، حيث يعرف الساحل الإفريقي وجود العديد من الحركات الإرهابية النشطة خاصة بعد ما شهدته المنطقة من تطورات أمنية خاصة بعد الأزمتين الليبية والمالية لذلك سنتناول بالدراسة في هذا المطلب نشاط أكثر الحركات الإرهابية نشاطا في المنطقة.

1- تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي:

تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي هي التسمية الجديدة للجماعة السلفية للدعوة والقتال التي تعد بدورها الفصيل المنشق سنة 1998 عن الجماعة الإسلامية المسلحة (GIA) التي عرفت بأساليبها الوحشية[1] وبتاريخ 24 جانفي 2007 أعلن تنظيم الجماعة السلفية للدعوة والقتال تحت إمارة "عبد مالك درودكال"إنتماءه للقاعدة التي كانت تطمح إلى الإشراف على مجموع الحركات المتطرفة في منطقة المغرب العربي والتنسيق بينها وهي: الجماعة الإسلامية للدعوة والقتال بالجزائر (GSPC)، الجماعة الإسلامية للقتال الليبية (GICL) الجماعية الإسلامية للقتال المغربية (GICM) والجماعة الإسلامية للقتال التونسية (GICT).[2]

فمشروع هذه الجماعة الذي يتمثل في إقامة إمارة إسلامية تمتد من المغرب إلى ليبيا مرورا بالصحراء الساحلية دفع بأميرها عبد المالك درودكال إلى تنظيم انتشار أعمالها ونشاطها ليشمل كافة الأقاليم ومناطق معينة ومن أهمها نذكر:

---

(1)Jaques roussellier, « terrorisme in north Africa and the sahel al Qaidas franchise or freelances ? », poliy Briefo ,N34, Middle– East Institute ,August 2011, p4.

(2)عمار جفال، "القاعدة في بلاد المغرب العربي: الإسلام السياسي الثالث"، المغرب الموحد، العدد 5، دار النشر للمغرب العربي، تونس، 17/ 02/ 2010، ص15.

- كتيبة طارق بن زياد أو الفاتحين:تعتبر الأكثر تطرفا حيث أنها قامت بالعديد من العمليات التي خلفت العديد من القتلى بقيادة الجزائري "سعيد أبو مقاتل".[1]
- كتيبة الملثمين: انشقت عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي في أواخر عام 2012 حيث هدد زعيمها" مختار بالمختار"بمحاربة المصالح الغربية في المنطقة كما أعلنت الكتيبة عن تكوين جناح لتنفيذ عملياتها ألقت عليه إسم "الموقعون بالدماء" الذي يتكون من أفضل مقاتلي التنظيم.
- سرية الفرقان: يقودها" أبو طلحة الموريتاني"، تتشكل في أغلبها من مقاتلين موريتانيين وماليين وتنشط هذه الكتيبة في الحدود الشمالية الغربية من أزواد وبالتحديد شمال مدينة تمبكتو بمحاذاة الحدود الموريتانية.
- سرية الأنصار: ويقودها "أبو عبد الكريم الطارقي" وهو الوحيد من غير الجزائريين الذي استندت إليه مهمة إمارة سرية في التنظيم، تتألف في الغالب من عناصرينحدرون من الطوارق الماليين والنيجيريين وهم ينشطون أيضا في شمال مالي وفي النيجر.[2]

وقد استغل تنظيم القاعدة الوضع الأمني في منطقة الساحل الإفريقي لتفعيل عملياته الإرهابية مستغلا سقوط نظام القذافي في ليبيا والحرب في مالي خاصة حصوله على الأسلحة وهذا ما جاء على لسان أمير كتيبة الملثمين "مختاربلمختار" لجريدة أخبار نواكشط الموريتانية في عام 2011: "نعم لقد كان المجاهدون في تنظيم القاعدة عموما من أكبر المستفيدين من ثورات العالم العربي... أما عن استفادتنا من السلاح فهذا أمر طبيعي في مثل هذه الظروف، ولكن الأهم من ذلك بالنسبة لنا هو تمكين شباب الحركة الإسلامية من هذا السلاح".

فضلا عن تصريح الرئيس التشادي" ديبي التيو" لمجلة jeune afrique :"استفاد القاعدة من الإنتشار الرهيب للسلاح المتطور والذي من أنواعه صواريخ أرض جو... ما سيجعل من تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي جيشا حقيقيا بل أكثر جيوش المنطقة سلحا".(أنظر الخريطة)

---

(1) محمد محمود أبو العوالي، "القاعدة وحلفاؤها في الساحل والصحراء"،**تقرير مركز الجزيرة للدراسات**،17 أفريل 2012، ص4.

(2) المرجع نفسه، ص ص3-5.

خريطة تبين مجال نشاط حركة تنظيم القاعدة في المغرب العربي والساحل الافريقي

المصدر:

http://moroccoonthemove.com/2011/12/13/special-report-al-qaida-seeks-new-somalia-in-n-africa-w-sahara-dispute-cited-as-obstacle-tocounterinsurgency/# sthash.AAapC4io.dpbs.

- حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا:

أعلن عن هذه الجماعة لأول مرة في أكتوبر 2011، ويأتي تأسيس حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا بعد انشقاق زعيمها "سلطان ولد بادي" عن تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي،تتمركز هذه الجماعة بمدينة "غاو" الواقعة على نهر النيجر في شمال شرق مالي، حيث تفرض الحركة سيطرتها بلا منازع على عدد من القرى في تلك المنطقة، ويشار إلى أن حركة التوحيد والجهاد مسلحة بشكل جيد وممولة بشكل أفضل، حتى أصبحت من أخطر المنظمات الإرهابية في شمال مالي.

أما عن جانب البنية الهيكلية لحركة التوحيد والجهاد فقد كشفت بعض الوثائق أن الحركة تشكل قواتها من مقاتلين معظمهم من مالي وموريتانيا، فضلا عن مقاتلين عرب، وكانت قبل أن تعلن انفصالها عن تنظيم القاعدة تعمل نيابة عنها في تلك المناطق.[1]

عملت هذه الحركة على توسيع هجماتها لتشمل الدول المجاورة وهددت بمهاجمة البلدان الإفريقية التي ساهمت بقوات في الهجوم الذي قادته فرنسا.

وفي يوم 23 ماي 2013 أقدم انتحاريون تحت إمرة هذه الحركة على تفجير سيارتين ملغومتين في وقت واحد في النيجر واحد داخل معسكر للجيش النيجيري في مدينة

---

[1] كمال الدين شيخ محمد عرب، التنظيمات الجهادية وأثرها على الأمن القومي للقارة الإفريقية، **تقرير مركز الجزيرة للدراسات**،14فيفري 2014، ص4.

أغادير وأخرى في منجم اليورانيوم تابع للفرنسيين، ومثل الهجوم أحد تحليلات وفاء الحركة لتهديدها بمواجهة الدول التي كانت تساهم بقوات في الجيش الذي قادته فرنسا لطرد الجماعات الإسلامية من مدن شمال مالي.

- حركة بوكوحرام النيجيرية:

لا يعرف تاريخ دقيق لبداية ظهور جماعة بوكوحرام، وترجع وسائل الإعلام المحلية والدولية بداية ظهورها لسنة 2002 مع ظهور محمد يوسف قائدا للجماعة، لكن السلطات الأمنية النيجيرية ترجع بداية ظهور الجماعة لعام 1995، عندما أنشأ أبو بكر لوان جماعة أهل السنة والهجرة في جامعة مادوجيري في ولاية بورنو وبعد ذلك تأسست عدة حركات من بينها بوكوحرام التي يطلق عليها طالبان نيجيريا،[1] ترتكز هذه الجماعة على عدد من الأصول الفكرية أهمها: العمل على تأسيس دولة إسلامية في نيجيريا، تطبيق الشريعة الإسلامية، منع التعليم الغربي والثقافة الغربية عموما التي ترى أنهما إفساد للمعتقدات الإسلامية، تتكون الحركة أساسا من الطلبة الذين غادروا مقاعد الدراسة بسبب رفضهم المناهج التربوية الغربية إضافة إلى بعض الناشطين من خارج البلاد.

تستهدف هذه الحركة أساسا رجال الأمن والموظفين المكلفين بإنفاذ القانون، كما استهدفت المدنيين والبنية التحتية والزعماء الدينيين والسياسيين ومراكز العبادة ومؤسسات التعليم العالي ومقرات المؤسسات الإعلامية وأهداف مدنية أخرى بحيث تستخدم في ذلك الاغتيالات والكمائن والتفجيرات الانتحارية وهذا ما يجعل هذه الحركة تشكل خطرا على الأمن الوطني والإقليمي.[2]

وتشير التقديرات إلى أنه ما بين يونيو وحزيران 2011 وأبريل نيسان شتت هذه الحركة ما لا يقل عن 30 هجوما انتحاريا شمال نيجيريا وتشير التقديرات إلى أن هجمات بوكوحرام أدت إلى مقتل أكثر من ستة آلاف شخص منذ 2009 ومثل تفجير مقر الأمم المتحدة في أبوجا الذي أسفر عن مقتل 23 شخصا في 26 أوث 2011، دليلا على أن هذه الحركة تسعى إلى تدويل أعمالها الإرهابية.

لذلك أصبحت هذه الحركة تشكل تهديدا حقيقيا على الأمن الدولي والإقليمي حيث تعتبر الدول المجاورة لنيجيريا الأكثر تعرضا لخطر هذه الجماعة، خاصة الكاميرون

---

(1) كمال الدين شيخ محمد عرب، المرجع السابق، ص3.

(2) المرجع نفسه،ص3.

والنيجر التي لها حدود مشتركة واسعة إلى حد كبير مع نيجيريا[1] حيث تمارس هذه الحركة بالفعل تأثيرا قويا على هذه الدول إذ تقوم ببعض الأنشطة في هذه الدول مثل تدريب المجندين والتخطيط وتنفيذ أعمال إرهابية.[2]

كما تشكل أنشطة هذه الحركة عواقب وخيمة على الدول المجاورة وقد كان هذا واضحا في مجال اللاجئين، فقد ذكرت المفوضية السامية لشؤون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة أن ما لا يقل عن 300 لاجئ فروا إلى الكاميرون نتيجة لأنشطة بوكوحرام في حين أن البعض فروا إلى النيجر.[3]

- حركة أنصار الدين:

اشتغل الزعيم السابق للمتمردين الطوارق إياد آغ غالي الفرصة المناسبة بعد رحيل نظام القذافي عن ليبيا فجمع حوله مئات المقاتلين الطوارق واستجلب كميات كبيرة من الأسلحة والذخيرة وأعلن تشكيل هذه الحركة[4]، يتكون معظم أعضاء هذه الجماعة من الطوارق وهي تسعى لغرض الشريعة الإسلامية وإعادة الإعتبار للدين وإيجاد مجتمع إسلامي وفقا للرؤية السلفية الجهادية في مالي.[5]

دخلت حركة أنصار الدين بعد تأسيسها في نوفمبر 2011 في تنسيق مباشر مع تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وقد دخلت معها في نفس التنسيق حركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا التي انشقت عن تنظيم القاعدة وهو التنسيق الذي أشار إليه "إياد آغ غالي حين قال: "اجتمع إخوانكم من المجاهدين ومن جماعة أنصار الدين وتعاهدوا على نصرة الحق وإقامة الدين ورفع الظلم عن المظلومين وجمع شمل المسلمين وتوحيد كلمتهم".[6] (أنظر الخريطة)

---

(1) African journal," for the prevention and combating of terrorism" , **African centre for the study and research on terrorism** (ACSRT), vol 4, N°1, june 2013, p56.

(2) Ibid, p57.

(3) Ibid, p61.

(4) محمد محمود أبو العوالي، مرجع سابق، ص6.

(5) فايزة ختو وشهرزاد فكيري، مرجع سابق،ص12.

(6) محمد محمود أبو عوالي، مرجع سابق، ص7.

خريطة تبين مختلف التنظيمات الإرهابية في الساحل الإفريقي

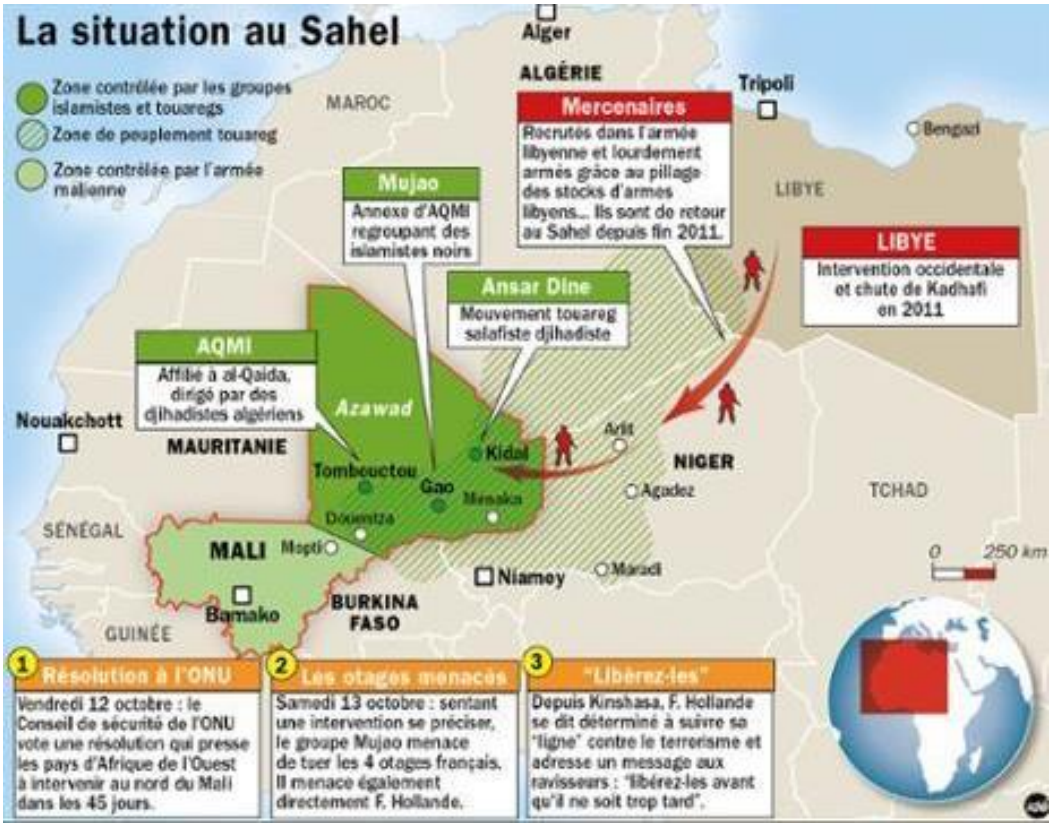

المصدر :

http://www.rtl.fr/actualites/international/article/mali-faut-il-prendre-les-menaces-de-mort-contre-francois-hollande-au-sérieux

منحنى بياني يبين تصاعد وتيرة العمليات الإرهابية في الساحل الإفريقي 2011- 2013.

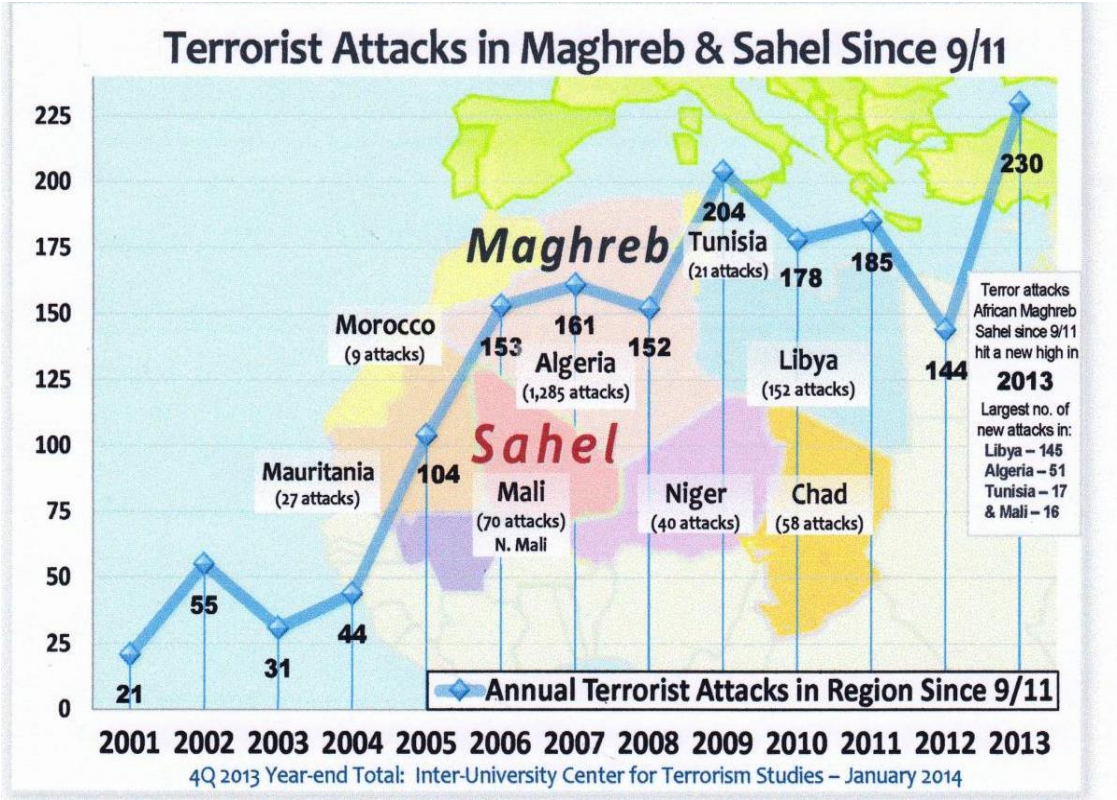

المصدر:

Yonahalexander,terrorism in northeafrica and the sahel in 2013. January 2014. http://www.potomacinstitute.org/attachments/article/2652/Terrorism-in-N-Africa-and-Sahel-24Jan2014.pdf,p13

المطلب الثاني: تكامل الأدوار بين الجريمة المنظمة والإرهاب في الساحل الإفريقي:

إن أهم خاصية تشترك بها كلتا الظاهرتين تظهر في طبيعتها العابرة للحدود واستخدام القوة المادية والعنف والترويع، تماثل بعض الوسائل في تنفيذ العمليات، يعتمدان على تنظيمات سرية معقدة في ظل مجموعة من المبادئ والقواعد الداخلية الصارمة

فبغض النظر عن وجود بعض الإختلافات* بينهما فإن كل من الإرهاب والجريمة المنظمة تعبر عن عنف منظم تقوده مجموعات أو منظمات ذات قدرات وإمكانيات تنظيمية كبيرة وتتسم عملياتها بالتخطيط والتنفيذ الدقيق معتمدة على إحداث حالة من الرعب لتسهيل تحقيق أهدافها وبذلك يصبح الإرهاب جزءا من الجريمة المنظمة، ولم يقتصر الأمر على وجود أوجه للشبه بينهما، بل إن الأمر تطور لإقامة علاقات تعاون وتبادل بينهما، فقد عملت الجماعات الإرهابية في منطقة الساحل مع شبكات الجريمة المنظمة خاصة شبكات تهريب المخدرات والسلاح، ويمكن الإشارة إلى هذا التحالف من خلال:

1- تمويل الجريمة المنظمة للإرهاب: الجماعات الإرهابية ومن خلال ربط علاقاتها مع شبكات الجريمة المنظمة تستطيع ضمان التمويل لنشاطاتها، خاصة أنها صارت لابد هي في حد ذاتها عن ممارسة أي نشاط إجرامي (الاتجار بالمدخرات، البشر والسلاح) من أجل الحصول على الموارد المالية التي تضمن استمرار نشاطاتها وبقائها[1] وهو ما نجده في الساحل الإفريقي من خلال تزايد نسبة اعتماد الإرهاب على التمويل من طرف الجريمة المنظمة بكافة أشكالها خاصة منها تجارة المخدرات.

وفي هذا الصدد كشفت التحريات الجزائرية حول الاعتداء المسلح سنة 2010 "بتين واويتين" بتمنراست عن تورط نظام القاعدة فيه، وأن هذا الاعتداء كان تسهيل عملية تهريب سبعة قناطر من الكيف المعالج إلى داخل التراب الجزائري قادمة عبر منطقة الساحل.

كما أرجع متابعون من خبراء الحركات الراديكالية أسباب نفوذ حركة التوحيد والجهاد المالية والمادية إلى كونها تتشكل من عصابات لتهريب المخدرات ولأنها أيضا استولت على كمية كبيرة من الأسلحة الثقيلة القادمة من ليبيا بعد سقوط نظام الرئيس الليبي السابق معمر القذافي.[2]

وفي نوفمبر 2010 عقدت قمة للمخدرات في إفريقيا حضرها ممثلون عن الجانب الكولومبي وأمير القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأحد زعماء الطوارق في جزيرة "سكار فاس" غرب إفريقيا حيث تم التوصل إلى اتفاق تقوم القاعدة بموجبه بتأمين شحنات وقوافل المخدرات في الأماكن التي تقع تحت سيطرتها مقابل استخدام الإرهابيين للأموال

* إن الإختلاف الأساسي بين الجريمة المنظمة والإرهاب يكمن بالأساس في الأهداف، فهدف الإرهاب هو إحداث تغيرات سياسية أو اجتماعية من خلال القضاء على النظام أو تعديله، في حين أن هدف الجريمة المنظمة هو تحقيق الكسب المادي والربح السريع وذلك من خلال الخروج عن القانون فالإرهاب له بواعث إيديولوجية وسياسية في حين الجريمة هدفها مادي بالدرجة الأولى.

[1] قوي بوحنية،مرجع سابق ، ص8.

[2] كمال الدين شيخ محمد عرب، مرجع سابق، ص5.

التي يحصلون عليها من تهريب المخدرات كما نجد أن القاعدة تجني حوالي 1,4 مليون يورو عن كل طن من الكوكايين يمر عبر منطقة الساحل الإفريقي.[1]

ولعل ما يزيد من سهولة إقامة علاقات التعاون والتنسيق المتبادل بين شبكات الجريمة المنظمة والحركات الإرهابية في منطقة الساحل الإفريقي خاصة فيما يتعلق بتهريب وتجارة الأسلحة هو الوضع الأمني المضطرب في كل من ليبيا ومالي.

إذ تعتبر منطقة الساحل والصحراء المنطقة الأكثر هشاشة على الحدود الجنوبية لليبيا حيث الدولة غائبة تماما والقبائل غير قادرة على المسلحة التي تعتبر شريكا لها في التهريب وتجارة المخدرات.[2]

كثيرا ما ترتبط الحركات الإرهابية ارتباطا وثيقا بالتنظيمات المهربة للأسلحة والمخدرات بحيث يبحث كل طرف عن منفعته ومصلحته فالجماعات الإرهابية تسعى للتزويد بالأسلحة، ومهربي الأسلحة يهدفون إلى تسويق أسلحتهم في المنطقة وكذا الشعور بالأمان لممارسة أعمالهم والتنقل إلى مناطق أخرى، فقد أشارت العديد من التقارير بأن سقوط النظام الليبي دفع بمهربي الأسلحة إلى إخراج عدة أسلحة متطورة من ليبيا من بينهما صواريخ أرض جو وبأن القاعدة حصلت عام 2011 على عشرات الصواريخ المضادة للطائرات وتجهيزات حربية معقدة.

2- توفير الجماعات الإرهابية الحماية لأفراد الجريمة المنظمة: في مقابل تمويل جماعات الجريمة المنظمة للحركات الإرهابية فإن هذه الأخيرة تقوم بتوفير الحراسة لها وضمان الأمن لها، فلم يسبق وإن اعترضت جماعة إرهابية عصابات التهريب، كما أنه لم يسبق التبليغ عن وجود جماعة إرهابية في الساحل الإفريقي منذ زمن كما لم يحدث أن وقعت اشتباكات بين الإرهابيين وأفراد الجريمة المنظمة، كما يوفر الإرهابيون مسالك المرور لشبكات تهريب الكوكايين التي تنتقل في سيارات رباعية الدفع أو سيارات ستا شيت" تحت حراسة الجماعات الإرهابية[3]، وبالتالي فقد تزاوج هذين التنظيمين ليشكلا حلقة لتكامل الأدوار بينهما، فكلا التنظيمين يستفيدان من تواجدهما في المنطقة ويدعمان علاقتهما، على اعتبار أن الساحل الإفريقي بوابة دائمة للعصابات والمافيا وكثيرا ما اشترك التنظيمان في هذه الدول في خطف الرعايا الأجانب والمطالبة بالفدية وتحرير رفاقهم في السجون مقابل

---

(1) خالد بشكيط، مرجع سابق، ص ص106،107.

(2) **تقريرمركز الجزيرة للدراسات،"** تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار"، 26 فيفري 2015، ص5.

(3) نبيل بويبية، "المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى"،(مذكرة ماجستيرفي العلوم السياسية والعلاقات الدولية،تخصص دراسات مغاربية،جامعة الجزائر03)،2011/2010 ،ص86.

تحرير الرهائن وهو ما يغري هذه التنظيمات الإرهابية لتوسيع شبكاتها في ربوع المنطقة، ويظهر هذا التحالف كذلك من خلال تقاسم عائدات الفدية لتكوين رأسمال ومدا خيل تساعدهم على الاستمرار في الزمان والمكان.[1]

[1] عمار بوزيد، مرجع سابق، ص ص36، 37.

المبحث الرابع: انعكاسات الجريمة المنظمة على الأمن في الساحل الإفريقي

يشكل الانتشار الواسع للجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي تهديدا لأمن المنطقة خاصة في ظل تزايد أنشطة الجريمة من تجارة المخدرات والسلاح إلى تهريب البشر، وباعتبارها من التهديدات العابرة للحدود فقد كان انعكاسها واضح على المستوى الإقليمي وحتى الدولي ومست الجوانب المتعلقة بالأمن السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: الانعكاسات السياسية

تتمثل الانعكاسات السياسية للجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي في كونها قادرة على التحكم بالمؤسسات الرسمية وغير الرسمية للدولة، والتأثير على كبار الشخصيات الأمنية والسياسية،فكثيرا ما اكتشف وجود علاقات وتحالفات مشتركة بين قيادات عالية في الدولة وبين هذه العصابات الإجرامية الشيء الذي عزز بؤر الفساد في الدولة وتعفن أجهزتها الإدارية .

ووفق عدة مصادر فشبكات المخدرات اخترقت مناصب عليا في دول الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا من خلال كبار المسئولين المدنيين والعسكريين وذلك بتواطؤ داخلي، وهي تعمل في الكثير من الأحيان في غسيل الأموال مستغلة قضايا أخلاقية، على سبيل المثال رعاية الأندية الرياضية والخيرية والإنسانية.

كما أن النخب السياسية في هذه البلدان الإفريقية تقوم بالتعاقد والتنسيق مع تجار المخدرات بهدف البحث عن الأموال أوهبة أو مواقف سياسية على أعلى مستوى، لذلك غالبا ما نجد هذه الشبكات الإجرامية تمول عموما الحملات السياسية.

وإذا قامت السلطات العامة لإعاقة تدفق تجارة المخدرات فإن هذه الأخيرة تلجأ إلى العنف كإغتيال رئيس غينيا "بيساو" في أوائل 2009 إذ تشير الكثير من المصادر على ارتباط قضية قتله بقضية نقل الكوكايين.[1]

---

[1] Zeïni Moulay, op cit, p10.

وفي ظل الحروب والصراعات التي تشهدها المنطقة فإن شبكات الجريمة المنظمة تستغل تلك الأوضاع لبيع الأسلحة وهو ما يساعد بدوره على تأجيج الصراعات والحروب الأهلية خاصة مع عدم وجود رقابة كافية على أنشطة الجريمة، وهذا يشكل تهديدا للحكم السياسي في هذه الدول بجعل الدول تعمل خارج القانون.[1]

وتؤثر الجريمة المنظمة على المستوى السياسي إلى فقدان الثقة في العملية الديمقراطية لقيامها بالسيطرة على هذه العملية وإفسادها عن طريق رشوة وابتزاز المسؤوليين وأصحاب القرار السياسي، واختراق الأحزاب والتنظيمات السياسية للوصول للسلطة والحفاظ على مصالحها مما يؤدي في النهاية إلى تشويه العملية الديمقراطية وسقوط الأنظمة السياسية في هذه الدول.

كما يؤدي تنامي العلاقة بين جماعات الإرهاب وعصابات الجريمة المنظمة إلى زيادة قدرتها المادية والفنية حتى أصبحت بعض الدول عاجزة عن مواجهتها والحد منها مثلما هو الحال في دول الساحل الإفريقي.

وتقوم عصابات الإجرام المنظم بتمويل الشبكات الإرهابية بما تحتاجه من أموال وأسلحة وبذلك تستفيد هذه الشبكات الإرهابية من الأرباح الطائلة التي تحققها عصابات الإجرام المنظم في مقابل توفير الحماية لعملياتها غير المشروعة.[2]

المطلب الثاني: الانعكاسات الاقتصادية

تؤثر الجريمة المنظمة بشكل بارز على مسارات التنمية حيث كانت نتائجها معرقلة للتنمية في دول الساحل وساهمت في تراجعها فمكاسب هذه التجارة هي مكاسب على المدى القصير ووهمية تؤدي لتعرض النظام المالي والمصرفي لضغوط قبول الأموال غير الآمنة التي تتم عن طريق غسيل الأموال.[3]

---

[1] Cinquième Session de la conférence de l'union Africaine des Ministres encharg de la lutte Conter la drogue, "promotion de bonnes pratiques en matière d'élaboration et de mise en ouvre des politiques de contre la drogue : plan d'action de l'ua sur la lutte contre la drogue (2013-2017),p3.-www .caramma.org/sites/default/files/pdf 2015/05/22

[2] محمود شريف بسيوني، مرجع سابق، ص ص41،40.

[3] العموش أحمد فلاح، "مستقبل الإرهاب في هذا القرن "، **مركزالجزيرة للدراسات والبحوث**، السعودية، 2006، ص29.

وأصبحت أرباح تجارة المخدرات تشوه اقتصاديات العديد من الدول الإفريقية، حيث أن بعض البلدان تعتبر أن قيمة تجارة المخدرات هي أكثر أهمية من الدخل القومي الإجمالي.[1]

وحسب بعض التقارير فإن هناك مليارات من الدولارات الناتجة عن العمل غير المشروع في مختلف أشكال الجريمة المنظمة في منطقة الساحل وغرب إفريقيا، فمثلا في غرب إفريقيا حسب بعض الدراسات فإنه يتم شحن ما بين 60و250 طن في السنة من الكوكايين ما أسفر عن مجموع 3 مليارات إلى 14 مليار دولار في 2008، كما قد تمكنت قوات الأمن في مالي من التقاط حوالي 750 كغ من الكوكايين، هذه الشحنات مثلت وحدها 36% من الميزانية العسكرية في مالي عام 2007.

والشبكات الإجرامية تقوم بتزويد النسيج الاقتصادي و الاجتماعي بالمال القدر وتقوم باستثماره في الأثاث والعقارات مثلما هو الحال في "كيدال" و"تمبكتو" وباماكو" وهو ما يفسر الانتشار المفاجئ للسيارات الفاخرة والمباني الضخمة مقارنة مع مستوى معيشة أصحابها .

والنتيجة هي أن تجارة المخدرات وغيرها من الأنشطة الأخرى زادت من قوتهم المالية وأصبح يجوز لهم في أي وقت زعزعة استقرار الحكومات و إسقاط المؤسسات وتغيير النظام وخلق التمرد و الصراع وتفكيك الاقتصاد، و لعل المثال الأكثر بروزا في غرب إفريقيا هو "غينيا بيساو" التي قامت بعلاقات وثيقة على مدى العقد الماضي بين شبكات الحكومة المركزية و بعض مهربي المخدرات والجهاديين من القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، ونفس الشيء بالنسبة لدولة "مالي".[2]

المطلبالثالث:الانعكاسات الاجتماعية

يؤثر انتشار الجريمة المنظمة على أمن المجتمعات و استقرارها من خلال التأثير السلبي لأنشطتها خاصة تجارة المخدرات، فالآثار الناتجة عن هذه التجارة وترويجها واستخدامها غير المشروع على مستوى الفرد و المجتمع، و ما يواكبه من سلوكيات تتسم بالعنف و استخدام القوة و بالتالي النزوع إلى الإرهاب، كما أصبحت مجتمعات دول الساحل الإفريقي فريسة لهذه المادة السامة لاسيما في أوساط الشباب الفئة الأكثر استهدافا و تضررا منها، ومالها كذلك من آثار فيما يتعلق بالجانب الصحي للسكان حيث تؤدي إلى الإصابة بالأمراض الخطيرة كالإيدز.

---

(1)Cinquième Session de la conférence de l'union Africaine des Ministres encharg de la lutte contre la Drogue, op cit.

(2)Zeïni Moulaye, op cit, p11.

كما أن انتشار الأسلحة الخفيفة و الأسلحة الصغيرة يولد العنف بين المجتمعات، ومشكلة أخرى متمثلة في"الجنود الأطفال" الذين هم ضحايا كل من الفقر والبيئة الاجتماعية والصراعات واللاوعي ما جعلهم فريسة سهلة للشبكات الإجرامية.

ولعل التأثير الأكثر دلالة على معانات البشرية من خلال الجريمة المنظمة عبر الوطنية هو الاتجار الذي يستهدف الأطفال و المرأة أو ما يطلق عليه بالعبودية الحديثة الناتج عن المهاجرين وخاصة من جنوب الصحراء المحاصرين في الحروب الأهلية، وكذا المهاجرين من غرب إفريقيا.[1]

بناء على ذلك فإن منطقة الساحل الإفريقي تشهد أزمات و مشكلات أمنية عديدة التي أصبحت تشكل واقعا مميزا لها على غرار مشكلة بناء الدولة الوطنية، الإرهاب والجريمة المنظمة هذه الأخيرة التي تحكمت في انتشارها مجموعة من العوامل والأسباب التي تمثلت أساسا في طبيعة نظم دول المنطقة وعجزها عن تلبية حاجيات ومتطلبات مواطنيها وتحقيق الأمن لهم في ظل هذه البيئة المتأزمة مما يدفعهم لتلبيتها بأية طريقة،فالمنطقة تحتل المراتب الأولى في تجارة المخدرات والأسلحة حيث تستغل شبكات التهريب والمافيا أوضاع هذه الدول للقيام بنشاطاتها غير المشروعة،هذا مايساعد على زيادة نشاط مختلف الجماعات الارهابية المنتشرة بالمنطقة مع امكانية قيام تحالفات بينها وبين شبكات التهريب مما ينعكس سلبا على أمن المنطقة والأمن الدولي ككل هذا ما يستدعي ضرورة التحرك لمواجهتها و الحد من انعكاساتها .

[1]Zeïni Moulaye, Ibid, p11.

الفصل الثالث:

واقع التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي

في ظل ترابط المصالح وتقاطع الرهانات والتحديات الأمنية المختلفة لم تعد تقتصر مواجهة الأزمات الداخلية والتهديدات الأمنية على المستوى الوطني إنما تتعداه إلى المستوى الإقليمي وحتى الدولي، بحيث تظهر مدى إلزامية التعاون لمواجهة مثل هذه التهديدات العابرة للحدود الوطنية.

انطلاقا من دراسة واقع الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي تبين مدى تأزم الوضع في هذه المنطقة على كافة الأصعدة وعلى جميع المستويات، مما يستدعي ضرورة تكثيف الجهود لكافحتها والحد من آثارها ومواجهة مختلف التهديدات المرتبطة بها عن طريق تبني مقاربات شاملة وفعالة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي.

المبحث الأول: منطلقات الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل الإفريقي:

من خلال ما تمت دراسته في الفصل الأول من هذا البحث حول واقع الساحل الإفريقي خاصة فيما يتعلق بالواقع الأمني والاقتصادي والجيوسياسي، أصبح بإمكاننا فهم أبعاد ومتطلبات التوجه الدولي نحو منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: المنطلق الاقتصادي

أضحى مفهوم أمن الطاقة أحد تجليات المفاهيم الأمنية التي بدأت تتشكل وتأخذ مكانتها العلمية ضمن العديد من التغيرات والمفاهيم التي تلت الحرب الباردة شأنه شأن العديد من المحددات التقليدية الأخرى التي تشكل السياسة الخارجية للدول لاسيما القوى الصناعية الكبرى، لذا أصبحت القارة الإفريقية في بؤرة الاهتمام العالمي فإفريقيا تطرح بديلا قويا لمصادر نفط الشرق الأوسط.

فالنفط الإفريقي يتميز بكونه الأقرب إلى الأسواق الأوروبية و الأمريكية من نفط الخليج العربي خاصة نفط غرب إفريقيا، فضلا عن كون عدد من الدول الإفريقية المنتجة للنفط توجد خارج الأوبك،كما أن هذه الدول تعاني أزمات داخلية تتمحور حول الصراع على السلطة، تسهل اختراقها من قبل المستهلكين الرئيسيين للنفط في العالم وهو ما يستشف من قول" مادلين أولبرايت"*:« يوجد في السودان و نيجيريا الكثير مما يقاتل عليه بما في ذلك النفط». (1)

فمن بين أهم أسباب الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل الإفريقي هو غناها بالثروات الطبيعية والمواد الأولية التي تعتمد عليها معظم القوى الغربية في إنعاش صناعتها. (انظر الخريطة).

* وزيرة خارجية الولايات المتحدة الأمريكية خلال فترة رئاسة بيل كلينتون الثانية تسلمت المنصب من 1997 من2001.

(1) الحسن الحسناوي،"التنافس الدولي في إفريقيا، الأهداف والوسائل"،متحصل عليه من:-
estolel.com/article.php ?id=3178.2015/05/01_

خريطة تبين أهم الموارد في منطقة الساحل الإفريقي والتواجد الدولي بها

المصدر: Mohamed Salek ,"sahel une gèopolitique de l'inarisible http://www.agoravox.fr/actualites/internatioual/article-une-geopolitique-due1-86255.

فاكتشاف النفط الذي صادف تنامي حاجة العالم المتزايدة لموارد الطاقة أمام مؤشرات تراجع نسب الإنتاج والاحتياط العالمي منه، هذا فضلا عما تزخر به أيضا المنطقة من ثروات طبيعية ومعدنية هامة مثل: اليورانيوم، الذهب، الفوسفات جعلت منها محلا لأطماع القوى الخارجية وهي كلها معطيات دعمت بشكل قوي إدراج المنطقة ضمن قائمة الاهتمامات الخارجية للقوى الفاعلة فهناك توقعات من طرف الدائرة الدولية للطاقة تؤكد أن نيجيريا تمثل قطب نفطي جديد ومنطقة غرب إفريقيا جبهة جديدة للصناعة النفطية فأنغولا ونيجيريا تحتويان على 90% من احتياطات النفط المؤكدة في منطقة غرب إفريقيا و80% من الإنتاج الذي من المتوقع زيادته مع مرور الوقت.

يعتبر الاحتياطي النفطي في غرب إفريقيا ونيجيريا دافعا قويا نحو إعادة تقييم الأولويات الإستراتيجية في المنطقة وتغيير الحسابات الجيوسياسية التقليدية فيما يخص قطاع النفط في المنطقة، خاصة وأن منطقة غرب إفريقيا تسمح للشركات النفطية فيها برفع القدرات الإنتاجية لتلبية متطلبات و حاجيات العالم من النفط ومن المتوقع أن ضعفين أو ثلاث أضعاف الواردات ستأتي من نيجيريا وأنغولا، فأهمية منطقة غرب إفريقيا عموما تأتي من خلال الاكتشافات النفطية الموجودة بها وتعد الصادرات النفطية النيجيرية خصوصا نحو الولايات المتحدة الأمريكية دافعا للتأكيد على أهمية المنطقة إذ أكد المجلس الوطني للاستخبارات والتقديرات الأمريكي أنه تم اكتشاف 8 مليار برميل من النفط في إفريقيا 7 مليار برميل منها تم اكتشافها في منطقة غرب إفريقيا.[1]

كما أعلنت الشركة الأسترالية " وود سايد" "woodside" في سنة 2001 عن اكتشافها للحقول البترولية في "شنقويتي" "chinguiti " بموريتانيا بقدرة إنتاجية تصل إلى 75000 برميل في اليوم ويفترض أيضا وجود من 3 إلى 5 مليار برميل من البترول، مع قدرة إنتاج يمكن أن تصل من 25000 إلى 300000 برميل يوميا وتتمركز هذه الإمكانيات البترولية في كل من "شنقويتي"، "تيوف" "tiof"، "تيفات" "tevet"، "قوربين" "gourbine" و "بادا " "bada" . أما بالنسبة للتشاد فتقدر احتياطاتها ب:1 مليار برميل من البترول مع قدرة انتاج يمكن أن تصل إلى 250000 برميل من البترول في اليوم. إضافة إلى النيجر التي يقدر احتياطها من البترول ب300 مليون برميل.[2]

كما تسيطر على الاستثمار في هذه المنطقة شركات أمريكية كبيرة مثل"ايكسون موبيل" "Exxon Mobil "،"أميرادهاس" "Amirad Hess"، "شيفرون تكساسو" "Chevrontexaco"

---

(1) أمال وشنان،"الاهتمام الأمريكي بالنفط في نيجيريا: دراسة في الأسباب والآليات"،الحوار المتمدن، العدد2014،09/01/4330، متحصل عليه من:
www.ahewar.ovg/debat/shaw.art.asp2aid:395045 2015/02/28

(2) اسماعيل بوروايح ،مرجع سابق،ص13.

و "مارتون أويل" "Maraton oil"، فقد أصبحت الولايات المتحدة الأمريكية تستورد من غرب إفريقيا نحو 1,5 مليون برميل يوميا، وهي تقريبا الكمية نفسها التي تستوردها من المملكة العربية السعودية ولعل ذلك هو ما دفع الكونغرس الأمريكي إلى إصدار تقرير أوصى فيه بجعل دول خليج غينيا منطقة اهتمام حيوي للولايات المتحدة الأمريكية. [1]

على غرار الشركات الأمريكية تقابلها أوروبا بالعديد من الشركات الطاقوية كشركة "توتال" "total"و gaze france، ريبسول repsol الإسبانية، بريتش تيروكليوم البريطانية، شركة "أريفا" "Areva" النووية الفرنسية التي تستثمر في منجمين كبيرين في ساحل أرليت بالنيجر بواسطة شركتي "تسومايئر" "Somair" و"كوميناك" "Cominak" ، كما نجد أيضا بعض الشركات الصينية كشركة "سينوبك" "Sinopec" و"سينوأورانيوم" "Sinouranium" . [2]

و بالتالي يعتبر المنطلق الطاقوي هو المحرك الأساسي لاهتمام القوى الكبرى بالمنطقة إذ كل دولة تسعى للحفاظ على مصالحها في المنطقة وتأمين سلامة واستمرار مشاريعها الاقتصادية والعمل على توفير الحماية لها.

المطلب الثاني: المنطلق الأمني

لم تحظى إفريقيا طوال فترة الحرب الباردة بالأهمية التي أصبحت تتمتع بها ابتداء من تسعينات القرن الماضي ويعود هذا التطور في نظر المجتمع الدولي إلى تصاعد المشاكل التي أفرزها تعقد طبيعة النزاعات الداخلية والتي تخلف وراءها أثار مدمرة على الفرد والدولة كما يحدث في منطقة الساحل حيث برزت مختلف أشكال التهديد التي أصبحت آثارها تمتد نحو دول الغرب كالهجرة السرية و الإرهاب وجميع أشكال الجريمة المنظمة الأخرى التي تنمو شيئا فشيئا في المناطق التي تعاني ضعف الرقابة الحكومية والمشاكل الإقتصادية والإجتماعية المختلفة.

تنتشر بمنطقة الساحل الإفريقي العديد من المشاكل التي تجعل الوضع الأمني فيها غير مستقر حيث تنشر الجريمة بالمنطقة بكل أشكالها، الأزمات الداخلية ومشاكل الأقليات إضافة إلى المنظمات الإرهابية التي أصبحت الدول الغربية خاصة الولايات المتحدة الأمريكية

---

(1) أيمن شبانة، " النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد"، متحصل عليه من:
WWW.Muntada. Sawt alummah. Com/ shaw thiread php? 2516 2015/04/16.

(2) يوسف أزروال وليلى لعجال،" أثر المشاريع الفرنسية والأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي على دور الجزائر في سبيل تحقيق الأمن الطاقوي الجزائري" الملتقى الدولي حول: **دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد**، جامعة تبسة،الجزائر،يومي 28-29 أفريل2014، ص ص 11-14.

والدول الأوروبية تعتبر هذا الوضع الأمني المتردي تهديدا لأمنها ومصالحها في المنطقة.[1]

كما أصبحت الخصائص التي تميز المنطقة تمثل عامل جذب واهتمام للأطراف الخارجية وتتمثل هذه الخصائص أساسا فيما يلي:

- فقدان الدولة القدرة على أداء وظائفها بسبب ضعف الدول وهشاشتها في المنطقة، وذلك كان بسبب الانقلابات وما صاحبها من غياب أو ضعف الولاء فضلا عن الأزمات والصراعات الداخلية التي لا تنتهي.
- تدهور الأوضاع الاقتصادية لدول المنطقة وعجزها عن تلبية الحاجات الأساسية للحياة.
- انتشار الإرهاب وشبكات الجريمة بكل أشكالها في المنطقة يؤدي إلى تفاقم الوضع غير المستقر نظرا لما تنطوي عليه من مظاهر سلبية وانعكاسات خطيرة على أمنها.
- عدم شرعية أنظمة الدول في الساحل الإفريقي. [2]

باعتبارها تتوفر على هذه الخصائص فإن هذا ما يجعلها محورا للاهتمام الغربي خاصة في ظل ما يتولد عن هشاشة وفشل هذه الدول من انتشار لمختلف أشكال الجريمة المنظمة، حيث يؤكد صناع القرار الأمريكي أن الجماعات الإرهابية المحلية منها والدولية خاصة تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الإسلامي تكرس نفسها لمختلف أشكال التهريب والتجارة غير المشروعة وتجنيد الأعضاء الجدد من السكان المحليين . [3]

فالمنطقة تعرف تأثيرا كبيرا للجماعات الإرهابية المتطرفة كما سبق الذكر هذه الشبكات في حد ذاتها استغلت انعدام الأمن في منطقة الساحل الإفريقي وفشل الدول فيه مما وفر لها الملاذ الآمن ،كما أن حفاظها على علاقات تعاونية مع التوارق وباقي القبائل ساعدها على العمل في المنطقة خاصة وان مصلحتها واحدة في عدم تدخل أجهزة أمن الدولة ،كذلك اتساع مساحة الساحل الإفريقي وهشاشة حدوده وعدم قدرة الدول على مراقبتها ساهم إلى حد كبير في تواجد الإرهابيين في المنطقة وسهولة تنقلهم عن طريق الإقليم الساحلي الصحراوي .

وهنا تظهر أهمية الساحل الإفريقي بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية حيث أن الاهتمام الأمريكي به يدخل في إطار الحرب الأمريكية على الإرهاب فإن كانت العمليات الإرهابية الحالية في المنطقة تستهدف خطف الأجانب والمنشآت الحكومية لدول المنطقة أو

---

(1) أسماء رسولي، مرجع سابق، ص99.

(2) Robort, H .Dorff,"responding to the failed state, the need for strategy", small wars and insurgencies', vol10,N°3 , p63-64.

(3) yahia H.Zoubir,"la politique étrangère américaine au Maghreb/ constances et adaptation", journal d'étude des relations internationales au moyen orient, vol 11,N°1, juillet2006, p12.

بعض العمليات في الدول المجاورة كتفجيرات تيقنتورين في الجزائر فإن الدول الغربية تخشى من تهديد مصالحها في المنطقة كما حدث في دلتا النيجر، حيث منذ سنة 2003 تكررت الاضطرابات في حقول النفط في المنطقة خاصة في الحقول النيجيرية وهو ما يشكل تهديدا للمصالح الأمريكية والأوروبية في تأمين واستقرار التنقيب عن النفط والمعادن وعلى هذا الأساس جاءت المبادرة الأمريكية المعروفة "بان الساحل "لتقوية دول المنطقة الفاشلة والأفقر على مستوى العالم حيث تشمل هذه المبادرات مساعدات اقتصادية واجتماعية وسياسية ،ومبادرة مكافحة الإرهاب عبر الصحراء التي ركزت بشكل كبير على المساعدات في المجال العسكري، لكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هل بالفعل وصلت التهديدات الأمنية في الساحل الإفريقي إلى الدرجة التي تسمح لها بتخطي حدود المنطقة بالوصول والتهديد خارج المنطقة الساحلية.

المطلب الثالث:المنطلق الجيواستراتيجي

إذا كانت القوى الغربية تبرر اهتمامها بالساحل الإفريقي انطلاقا من تدهور الوضع الأمني فيه فإنه لا يمكن التعاضي عن البعد الاستراتيجي للساحل الإفريقي وما يشكله من أهمية بالنسبة لسياسات القوى الغربية للتوغل في إفريقيا.

فالأهمية الجيواستراتيجية للساحل الإفريقي تبرز من خلال الحيز الجغرافي الذي يشغله فهو قريب من منطقتين لهما بالغ الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والدول الأوروبية وهما المغرب العربي وخليج غينيا، وهو ما جعل هذه القوى لا تهتم فقط بالمنطقة بل تتنافس فيما بينها للظفر بموارد المنطقة وبالتالي فإن محاولة لإحدى القوى الغربية بإقامة قاعدة عسكرية في إحدى دول الساحل فإن ذلك سيمكنها من المراقبة والسيطرة على المنطقتين باعتبار الساحل الإفريقي يتوسطهما فصحراء المغرب العربي الغنية بموارد الطاقة تقع شماله، ونيجيريا التي يعتبر شمالها ضمن دول الساحل الإفريقي تعتبر بوابة خليج غينيا. (1)

(1) جهيدة ركالش،"البعد الدولي واستراتيجية ادارة الحوار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي"،الملتقى الدولي حول:**المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي** ،جامعة 08ماي1945،قالمة،الجزائر، ص8.

المبحث الثاني: الجهود الإقليمية لمواجهة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي:

إن تفاقم حجم الانعكاسات التي تخلفها الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي وغيرها من التهديدات الأخرى خاصة وأنها تتجاوز حدود الدول أدى إلى ضرورة العمل على مواجهتها وفي هذا الإطار بذلت العديد من الأطراف المحلية والإقليمية محاولات متنوعة من خلال بلورة مبادرات ووضع إستراتيجيات إقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي.

المطلب الأول: دور دول الساحل الإفريقي

لقد سعت دول الساحل الإفريقي لمواجهة مختلف التهديدات الأمنية بالمنطقة من خلال مجموعة من المبادرات نذكر منها:

1- مبادرة دول الميدان:

بداية عقدت عدة لقاءات واجتماعات تحضيرية وتشاورية جمعت رؤساء دول المنطقة ومسؤوليها، سواء على مستوى المسؤولين السياسيين أو العسكريين والأمنيين فيما بين 2008 و2010، وقد شارك رؤساء سبع دول من منطقة الساحل الإفريقي مطلع شهر جويلية 2008 في ندوة حول الإرهاب والتهريب عقدت بالعاصمة المالية باماكو، وأوضح الجزائري "سعيد جنيت" ممثل الأمين العام للأمم المتحدة في غرب إفريقيا على هامش هذا اللقاء أن قادة مالي، النيجر، التشاد، موريتانيا، بوركينافاسو، ليبيا والجزائر نشطوا أشغال الندوة التي سمحت حسبه بتطوير مقاربة مشتركة لمشاكل المنطقة بغرض الوصول إلى حلول ملموسة.

وفي هذا الإطار أعلن الرئيس المالي "أما دو توماني توري" يوم 20 جويلية 2009 بعد لقاء جمعه مع الرئيس الجزائري عبد العزيز بوتفليقة والزعيم الليبي الراحل معمر القذافي بشرم الشيخ المصرية أن الجزائر وليبيا ومالي ستضع سويا وسائلها العسكرية لمكافحة تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي، وجماعات الجريمة المنظمة الذي يهدد أمن منطقة الساحل والصحراء،كما اجتمع عسكريون وضباط أمن خمس دول: الجزائر، ليبيا، موريتانيا، مالي والنيجر شهر جوان 2009 في العاصمة الليبية طرابلس لمناقشة قضايا الأمن في المنطقة[1]. وفيما يخص التنسيق بين دول المنطقة فقد تجسد من خلال "مبادرة

(1) جهيدة ركالش، المرجع السابق،ص11.

دول الميدان"* التي ظهرت من خلال احتضان الجزائر للندوة الوزارية التنسيقية لدول منطقة الساحل التي انعقدت بالجزائر يومي 16 و17 مارس 2010 بمشاركة وزراء الشؤون الخارجية وممثلين لسبع دول: الجزائر وبوركينافاسو النيجر، مالي، تشاد، ليبيا وموريتانيا لبحث مسألة الوضع الأمني في المنطقة وضرورة تنسيق الجهود لمواجهة التهديد الإرهابي وتحالفاته مع جماعات الجريمة المنظمة وقد قال وزير الخارجية الجزائر مراد مدلسي لدى افتتاح الندوة: "إن اجتماعنا يدل على أننا أدركنا بأن السلام والأمن ضروريان لتطور الساحل الإفريقي، حيث بات الإرهاب الذي يشهد تطورات خطيرة وتحالفاته مع الجريمة المنظمة يطرحان تهديدات حقيقية".

وفي السياق نفسه: "إننا نطمح أن تستعيد المنطقة ميزتها كفضاء للرخاء والاستقرار طبقا لقواعد حسن الجوار والتضامن والتعاون، ومنذ أن أصبح الإرهاب والجريمة المنظمة يمثلان تهديدات حقيقية للسلم والاستقرار فهما بدورهما يمثلان أهم العوائق أمام جهود التنمية بالمنطقة"[1].

وضمن هذا السياق حددت الدول المجتمعة أولوياتها الأمنية وقررت عقد اجتماعين خلال شهر أفريل الموالي، الأول على مستوى وزراء الداخلية والثاني على مستوى رؤساء الأركان، وقد رفعت الندوة توصياتها والتي أكدت أن الوقاية من الإرهاب وارتباطه بالجريمة المنظمة ومواجهتها يتطلب تبني مقاربة متكاملة ومنسقة ومتضامنة تتمحور حول ما يلي:

1- على المستوى الوطني: مسؤولية الدول في القيام بمكافحة فعالة وشاملة للإرهاب.
2- على المستوى الثنائي: تدعيم التعاون بين دول المنطقة من خلال وضع آليات واتفاقيات ثنائية.
3- على المستوى الإقليمي: ترقية تعاون مهيكل شامل قائم على حسن النوايا.
4- على المستوى الدولي: المشاركة الفعالة في الجهود الدولية الرامية لمكافحة الإرهاب.

وقد تلا هذه الندوة الوزارية اجتماع وزاري لدول الميدان تم انعقاده بتاريخ 20 ماي 2011 بالعاصمة المالية "باماكو"، وقد تقرر خلال هذا الاجتماع مأسسة الإطار التشاوري

* دول الميدان: تطلق تسمية دول الميدان على كل من الجزائر وموريتانيا والنيجر ومالي لأن أراضيها تمثل الميدان العملياتي للجماعات الإرهابية وجماعات الجريمة المنظمة كما أن المكافحة العسكرية هي فاعلة بشكل كبير في هذه الدول فهي المتضرر الرئيسي من الإرهاب وجماعات الجريمة المنظمة حيث شهدت عدة عمليات ونشاطات إجرامية وإرهابية.

(1) عبد القادر الهلي و أمينة بوبصلة،" تحدي الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي" ،الملتقى الدولي الأول حول: **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**،جامعة 08ماي 1945،قالمة،الجزائر،24و25نوفمبر 2013 ،ص ص22،23.

والتعاوني مع الاحتفاظ بمبدأ تواتر مشاوراتهم واتفق وزراء دول الميدان الأربعة في ختام أشغال لقائهم على عقد اجتماعات وزارية دورية كل ستة أشهر.

وفي إطار التعاون الثنائي قام الرئيس المالي "أمادو توماني توري" بزيارة إلى الجزائر يوم 24 أكتوبر 2011 دامت أربعة أيام، حيث تباحث مع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة حول المسائل ذات الاهتمام المشترك، وقد اتفقا الرئيسيين على تعزيز الأمن والاستقرار في منطقة الساحل، كما أكدا على كون مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في منطقة الساحل تمر من خلال تعزيز التعاون بين دول المنطقة دون استثناء.

كما تم تخصيص الاجتماع الوزاري لدول الميدان والذي تم توسيعه ليشمل نيجيريا المنعقد يومي 23 و24 جانفي 2012 بنواكشط الموريتانية، لبحث التحديات الجديدة الحاصلة في منطقة الساحل، وسبل مواجهتها وهي التحديات المتمثلة في فوضى انتشار السلاح كنتيجة للأزمة الليبية، وكذا ظهور فواعل إرهابية جديدة على مسرح العمليات في المنطقة والارتباطات بين الإرهاب والجريمة المنظمة. (1)

واغتنم الوزراء هذه المناسبة لتجديد استعدادهم لدعم التعاون والتشاور مع الشركاء من خارج المنطقة لمواجهة التهديد الإرهابي وارتباطه بالجريمة المنظمة الذي أصبح يشكل تحديا مفروضا على المجموعة بأكملها كما أكد عليه وزير الشؤون الخارجية والتعاون الموريتاني حمادي أولد بابا أولد حمادي، أما رئيس الدبلوماسية المالية سومايلو بوجابي مايغا فقد أشار إلى أن المنطقة أضحت تواجه تدريجيا تهديدات ترهن جميع الجهود التنموية في المنطقة.

وذكر في هذا الصدد بالتنقل الفوضوي للأسلحة والجريمة المنظمة المرتبط بالقاعدة في بلاد المغرب الإسلامي وأشار إلى ضرورة وضع إستراتيجية مشتركة لمكافحة هذه التهديدات على المستوى الثنائي والمتعدد الأطراف وكذا على الصعيدين القانوني والمؤسساتي والعملياتي ويجب على هذه الإستراتيجية أن تشكل ردا متعدد الأوجه ومشترك وجماعي في إطار التعاون الإقليمي، واعتبر مايغا أن التزام دول الميدان بالتحرك سويا يبعث على الاطمئنان على المستويين الثنائي والمتعدد الأطراف. (2)

وكان من بين أهم نتائج اجتماع نواكشط أن قررت دول الميدان إنشاء لجنة سياسية ولجنة تقنية لتعزيز آليات التعاون القائمة بينها حيث تقرر أن اللجنة السياسية ستتكفل بمهمة تخطيط ومتابعة وتنفيذ كل قرارات وزراء خارجية دول الميدان ، وانعقد أول اجتماع لها يوم 06 أوت 2012، وتجتمع اللجنة التقنية لمتابعة مشاريع التنمية فتتكفل بمهمة تنشيط

(1) إلياس قسايسية، مرجع سابق، ص10

(2) http://www.radiomaizirat.com/2012/01/blog.post 5476.html . 2015/01/10

وتنسيق عمل دول الميدان في مجال المشاريع الكبرى المهيكلة خاصة المشاريع التي لها تأثير مباشر على ظروف معيشة المواطنين بالمناطق النائية. [1]

وتعد مبادرة دول الميدان أول إطار إقليمي للتعاون يستند إلى بعد عملياتي واضح، حيث زودت بقيادة أركان مشتركة لجيوش الدول من خلال إنشاء لجنة الأركان العملياتية المشتركة.(CEMOC :COMIté d'état – major opérationnel conjoint).

وذلك خلال الاجتماع الذي انعقد في 12 و13 أوت 2009 ليتم الإعلان الرسمي على تأسيسها في 21 أفريل 2010، تضم كل من الجزائر، مالي، موريتانيا والنيجر، مقرها بتمنراست (أقصى الجنوب الجزائري). [2]

وتعمل اللجنة على سد النقص في مجالات التنسيق والتبادل المعلوماتي والاستخباراتي الذي تفرضه ضرورات مكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب الدوليين، وقد حددت اللجنة منطقة مشتركة للنشاط العملياتي تمتد عبر شريط صحراوي على طول 1956 كلم وعمق 933 كلم يغطي المناطق الحدودية المشتركة للدول الأربع. [3]

كذلك تم إنشاء وحدة التنسيق والاتصال (وحدة الإدماج والربط) بالجزائر بتاريخ 06 أفريل 2010 بناءا على توصيات اجتماع وزراء الخارجية للبلدان السبعة الجزائر، مالي، موريتانيا، النيجر، بوركينافاسو، ليبيا وتشاد، الذي انعقد بتاريخ 16 مارس 2010، مهمتها التعاون بين أجهزة الاستخبارات الوطنية، وتقاسم المعلومات المتعلقة بالشبكات الإرهابية والجريمة المنظمة وتضم هذه الوحدة التي مقرها الجزائر ثمانية دول: الجزائر ومالي والنيجر وموريتانيا وبوركينافاسو وتشاد وليبيا ونيجيريا، وتتعاون هذه الوحدة الاستخبارية مع المركز الإفريقي للدراسات حول الإرهاب (مقره الجزائر) التابع الإتحاد الإفريقي. [4]

كما تعتبر الندوة التي احتضنتها الجزائر حول "الشراكة والأمن والتنمية" بين دول الميدان وشركائهم الدوليين، التي تم فيها الإعلان عن الإستراتيجية الإقليمية التي تبنتها دول الميدان لمكافحة الجريمة المنظمة والإرهاب في الساحل تتويجا للاجتماع الوزاري المنعقد بباماكو في 20 ماي 2011 الذي كلفت الجزائر من خلاله بتنظيم ندوة دولية دعت إليها دول الميدان الأربعة وتعد هذه الندوة الأولى من نوعها التي خصصت للشراكة في منطقة الساحل في مجالي الأمن والتنمية، حيث جاءت في وقت تعرف فيه المنطقة ارتفاعا في وتيرة العمليات الإرهابية والجريمة المنظمة، وقد حضر هذه الندوة إضافة إلى دول الميدان الأربعة ثمانية وثلاثون وفدا يمثلون مختلف البلدان الأعضاء في الأمم المتحدة والشركاء

---

(1) إلياس قسايسية، مرجع سابق، ص10.

(2) عبد النور عنتر،"الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات" متحصل عليه من:
http:// www.alaraby. Co.uk/ oinio 2015/01/24

(3) إلياس قسايسية، مرجع سابق، ص12.

(4) عبد النور بن عنتر،" الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات"، مرجع سابق.

الإقليميين على غرار الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن والمؤسسات المانحة والمنظمات الإقليمية، وضمت هذه الوفود وزراء خارجية خبراء أمنيين وسياسيين ومختصين عسكريين وقد تم في إطار هذه الندوة لتشكيل ثلاث ورشات عمل تناولت الأولى استراتيجية مكافحة الإرهاب، والثانية موضوع الجريمة المنظمة وما يرتبط بها أما الثالثة فتناولت موضوع التنمية المحلية في المناطق المعزولة والارتباطات الفعلية بين الأمن والتنمية. [1]

2- تجمع الدول الخمس في الساحل:

تم إعلان عن إنشاء تجمع دول الساحل الخماسي في مساء يوم الأحد 16 فيفري 2014 بحيث قرر رؤساء الدول الخمس موريتانيا، مالي، بوركينافاسو، النيجر، وتشاد المجتمعة في العاصمة الموريتانية نواكشط إنشاء تجمع الساحل الخماسي الذي أطلقوا عليه "مجموعة الدول الخمس في الساحل". [2]

وأكد بيان نشر في ختام القمة أن التجمع الجديد يهدف لتنسيق ومتابعة التعاون الإقليمي مع وضع سكريتارية دائمة مكلفة بالتنسيق الفني وأسندت رئاسة تجمع الساحل للرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز، كما تقرر احتضان العاصمة الموريتانية نواكشوط لأمانته الدائمة التي ستتولاها النيجر وأن تستضيف تشاد القمة المقبلة للمجموعة وأكدت القمة في البيان الختامي على أهمية العمل المشترك لبلدان الساحل باعتباره وحدة الكفيل برفع التحديات وبأن الاندماج الإقليمي والتضامن بين الدول هما شرطان لا غنى عنهما للاستغلال الأمثل لمقدرات بلدان الساحل وتعزيز قدرتها على مواجهتها التحديات خاصة الجريمة المنظمة والإرهاب. [3]

وقرر رؤساء الدول الإفريقية الخمس إعداد برنامج بأولويات الاستثمار ومشاريع هيكلية تعطي الأولوية للأمن والبنى التحتية الأساسية (النقل والطاقة والاتصالات والمياه) والتحديث الديموغرافي والأمن الغذائي والاقتصاد مما أعطى الانطباع بأن الهاجس التنموي يشكل أولوية لدى قادة دول العالم وأكثرها تخلفا وتتخبط في مشاكل أمنية وتنموية تتجاوز قدرات حكام التجمع. [4]

وفي هذا الإطار أكد الرئيس الموريتاني محمد ولد عبد العزيز على امتلاك الدول الخمس في منطقة الساحل لخصائص موحدة وتواجه تحديات مشتركة وخصوصيات

---

[1] إلياس قسايسية، مرجع سابق، ص11.

[2] الحسين الشيخ العلوي، "تجمع الساحل الخماسي..تنسيق في ظل التعقيدات"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة، 21سبتمبر2014، ص02.

[3] جريدة الخبر:"خمس دول إفريقية تعلن عن قيام تجمع جديد للساحل، نشر يوم2014/02/17، متحصل عليه من: http://www.djazairess.com/ 2015/01/26 El khabar/386850

[4] الحسين الشيخ العلوي، مرجع سابق، ص03.

متميزة، ما جعلها تقرر خلق هذا الفضاء لتتمكن من مواجهة مشاكلها، وعلى هذه الدول أن تنظم نفسها لخلق آلية تمكنها من معالجة كل الظواهر التي تهددها كالجريمة المنظمة والإرهاب والتي تعيق قيام تنمية متجانسة في هذا الفضاء، كما أكد على تلازم الأمن والتنمية وهو ما دفع قادة البلدان الخمس إلى مراجعة المنظومة الأمنية وإجراء التغييرات الضرورية ضمن الأولويات الهادفة لتحقيق الأمن والسلام في هذه الدول، مدركين أن التنمية تمر عبر الأمن فحيثما وجد الأمن وجدت التنمية، وذلك يتطلب قيام عمل متشاور عليه وانسجام في الجهود التي ينوي التجمع القيام بها مستقبلا في هذا الصدد ومواجهة التهريب الذي يشكل مصدرا ماليا معتبرا للأنشطة الإرهابية خصوصا تهريب المخدرات والأسلحة واختلاف الرهائن ودفع الفدية وكل الأنشطة غير المشروعة لجماعات الجريمة المنظمة.[1]

على الرغم من كون هذه المجموعة الجديدة تتميز باشتراكها في خصائص عدة وبضعف دولها وغياب قوة إقليمية بين أعضائها، إلا أنها تنفرد عن غيرها من المبادرات من حيث ارتباطها وتعاونها الواضح مع قوى خارجية لاسيما فرنسا، حيث تعد دول هذه المجموعة شريكا قويا لفرنسا في عملياتها العسكرية لمواجهة التهديدات في الساحل الإفريقي. [2]

إن نجاح تجمع دول الساحل الخماسي مرهون بمدى الانسجام والتوافق دول التجمع خاصة في المجالات الأمنية المتعلقة بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة هذا من جهة ومن جهة أخرى ضرورة تطوير البرامج التنموية في المنطقة وربطها بالأمن، ومع ذلك فإن هذا التجمع تواجهه العديد من التحديات سواء التحديات الأمنية التي وتتجاوز قدراتهم على التصدي لها كوجود القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في المنطقة، وكذا نشاطات الجريمة المنظمة المختلفة.

وتحديات اقتصادية تتمثل أساسا في غياب الإدارة السياسية الفاعلة في اتخاذ خطوات فعالة يخلق بيئة مشجعة وجالبة للاستثمار الأجنبي، وارتفاع نسبة الأمية بمعدلات قياسية حيث تصل في بلد كالنيجر إلى 83%من مجموع السكان ما يترتب عليه اتساع شريحة الفئات المعدمة فمن المعروف أن الأمية والفقر هما من أشد معوقات التنمية التي تستدعي معالجات مغايرة لما هو متعارف ومتبع في دول التجمع.

- غياب الشفافية والممارسة الديموقراطية أفضى إلى الفساد على كافة المستويات الشيء الذي سيحد من تدفق الاستثمارات مهما كانت القوانين والنظم واللوائح المنظمة للاستثمار جذابة.

---

(1) جريدة الخبر، "خمس دول إفريقية تعلن قيام تجمع جديد للساحل"، مرجع سابق.

(2) عبد النور عنتر،" الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات"، مرجع سابق.

- الاقتصاد الريعي وعدم فعالية القطاع الخاص.
- انتشار الفقر والأمية والبطالة والمرض جعل هذه الدول ملجأ للجريمة المنظمة العابرة للقارات ومعبرا دوليا لتجارة المخدرات ومركزا للهجرة غير الشرعية. (1)

المطلب الثاني: دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

تعتبر الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا والمعروفة اختصارا "الاكواس"*ECOWAS بمثابة آلية مؤسساتية لدعم جهود التعاون الإقليمي وذلك من أجل مواجهة مختلف التحديات والتهديدات الأمنية التي تعرفها المنطقة، فعلى الرغم من أن أهداف ومبادئ هذه الجماعة هو تنسيق السياسات الاقتصادية إلاَ أن بروز التهديدات العابرة للحدود كالجريمة المنظمة أو الإرهاب وغلبة الصراعات والأزمات سحب الاهتمام من التعاون الاقتصادي إلى الاهتمام بهذه المشاكل التي تتسم بالانتشار (2)، وعلى هذا الأساس بذلت الجماعة مجهودات لمواجهة هذه التحديات التي تشهدها المنطقة.

في 2008 قامت الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا بتطوير خطة عمل شاملة في مجال السلام والأمن، الهدف منها هو تعزيز نظام الأمن الإنساني في غرب إفريقيا والساحل الإفريقي بحيث ركزت على وضع آليات وأدوات لمنع الصراعات، وكيفية التعامل مع التهديدات الأمنية خاصة مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود، الإرهاب الدولي وانتشار الأسلحة الصغيرة وتسوية النزاعات وذلك من أجل الحفاظ على السلام والأمن في المنطقة. (3)

وبالتركيز على مكافحة الجريمة والاتجار غير المشروع بالمخدرات فقد عقد مؤتمر لرؤساء الدول وحكومات غرب إفريقيا في 19 ديسمبر 2008 بأبوجا اعتمد إعلانا سياسيا

---

(1) الحسن الشيخ العلوي، مرجع سابق، ص 6-7

* الاكواس: المجموعة الإقتصادية لدول غرب إفريقيا تأسست رسميا عام 1975 إثر معاهدةلاغوس "نيجيريا" والتي عدلت في "كوتونو" عام 1993 لدعم التكامل بين الدول الأعضاء، وتضم الاكواس 15 دولة: البنين، بوركينافاسو، الرأس الأخضر، كوديفوار، غامبيا، غينيا، غينيا بيساو، ليبيا، مالي، النيجر، نيجيريا، السنغال.

(2) Annette Lohmann" Qui sont les Maitres du Sahara ? Vieux Conflits Nouvelles Menaces : Le Mali et le Sahara Central autre les Touaregs, Al-Qaeda et le crime organisé" , **Friedrich Ebert stiftung** , N^0 05, Abuja, Juin 2011, p 16,17.

(3) Annette Lohmann" , ibid

وخطة عمل إقليمية للفترة مابين 2008 و2011 لمعالجة هذه المشكلة التي تشهد انتشارا واسعا في منطقة الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا. [1]

كما تم اعتماد خطة عمل إقليمية بالتنسيق والتعاون مع مفوضية الاتحاد الإفريقي في إطار برنامج إقليمي لغرب إفريقيا من 2010 إلى 2014 وتم وضع إستراتيجية مشتركة ومتعددة الأطراف لدعم جهود الدول والمنظمات في منطقة الساحل وغرب إفريقيا لمواجهة التهديدات الناشئة عن هذا البرنامج الإقليمي الذي يركز على العنصر الوطني والإقليمي والاعتماد على برامج وطنية متكاملة لمكافحة الاتجار غير المشروع والجريمة المنظمة التي تشكل الأساس لتنفيذ البرنامج الإقليمي على هذا النحو، وتعتبر مكافحة المخدرات والجريمة المنظمة جزء من إستراتيجية التنمية الوطنية الشاملة بالتركيز على الأمن وسيادة القانون واعتبارهما شرطان أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة الرامية إلى حل المشاكل المتعلقة بإدارة المخابرات والكفاءة والتنسيق بين مختلف الهيئات المسؤولة عن حفظ الأمن.[2]

إضافة لذلك نجد مبادرة "ساحل غرب إفريقيا" (WACI) هذه المبادرة أنشئت في عام 2009 لدعم خطة العمل الإقليمية للجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وهي عبارة عن مشروع تجريبي لمكافحة تهريب المخدرات و الجريمة المنظمة خاصة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية بعد انتهاء الصراع، استهدف المشروع في البداية أربعة دول متمثلة في ليبيريا، غينيا، بيساو، سيراليون، كوديفوار مع إمكانية توسع لدول أخرى.[3]

على الرغم من وجود نوع من التقدم لدى الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا إلا أن المبادرات التي نفذت في مجال مكافحة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية في الساحل الإفريقي وغرب إفريقيا تشهد تزايدا وهذا راجع لجملة من العوامل أهمها ضعف القدرات المؤسسية لهذه الجماعة وعدم وجود التنسيق الكافي سواء على المستوى الوطني أو الإقليمي بين الدول، ومنه تبقى جهود الإكواس لمعالجة الإشكالات الأمنية بهذه المنطقة مرهونة بمدى قدرة دول الساحل واستعدادها التعاون مع هذه الجهود خاصة ما تعلق

---

(1) contrôle parlementaire du secteur de la sécurité ,"guide parlement de la CEDEAO-DCAF a l'usage des parlementaires ouest _africains,le 29 septembre 2010,p 107.

(2) Michel Luntumbue" Criminalité transforma Talière en Afrique de l'ouest : Cadre et limites stratégies régionales de lutte "**, groupe de recherche et d'information su la paix et la securite**,note danalyse, Bruxelles , 09 Octobre 2012, p11.

(3)Ibid, p 14.

بضرورة تنسيق الجهود لمكافحة الإجرام المنظم والإرهاب باعتبار هذا الأخير أصبح متصل بأشكال أخرى من النشاط الإجرائي كتهريب الأسلحة والمخدرات لضمان تحويله.

المطلب الثالث: دور الإتحاد الإفريقي

يلعب الإتحاد الإفريقي دور هام في مجال التصدي التهديدات الأمنية التي تعاني منها القارة الإفريقية لاسيما التهديدات المتعلقة بالنزاعات والتهديدات العابرة للحدود الوطنية خاصة الإرهاب والجريمة المنظمة التي تشهد انتشارا متزايدا في القارة بصفة عامة والساحل الإفريقي بشكل خاص، وفي هذا الإطار تم بدل مجهودات من طرف الاتحاد الإفريقي لمواجهة هذه التهديدات.

في عام 2007 بعد أن وجدت في بعض البلدان الإفريقية أموال المخدرات تتسرب إلى أعلى مستويات الحكومة وتهدد الاستقرار في هذه المناطق اعتمد الاتحاد الإفريقي خطة عمل بشأن مكافحة ومنع الجريمة وكان الهدف الرئيسي منها هو تحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية والأمن البشري بتحسين الظروف المعيشية للشعوب الإفريقية والقضاء على تحديات الإرهاب والفساد والجريمة المنظمة التي تعرقل مسارات التنمية في المنطقة. [1]

وهذه الخطة تمتد من 2007 إلى 2012 استهدفت زيادة القدرة المؤسسية لمفوضية الاتحاد الإفريقي من خلال رصد وتعزيز وتنسيق التقدم المحرز نحو تحقيق الأهداف العامة للخطة وفي هذا الصدد فقد عملت مفوضية الاتحاد الإفريقي إلى حد كبير على تعزيز قدراتها وذلك مع شركائها خاصة المجموعات الاقتصادية الإقليمية التي قدمت خطط وبرامج لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة لاسيما في مجال الاتجار بالأعضاء البشرية، وقد عملت أيضا الدول الأعضاء في الاتحاد الإفريقي على وضع برامج وطنية متكاملة لمكافحة هذه التهديدات.

إلا أن خطة عمل الاتحاد الإفريقي لمكافحة ومنع الجريمة (2007_2012) واجهتها مجموعة كبيرة من العراقيل أهمها أنه كانت هناك تدخلات واسعة لإشراك مختلف أصحاب المصلحة ولذلك لم يكن هناك إجماع لتحديد النهج الاقتصادي والاستراتيجي لتنفيذ الخطة،كما أنه لا يزال مستمرا غياب التنسيق من جانب مفوضية الاتحاد الإفريقي

[1] cinquieme session de la conférence de l'union africaine des ministres encharg de la lutte contre la drogue ,op.cit,p05.

والشركاء في أنشطتهم، أيضا هناك مشاكل متعلقة بالتمويل مما أدى إلى صعوبة ترجمة السياسات والأطر والقرارات موضع التنفيذ.[1]

بالإضافة إلى ذلك فإن القدرة البشرية والمالية في القارة لا تزال غير كافية وأحيانا لا يوجد تنسيق وتعاون بتعيين نقاط اتصال لمكافحة المخدرات ومنع الجريمة على الصعيدين الوطني والإقليمي، مما يؤدي إلى عدم كفاية الاتصالات من الدول الأعضاء والمجموعات الاقتصادية الإقليمية،كما أن هذه الخطة ركزت على النتائج أكثر من معالجة أسباب المشاكل.

تم وضع خطة أخرى لعمل الاتحاد الإفريقي في مجال مكافحة المخدرات ومنع الجريمة المنظمة (من 2013 إلى 2017) وهي خطة العمل الرابعة المنقحة التي أعدها الاتحاد الإفريقي استجابة لتحديات جديدة فرضتها أنشطة الجريمة المنظمة لاسيما تجارة المخدرات.

وتأخذ خطة العمل المنقحة للاتحاد الإفريقي للفترة ما بين 2013 و2017 في الاعتبار حجم الانعكاسات الناتجة عن الانتشار الواسع للجريمة في إفريقيا والساحل الإفريقي بشكل خاص والمتعلقة بالانعكاسات الاجتماعية والاقتصادية والأمنية،ولذلك تولي خطة عمل الاتحاد الإفريقي اهتماما خاصا لبناء القدرة على إجراء البحوث وجمع المعلومات وتطوير نظم لرصد شبكات الجريمة المنظمة.

تم تصميم خطة العمل لتكوين وثيقة مرجعية بتوفير معلومات أكثر اكتمالا للدول الأعضاء لتعزيز التعاون على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في مكافحة مشكلة الجريمة المنظمة خاصة تجارة المخدرات في القارة.[2]

---

(1) Ipid. P7.

(2) cinquieme session de la conférence de l'union Africaine des ministres encharg de la lutte contre la Drougue ,op cit, p5.

المبحث الثالث: الجهود الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي:

انطلاقا من المنطلقات السابقة الذكر تشهد منطقة الساحل الإفريقي خاصة في السنوات الأخيرة حراكا سياسيا دوليا متصاعدا ويبرز ذلك من خلال حملة من المشاريع والمبادرات التي اقترحتها القوى الكبرى المتمثلة أساسا في الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية إضافة إلى جهود الأمم المتحدة ووكالاتها لمواجهة مختلف التحديات التي تواجه المنطقة خاصة الإرهاب وشبكات الجريمة المنظمة بكل أشكالها،التي تزيد من تدهور الوضع الأمني والاقتصادي والاجتماعي للأفراد لذلك كان تدخلها ضروريا لعدة اعتبارات.

المطلب الأول: المبادرات الأوروبية:

تعتبر القارة الإفريقية منطقة نفوذ جيو سياسي بالنسبة لأوروبا منذ العهود الاستعمارية، وبعد إعلان استقلال دولها بقيت مرتبطة بها لاعتبارات عديدة أهمها الحفاظ على المصالح الأوروبية في القارة الإفريقية خاصة في ظل تزايد التنافس والتواجد الدولي في المنطقة، إذ تعتبر منطقة الساحل الإفريقي إحدى المجالات الجغرافية التي تحظى باهتمام أوروبي كبير خاصة فرنسا التي تحضى بإرث استعماري مع معظم دول هذه المنطقة.

فاستقرار منطقة الساحل والصحراء بصفة عامة يعني استقرار المصالح الفرنسية والأوروبية والمتمثلة أساسا في مصادر الطاقة واليورانيوم حيث تمثل موريتانيا مخزونا هاما من الحديد المهم لصناعة الصلب في أوروبا وتحتل النيجر المرتبة الرابعة عالميا في إنتاج اليورانيوم بنسبة 8,7% من الإنتاج العالمي وتغطي ما نسبته 12% من احتياجات الإتحاد الأوروبي كما تشير الدراسات إلى أن باطن الساحل (التشاد، النيجر، موريتانيا) يمثل ثروة بترولية هامة. [1]

إلى جانب هذه الأهمية الاقتصادية فإن منطقة الساحل منطقة عبور إستراتيجية لمشروع خط أنبوب الغاز العابر للصحراء والذي يربط النيجر ونيجيريا ويمتد على مسافة 4128 كلم، بإمكانيات سنوية تصل إلى 30 مليار متر مكعب، ينطلق من واري بنيجيريا إلى غابة حاسي الرمل بالجزائر مرورا بالنيجر، ويسمح لأوروبا بالتزويد بالغاز الطبيعي وبدأت أعماله بعد الاتفاق الذي أبرم بين الدول الثلاث في 3 جويلية 2009. [2]

---

[1] luis sémon, Alexander Mattelaer Amelia," une strategie cohérent de l'UE pour le sahel ".www.europaerl.europa eu. 2015/03/24

[2] يوسف أزروال وليلى لعجال، مرجع سابق، ص6.

وكما ذكرنا سابقا فإن فرنسا أكثر الدول الأوروبية اهتماما بإفريقيا فهي تعتبر الأولى من حيث قوتها ونفوذها وقدرتها على الحركة والعمل في الساحة الإفريقية، حتى قبل أن إفريقيا تمثل أحد العوامل الثلاثة لمكانة فرنسا الدولية، إلى جانب معقد دائم في مجلس الأمن والقدرة النووية، فالمشاريع العسكرية الفرنسية في منطقة الساحل الإفريقي مثلا هي قديمة عكس الإستراتيجية الأمنية الأمريكية.

إن أهم ما يميز العلاقات الثنائية الفرنسية الإفريقية هو العلاقات الثنائية بين النخب الفرنسية والإفريقية، فالتعاملات بينهما يحكمها طابع شخصية السلطة في إفريقيا بمعنى أن فرنسا لا تتعامل مع مؤسسات سياسية تعكس الشرعية السياسية للدول الإفريقية والمصلحة القومية، بل تتعامل مع شخص الرئيس الإفريقي ودول الساحل الإفريقي طبعا ليست هذه القاعدة. [1]

عملت فرنسا بعد استقلال الدول الإفريقية على التركيز على محاور دول إفريقية معينة كانت في مقدمتها دول منطقة الساحل الإفريقي ودول من إفريقيا الغربية على غرار كوت ديفوار والغابون والسنغال وحتى إتيوبيا، ومن أجل تحقيق أهدافها تعمل فرنسا وفق مقاربات اقتصادية وسياسية ثقافية وعسكرية تحافظ من خلالها على ارتباطاتها ومصالحها بالقارة الإفريقية خاصة في منطقة الساحل الإفريقي.

فعلى المستوى الاقتصادي تعتبر المنطقة مصدر لجلب الموارد الضرورية للاقتصاد الفرنسي خاصة منها النفط واليورانيوم فهي تحتكر استغلال اليورانيوم بالنيجر أين يوجد رابع أكبر منجم لليورانيوم في العالم التي تحصي أكثر من 549 مليون طن، تسيطر عليه شركة إيرفا الفرنسية، كما تعتمد فرنسا المستورد الأول للمواد الخام من غالبية دول غرب ووسط إفريقيا والمصدر الأول للسلع المصنعة لبعض هذه الدول. كما تعتبر أكبر مستثمر أجنبي في البلاد حاليا ، فهي تستغل مناجم اليورانيوم منذ 45 عاما دون مراعاة شروط السلامة والصحة للمواطنين، فقد كشفت منظمة "غرين بيس" مستويات خطيرة من الإشعاع في مدينة "أكوكان " كما اكتشفت يورانيوم عالي التركيز في أربعة عن خمس عينات من مياه الشرب في مدينة "أرليت" بكميات تتجاوز المستويات التي حددتها منظمة الصحة العالمية التابعة للأمم المتحدة. [2]

كما تسيطر الشركات الفرنسية على 20% من حجم الأسواق الإفريقية، تبرز الآليات الاقتصادية أيضا من خلال المساعدات التي تقدمها الدول الإفريقية حيث تقدم فرنسا 49% من جملة مساعداتها الخارجية لإفريقيا وتساهم ب 42,2% من حجم المساعدات الإفريقية، كما عملت على إلغاء الديون المستحقة على البلدان الإفريقية، بالإضافة لذلك

---

[1] أحمد طالب أبصير، مرجع سابق، ص176.

[2] الإرهاب النووي الفرنسي في الساحل الإفريقي، إشعاعات اليورانيوم الفرنسية تهدد الساحل الإفريقي متحصل عليه:
ww .Mokhtari aver.blog.org/article-57828450. Html 2015/05/07

عمدت فرنسا إلى إقامة علاقات مع المنظمات الاقتصادية مثل الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا CEDEAOوالإتحاد الجمركي لدول وسط إفريقيا UDEA. [1]

أما ثقافيا فإن فرنسا تسيطر على القارة الإفريقية من خلال رابطة الدول الفرانكفونية* التي تضم أكثر من 30 دولة عبر العالم معظمها متواجدة في القارة الإفريقية بما فيها دول الساحل التي تعمل من خلالها على خلق تبعية ثقافية لهذه الدول عن طريق غرسها للقيم واللغة الفرنسية أين أصبحت اللغة الرسمية للكثير من الدول، كما عمدت فرنسا وبعض الدول الأوروبية إلى إنشاء مراكز ثقافية ومدارس وجماعات لتكوين نخب تكون في خدمة مصالحها. [2]

عسكريا وسياسيا نجد أن التواجد العسكري الفرنسي في الساحل الإفريقي تهدف بالأساس لضمان مصالحها الإستراتيجية في المنطقة خاصة وأن فرنسا تشهد اختطاف رعاياها بشكل واسع في المنطقة استراتيجياتها الأمنية تعمل فرنسا على مكافحة كل مصادر العنف وأشكال الجريمة المنظمة المنتشرة في منطقة الساحل والصحراء خاصة فيما يتعلق بمحاربة الهجرة غير الشرعية التي أصبحت مسألة مقلقة بالنسبة لأوروبا من خلال العلاقة المحتملة بين الإرهاب والمهاجرين ومختلف أشكال التهريب، وعلى هذا الأساس عمدت فرنسا إلى إقامة معاهدات عسكرية ثنائية، ونشر القواعد العسكرية وقواعد للتدخل السريع التي تحتل مواقع إستراتيجية تغطي جميع المناطق التي تتمركز فيها المصالح الاقتصادية الفرنسية والحفاظ على أمن واستقرار الأنظمة السياسية التابعة لها، هذا إضافة للمعونات الفنية واللوجستية التي تمنحها الدول الأوروبية للدول الإفريقية والتي تكون دائما في إطار تأمين مصالحها إلى جانب ذلك فإن فرنسا سواء بشكل فردي أو في إطار الإتحاد الأوروبي (UE)تسعى للدور والنفوذ المتنامي القوى أخرى في المنطقة خاصة النفوذ الأمريكي الذي بادر بإطلاق مشاريع ومبادرات ترى فيها أوروبا تهديدا لمصالحها.

على هذا الأساس عمدت الدول الأوروبية إلى إتباع مقاربة شاملة لمنع الأزمات وإدارة النزاعات وحفظ السلام، في إطار التعاون أو المشاورات وتنسيق السياسات المختلفة بشكل مشترك سواء على المستوى الإقليمي أو الوطني ففي إطار الشراكة من أجل السلام والأمن

---

(1) رضا شوادره،" إمكانية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر3) ، 2010-2011، ص ص169،168.

*تم الإعلان عنها رسميا في 1970، وعقد أول مؤتمر لها في 1986 برئاسة فرانسوا متران، وهي منظمة دولية للدول الناطقة باللغة الفرنسية، بلغ عدد أعضائها إلى غاية ديسمبر 2014، 80 دولة، 23 مراقبا و57 عضوا، صار لها اهتمامات سياسية إلى جانب اهتماماتها الثقافية.

(2) كاهي مبروك، مرجع سابق.

فإن إفريقيا والإتحاد الأوروبي عليهما مناقشة وتحديد التدابير الخاصة للتعامل ومعالجة المشاكل في هذا المجال بشكل مشترك.

ويبرز الاهتمام الأوروبي بمنطقة الساحل الإفريقي بشكل أكبر من خلال إعلان الإتحاد الأوروبي في أكتوبر 2010 أنه سيصمم إستراتيجية تخص الوضع الأمني في الساحل بحلول 2011، هذه الإستراتيجية بدأت بلورتها منذ سنة 2008 خلال الرئاسة الفرنسية للإتحاد الأوروبي، حيث برز القلق الأوروبي من تفاقم الأوضاع الأمنية في منطقة الساحل وبعد العديد من المشاورات والبعثات الأوروبية التي تمت في كل من مالي، النيجر، موريتانيا والجزائر، وبعد تعقد الوضع الأمني على إثر انتشار نشاط القاعدة في المنطقة تقدمت ثمانية دول أوروبية: فرنسا، ألمانيا، الدانمارك، إسبانيا، إيطاليا، البرتغال، السويد، وهولندا برسالة إلى المفوضية الأوروبية مطالبة إياها بتنفيذ التزاماتها في المنطقة.[1]

وبالفعل في مارس 2011 قدم الممثل الأعلى في الإتحاد الأوروبي للشؤون الخارجية والأمنية "الإستراتيجية الأوروبية للأمن والتنمية في منطقة الساحل حيث قال بأنها تعتبر إطار لتنسيق الالتزامات الحالية والمستقبلية للإتحاد الأوروبي في المنطقة من أجل الهدف المشترك والمتمثل في تعزيز الأمن والتنمية فقد ركز الإتحاد الأوروبي من خلال هذه الإستراتيجية على إقامة صلة بين الأمن والتنمية. [2]

وهي مسألة مهمة جدا في ظل ما تعانيه المنطقة من تهديدات لا تماثلية عابرة للحدود الوطنية يصعب التعامل معها بالقوة العسكرية أو بالأحرى يمكن القول بأن التعامل معها بالوسائل العسكرية لم يعط نتيجة غير أنه يزيد من تعقيد الوضع.

قامت هذه الإستراتيجية الأوروبية حول أربعة محاور رئيسية هي:

أولا: الأمن والتنمية في الساحل لا ينفصلان، ضرورة تشجيع التنمية والحكر الراشد وحل الصراعات ضرورة مساهمة هذه الدول في التنمية الاقتصادية والاجتماعية لضمان أمنها ونحو اقتصادياتها والحد من الفقر.

ثانيا: الأمن والتنمية في منطقة الساحل تكون عبر توثيق التعاون الإقليمي بحيث يلعب الإتحاد الأوروبي دورا كبيرا في دعم هذا التعاون.

ثالثا: تحريز القدرات الأمنية الوطنية ودولة القانون من أجل تمكني هذه الدول من مواجهة الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للقارات.

---

[1] شمسة بو شنافة. مرجع سابق.

[2] Annette lohman, op cit,p19.

رابعا: تحسين المستوى الاقتصادي بحيث يلعب الإتحاد الأوروبي دورا هاما في تشجيع التنمية الاقتصادية لسكان المنطقة الساحل. [1]

وقد خصص الإتحاد الأوروبي لتنفيذ هذه الإستراتيجية غلاف ماليا بحوالي 650 مليون أورو خصصت حوالي 450 مليون للدول الثلاثة التي تمثل قلب الإستراتيجية: موريتانيا، مالي، والنيجر، أما مبلغ 200 مليون أورو فقد وجه لبقية دول غرب إفريقيا والمغرب العربي إلى جانب مبلغ 150 مليون أورو كمبلغ إضافي من الصندوق الأوروبي للقضية إضافة إلى الاتفاق عبر جهاز الإنفاق على الاستقرار. [2]

وتتمحور خطوط عمل هذه الإستراتيجية على:

1- التنمية والحكم الراشد وتسوية الصراعات الداخلية، المساهمة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، تشجيع ودعم الحوار السياسي الداخلي في بلدان المنطقة، تعزيز الشفافية الإدارية والقدرات المؤسسية، خلق الفرص الاقتصادية والتعليمية للمجتمعات المحلية، منح المناطق التي يسود انعدام الأمن فيها من خلال إقامة البنى التحتية والتخفيف من آثار المناخ.

2- السياسة والدبلوماسية: بتعزيز رؤية وإستراتيجية مشتركة للبلدان المعنية حتى يتمكنوا من مواجهة التهديدات العابرة للحدود ومشاكل الأمن والتنمية وذلك من خلال الحوار المستمر بين دول المنطقة ومع الشركاء بما في ذلك بلدان المغرب العربي والمنظمات الإقليمية والمجتمع الدولي ككل.

3- الأمن وسيادة القانون: وذلك بتعزيز قدرات الدول المعنية في مجالات الأمن والشرطة وسيادة القانون لتمكينها من مواجهة التهديدات والتصدي للإرهاب والجريمة المنظمة بأكثر فعالية.

4- منع ومكافحة التطرف العنيف: إن التفاعل بين عوامل مثل الفقر، والتهميش والاستيعاد الاجتماعي والاحتياجات الاقتصادية ببعث القلق والتخوف من انتشار العنف والتطرف لذلك لابد من مواجهة أسباب هذه الظواهر.

5- الاهتمام المشترك في تعزيز الأمن والتحتية في منطقة الساحل هذه الإستراتيجية تركز على الحاجة إلى تعزيز مقاربة أمنية متكاملة لإحلال الأمن في المنطقة، بحيث تعمل

---

[1] Service européen pour l'action extérieure, « stratégie pour la sécurité et le développement au sahel ».
-www.eeas.europa.eu/de legation/mali/docouments/strategie-sahel.fr.pdf. 2015/01/2

[2] centre on global counterterrorison et cooperation ,la lutte contre l'xtrémisme voilent et la promotion de la mobilisation communautaire en Afrique de l'ouest et au sahel :programme d'action,juillet2013,p15.
www.thegets.org/douments/10299/44331/Action/Agende/FRA.pdf. 1015/03/25

على محاربة تهريب المخدرات والهجرة غير الشرعية وغيرها من أشكال التجارة غير المشروعة التي قد تصل إلى أوروبا. [1]

وقد انطلقت العديد من المبادرات على المستوى الإقليمي ومنها برنامج محاربة الإرهاب في الساحل والطي يمول من طرف جهاز الاستقرار (6,7 مليون أو خلال الفترة 2012- 2014) ويهدف إلى دعم القدرات المحلية وتحسين التعاون الإقليمي في محال مكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة، ويتضمن تأسيس كلية افتراضية للأمن في الساحل التكوين العاملين في قوات الأمن وقطاع العدالة، [2] كما يمول جهاز الاستقرار أيضا وبمبلغ 2,2 مليون أورو برنامج نظام معلومات الشرطة لإفريقيا الغربية وهو نظام يعتمد على خلق قاعدة لتبادل المعلومات بين أجهزة الشرطة بين البنين، غانا، مالي، موريتانيا، النيجر والمجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا كما منح أيضا الصندوق الأوروبي للتحتية مبلغ 41 مليون أورو ما بين 2012 و2017 لمشروع الدفاع والأمن للمجموعة الاقتصادية لدول إفريقيا الغربية، أما برنامج مكافحة تجارة المخدرات والجريمة في هذه المجموعة الاقتصادية فقد تدعم بغلاف مالي إضافي قدر ب 19,7 مليون أورو من قبل الصندوق الأوروبي للتنمية، كما استفادت النيجر في 2012 من مهمة مدنية سميت eucapsahel، لمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة في إطار بعثة السياسية الأمنية والدفاعية المشتركة Mission psdc sahel، في ديسمبر 2011، وهي مهمة تمتد على سنتين بمبلغ مالي قدر ب 8,7 مليون أورو.

إلى جانب هذه المساعدات وفي إطار مواجهة الأزمة الغذائية فإن المفوضية الأوروبية خصصت مبلغ 337 مليون أورو كمساعدات إنسانية لمنطقة الساحل في سنة 2012، هذا إلى جانب المشاريع التنموية التي يمولها الصندوق الأوروبي للتنمية بقيمة 2000 مليون أورو موجهة لكل من بوركينافاسو، مالي، النيجر، موريتانيا والتشاد، كما أقر الإتحاد الأوروبي مبلغ 164,5 مليون أورو من الصندوق الإضافي توزع على ست دول إفريقية وهي موريتانيا بمبلغ 13 مليون أورو، بوركينافاسو بمبلغ 17 مليون أورو، مالي ب 15 مليون أورو النيجر ب 42,5 مليون أورو، التشاد ب 35 مليون أورو والسنغال ب 5 مليون أورو. [3]

والملاحظ على هذه الاستراتيجية وعلى الرغم من أنها حاولت الربط بين الأمن والتنمية لمواجهة مختلف التهديدات التي تواجه المنطقة إلا أنها مالت إلى التركيز على الجانب الأمني وهذا ما يبرز من خلال كثافة البرامج الخاصة لتقوية القوات العسكرية مقارنة

---

(1) service européen pour l'action extérieure.opcit.p3-4.
(2) centre onglobal counterterrosm et cooperation.opcit.p15
(3) L'union europeenne et le sahel ,fiche d'information,bruxelles,le 14 mars2013. www. consilium .europa .eu /uedocs/cms-data/docs/pressdata/fr/foraff/132803pdf.p2-4.

بالجوانب الأخرى من التنمية، والتي بقيت في إطار المساعدات فقط دون تطويرها إلى رفع الاستثمار المباشر، وهي بذلك تحمل تحديا جديدا للاستقرار في المنطقة لأن سياسة المساعدات ليست بالأمر الجديد في السياسة الأوروبية في إفريقيا ككل وليس اتجاه الساحل فقط.

المطلب الثاني: المشاريع الأمريكية:

يعود الاهتمام الأمريكي بإفريقيا إلى عهدة الرئيس "نيكسون" حيث تم إنشاء مكتب شؤون إفريقيا الخارجية سنة 1957 في حين تعتبر إدارة الرئيس الأسبق "بيل كلينتون" هي السباقة نحو الاهتمام بالوضع الأمني في إفريقيا وبموجب ذلك كانت الإستراتيجية الأمنية الأمريكية لإفريقيا* والتي حملت رقم (30) إضافة إلى أهداف أخرى منها تشجيع التجارة والاستثمار وكذلك تحقيق الأمن البيئي[1]، وهو نفس التوجيه الذي تبناه من بعده "جورش بوش الابن" الذي وظف كل الإمكانيات والوسائل الممكنة لاختراق القارة التي بقيت حتى وقت قريب حكرا على النفوذ الأوروبي وبالذات النفوذ الفرنسي المستعمر السابق في القارة فقد بقيت مناطق كثيرة بعيدة عن التأثير الحقيقي الأمريكي في شؤون القاهرة حتى أحداث 11 سبتمبر 2001، وبروز الحرب الدولية على الإرهاب.

على هذا الأساس بدأت الولايات المتحدة الأمريكية في مشروع لاحتواء كافة الدول الإفريقية راضية أو مكرهة تحت الغطاء العسكري الأمريكي بالتدرج حيث اقترح تقرير إستراتيجية الأمن الوطني الأمريكي الصادر سنة 2002 أربع دول إفريقية رئيسية: جنوب إفريقيا ، كينيا، نيجيريا وإثيوبيا للقيام به بدور الحليف الإستراتيجي والتدخل العسكري تحت غطاء مكافحة الإرهاب [2]لكن المعروف أن الولايات المتحدة الأمريكية في تحركاتها خارج حدودها نادرا ما تكون بدون تحقيق مصالح ومكاسب مادية معينة، وهو ما ركز عليه العديد من المحللين للاهتمام الأمريكي بإفريقيا حيث يؤكدون أن النفط والموارد الأولية كانت ومازالت دائما هي الدافع الرئيسي نحو التحركات الأمريكية نحو القارة الإفريقية.

تسترد الولايات المتحدة الأمريكية من مجمل القارة الأمريكية نحو 15% من استهلاكها ومن المتوقع أن ترتفع هذه النسبة في المستقبل إلى 20% وتتضاعف إلى 30% في عام 2020، فوفقا لإدارة معلومات الطاقة فإن الولايات المتحدة الأمريكية سوف تستورد أكثر من 7 مليون برميل يوميا سنة 2020، كما أكد المجلس الوطني للاستخبارات

* سعت تلك الإستراتيجية الأمنية إلى: ضمان هامش من الحرية للقوات الأمريكية للتدخل في إفريقيا، المساهمة في تنمية حقوق الإنسان وتعزيز الديموقراطية في إفريقيا- وضع أو إقرار نظام إقليمي أو جمهوري إفريقي يعمل على حفظ السلم والأمن، إيجاد قوة تدخل أمريكية تعمل في إفريقيا.

(1) أحمد طالب أبصير، مرجع سابق،ص ص136-138.

(2) نبيل بويبية، مرجع سابق،ص112.

والتقديرات الأمريكي أن واردات النفط الإفريقي إلى الولايات المتحدة الأمريكية سترتفع إلى 25% عام 2016. [1]

كما تهدف الولايات المتحدة الأمريكية من وراء اهتمامها بإفريقيا إلى محاصرة تواجد القوى الأخرى على تنافسها على الموارد الموجودة بالقارة كالصين وروسيا خاصة محاصرة النفوذ الأوروبي فالنفط الإفريقي يشكل محور الخطة الأمريكية للسيطرة ومنافسة النفوذ السياسي والاقتصادي الأوروبي في القارة من خلال زيادة الصادرات والاستثمارات الموجهة إليها. [2]

كثفت الولايات المتحدة الأمريكية من اهتمامها بنفط القارة الإفريقية بحجة تنويع مصادرها من الطاقة وتقليل اعتمادها على نفط الشرق الأوسط، وهي تسعى من وراء ذلك لأحكام سيطرتها على مخزونات النفط العالمية إلى جانب سيطرتها العسكرية وهو ما يسهل تحكمها في الاقتصاد العالمي واقتصاديات الدول المنافسة بشكل أكبر وتزداد أهمية النفط في المستقبل إذا علمنا أن الاستهلاك العالمي للطاقة سيرتفع في عام 2020 بمعدل 59%.[3]

هذا الاهتمام الأمريكي بالقارة الإفريقية ينسحب على الاهتمام بالساحل الإفريقي اعتبارا من أن الإستراتيجية الأمريكية في اتجاه القارة الإفريقية هي شاملة سوداء من حيث مجالات الاهتمام (أمنية، سياسية، عسكرية...) أو من حيث تغطيتها لكامل المجالات الجغرافية في القارة الإفريقية، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية تواجدها في المنطقة على أساس إنساني يهدف بالأساس إلى مكافحة الإرهاب ومختلف أشكال الجريمة المنظمة وتأمين استقرار الدول وحل النزاعات بالطرق السليمة. إلا أن الحقيقة التي تقف وراء هذا الاهتمام هو تأمين مصالحها خاصة بعد الاكتشافات النفطية في المنطقة.

باعتبار منطقة الساحل مجالا تقليديا لمختلف أشكال الجريمة المنظمة فعلى مستوى الحدود بيم مختلف دول المنطقة تنشط العديد من العصابات المختصة في تهريب السلاح، المخدرات، الأشخاص والسلع وكل هذه النشاطات تصب في خدمة الجماعات الإرهابية، التي تعجز دول المنطقة عن التحكم فيها، بالنظر لقدرتها على اختراق الحدود واستخدامها الوسائل التكنولوجية الحديثة أدى هذا الوضع غير المستقر إلى إعلان مكتب مكافحة الإرهاب بوزارة الخارجية مبادرة مكافحة الإرهاب عبر الساحل في نوفمبر 2002 التي تعرف بمبادرة "بأن الساحل LE PAN SAHEL INITIATIVE (PSI)" والتي استهدفت

---

(1) أمال وشنان، مرجع سابق.

(2) عبد الكريم حمودي، "خطط أمريكية حثيثة للسيطرة على منابع النفط في العالم"، متحصل عليه من:
-www.alrab news.com/alahaab/GIF/11102002/h 2015/03/27

(3) عبد الكريم عمرو، "الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا"، متحصل عليه:
-www.almoslim.net/node/85835 2015/05/01

بالأساس دول: النيجر، مالي، تشاد وموريتانيا بهدف التعاون على تحقيق استقرار إقليمي، وفي إطار هذه المبادرة قامت الولايات المتحدة الأمريكية في 2003- 2004 بإرسال مدربين من القوات الخاصة "Fncom" لتكوين ومساعدة قوات هذه البلدان على الحد من تحركات الجماعات الإرهابية في المنطقة ومحاربة تجارة المخدرات والأسلحة وخصصت الولايات المتحدة الأمريكية لهذه المبادرة 6,25 مليون دولار. [1]

ثم سنة 2005 أطلقت الولايات المتحدة مشروع الشراكة من أجل مكافحة الإرهاب (tsctp) وهو برنامج مشترك بين وزارة الخارجية الأمريكية الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية (u.sa.id) ووزارة الدفاع لتحل محل مبادرة بأن الساحل "PSI" لكن بشكل أوسع فإلى جانب الدول المعنية بالمبادرة الأولى أكثر طموحا كل من: الجزائر، المغرب، تونس، بوركينافاسو، نيجيريا والسنيغال والتي تعتبر أكثر طموحا منها، والهدف منها هو تحسين قدرة البلدان على مواجهة مختلف مصادر التهديد خاصة ضد منظمات الإرهابية بتجنيد وتدريب مقاتلين وتحسين قدرات هذه الدول الأمنية.

تجمع هذه الشراكة بين استخدام القوة الناعمة والصلبة وذلك لعدة أسباب أهمها محاولة رفع مستوى التعاون عبر الحدود في المنطقة والتي تعد نقطة مهمة أضيفت لزيادة فاعلية المبادرات الأمنية وتوسيعها لتفادي الإشكاليات المطروحة من خلال التركيز على جانب وإهمال الجوانب الأخرى حيث كانت هذه المبادرة منطلقة من النقد الموجه لمبادرة بان الساحل[2]، تقدر ميزانيته المبادرة بحوالي 500 مليون دولار موزعة بمعدل 100 مليون دولار للسنة الواحدة وذلك بداية من سنة 2007 إلى غاية 2013 وتقدر الميزانية المحددة في إطارها للوكالة الأمريكية للتنمية الدولية "USAID" ب 40% من أجل التعليم والصحة وغيرها من القطاعات ذات الطابع المدني.[3]

وبدعوى عدم الاستقرار السياسي وانتشار الجريمة المنظمة وتوجه الحركات الإرهابية دائما نحو تكثيف نشاطها في إفريقيا خاصة في الساحل الإفريقي والتي تهدد المصالح الأمريكية، وكذلك من أجل حماية مصالحها الاقتصادية، عمدت الولايات المتحدة الأمريكية لإنشاء القيادة الأمريكية الخاصة بإفريقيا.

---

(1) sthephen , Ellis,Brefing : "the pan salulintiative",at fondation national des secienes politiques organniry ,20013,p459.
https:/ /apemacess ludenumi nl/bistrem/handle 1887/95838/asc.

(2) Antonnim tisseron,"quels enseignements de l'approche Américaine au sahel ?". p1-2
www .gabrielperi.fr/assets/files/pdf/trisseron-sahel,pdf. 2015/02/28

(3) مريم براهيمي،"التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية"، (مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية تخصص دراسات مغاربية، كلية الحقوق والعلوم السياسية،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة)،الجزائر، 2011،ص83.

"الأفريكوم" "AFRICOM" UN COMMENDEMENT POUR L'AFRIQUE التي أعلن عنها في 2007 ومقرها في شتوتغرات بألمانيا [1]، بعدما رفضت أغلب الدول الإفريقية استضافة مقر هذه القيادة والتي تعتبره تدخلا في شؤونها ففي هذا الصدد صرح "موسيوالكوثا" "Mosonlekota" وزير الدفاع بجنوب الدفاع بجنوب إفريقيا في أوت 2007 أن: "الدول الإفريقية تعارض إقامة قيادة عسكرية أمريكية على أراضي القارة الإفريقية وهذا القرار ليس قرارا أحاديا بل هو قرار الإتحاد الإفريقي" وهذا تلاحظه أيضا فيما يتعلق بموقف الجزائر التي اعتبرت أن المشاكل التي تعاني منها المنطقة تستوجب حلولا إقليمية تخص هذه الدول بالدرجة الأولى حيث صرح وزير الخارجية آنذاك السيد "محمد بجاوي" في 03 مارس 2007 قائلا: "أن الجزائر ترفض إقامة قاعدة أجنبية على أراضيها لأن ذلك يتعارض مع سيادتها واستقلالها". [2]

وقد صرح الرئيس الأمريكي السابق: "جورش بوش الابن" عند إعلان قيادة الأفريكوم أن الهدف من إنشائها بقوله: " وستعمل هذه القيادة الجديدة على تعزيز تعاوننا الأمني مع إفريقيا وتوفير فرص جديدة لتعزيز قدرات شركائها في القارة الإفريقية، وستعزز القيادة الأمريكية لإفريقيا جهودها لإحلال السلام والاستقرار للشعوب الإفريقية مع إحلال التنمية والديمقراطية في إفريقيا". [3]

لكن هذه التبريرات تبقى من وجهة نظر أمريكية فقط لأن الأهداف الحقيقية من وراء إنشاء هذه القيادة هي حماية المصالح الأمريكية في القارة وخاصة في ظل تزايد نشاط الحركات في الغرب العربي والساحل الإفريقي وتوسع استراتيجياتها من النشاط المحلي إلى النشاط الإقليمي وحتى العالمي، هذه الحركات التي جعلت من مهاجمة المصالح الغربية في المنطقة الهدف الأساسي لها، تأمين مصادر الطاقة وعمليات التنقيب على النفط والمعادن التنمية في إفريقيا بتوفير الحماية لشركاتها حيث تتواجد فيها أكثر من 60 شركة تنشط في مجال استخراج النفط والغاز، وتنوع بين الجزائر، موريتانيا، النيجر، تشاد والسودان، القلق الأمريكي من انتشار بعض القوى العالمية كلا من الصين والهند نحو القارة الإفريقية وهذا ما يجعل المصالح الأمريكية موضع تنافس مع هذه القوى.

إن طرح الولايات المتحدة الأمريكية لهذه المبادرات راجع لإدراكها أن منطقة ذات تهديدات أمنية حادة تعرض مصالحها الموجودة في المنطقة للخطر خاصة وأن أغلب دول المنطقة تعتبر دولا هشة وضعيفة غير قادرة على ضمان أمنها وسلامة حدودها أمام

---

[1] Antonim tisseron, op cit, p2.

[2] عبد الكريم عمرو، مرجع سابق

[3] عبد القادر رزيق المخادمي، **قيادة أفريكوم الأمريكية حرب باردة أم سباق للتسلح**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص51.

مختلف التهديدات الأمنية العابرة للحدود التي تنتشر في المنطقة، حيث تستهدف الولايات المتحدة الأمريكية من خلال هذه المبادرات إلى احتواء أمني عسكري قائم على القوة العسكرية بالدرجة الأولى في ظل تهميش الجوانب التنموية وتفعيل الديمقراطية في أنظمة دول الساحل الإفريقي في حين تعمل على إبقاء الأنظمة التي تخدم مصالحها.

كما تبين المغزى الحقيقي من هذه المبادرات هو تأمين وجود قواعد عسكرية أمريكية في القارة تعمل على تأمين مصادر الطاقة وحماية شركاتها ومنشآتها الصناعية، وعمليات التنقيب على النفط والمعادن الثمينة في دول المنطقة وهذا ما سيؤدي في نظر الكثيرين إلى نتائج عكسية منها تعميق النزاعات والتورط أكثر مع الجماعات الإرهابية التي تعتبر أي تدخل أجنبي في المنطقة وفرصة لرفع راية الحرب ضدها وهذا ما سيؤثر على أمن الأفراد والدول في منطقة الساحل الإفريقي.

المطلب الثالث: الجهود الأممية

إن الشعور المتزايد للمجتمع الدولي بالقلق إزاء الوضع في منطقة الساحل جراء تنامي كل أشكال الجريمة المنظمة كتزايد تهريب الكوكايين والاتجار غير المشروع بالبشر بما في ذلك تهريب المهاجرين والوقود والسجائر والأدوية المزيفة والأسلحة النارية والنفايات السامة ففي عام 2099 قدر مكتب المخدرات والجريمة المنظمة التابع للأمم المتحدة(unodc) *أن حجم هذه التدفقات غير المشروعة قد بلغ نحو 38 مليار دولار سنويا وهو رقم أعلى من الناتج المحلي الإجمالي للعديد من بلدان غرب إفريقيا.

كما أقر بخطورة المستوى الذي وصلت إليه الأنشطة الإجرامية التي أصبحت تزعزع استقرار وأمن منطقة الساحل وضواحيها بعدما وسعت وكثفت عملياتها في المنطقة والمناطق المجاورة لها، إلى جانب ذلك فإن الأرباح التي تجنى من الاتجار بالمخدرات والاختطاف للحصول على الفدية يمكن استخدامها بسهولة في عمليات الفساد، وتتفاقم هذه الحالة مع تزاد انتشار الجماعات الإرهابية وظهور حركات جهادية جديدة التي أنشأت ملادات آمنة في المنطقة، ضف إلى ذلك تدفق المرتزقة السابقين المعينين من قبل النظام الليبي النظام الليبي المخلوع بعد ثورة فيفري 2011 وما صاحبه من انتشار للأسلحة الخفيفة من ليبيا إلى كل منطقة الساحل، إضافة إلى تصعيد عدم الاستقرار السياسي في غرب إفريقيا وانتشار العنف المسلح في مالي.

* هو مكتب تابع لهيئة الأمم المتحدة تأسس عام 1997 كمكتب يعمل على السيطرة على انتشار المخدرات والحد من الجريمة من خلال الجمع بين برنامج الأمم المتحدة الدولي للسيطرة على المخدرات(UNDCP) وقسم مكافحة المخدرات والجريمة التابع لمكتب الأمم المتحدة في فيينا.

كما يسعى هذا المكتب للتعاون مع الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا وجامعة الدول العربية من أجل بناء الإرادة السياسية والالتزام السياسي بين الدول بضرورة إنشاء استراتيجيات على المستوى القطري فهو يسعى لإقامة مقاربة شاملة من منظور إقليمي وليس قطري. (1)

واصل مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة منذ الاجتماع ال23 لرؤساء الأجهزة الوطنية المعنية بإنفاذ قوانين المخدرات، في أديس أبابا من16سبتمبر 2013 صياغة و تنفيذ برامج لمعالجة المشاكل المتصلة بالمخدرات و الجريمة المنظمة في إفريقيا.

ففي أكتوبر2013 شرع المكتب في تنفيذ أنشطة في إطار "مساهمة المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في إستراتيجية الأمم المتحدة المتكاملة لمنطقة الساحل"، بهدف الإسهام في ركيزتي الأمن والحوكمة في إستراتيجية الأمم المتحدة الإقليمية المتكاملة لمنطقة الساحل للفترة 2013-2017، التي وضعت عملا بقرار مجلس الأمن 2056 (2012) حيث يهدف هذا البرنامج إلى تطوير نظم العدالة الجنائية وتسهيل الوصول إليها وجعلها تتسم بالكفاءة والمساءلة في منطقة الساحل من أجل المكافحة الفعالة لجميع أشكال الاتجار غير المشروع للمخدرات والسلاح والفساد في المنطقة. (2)

كما يعمل هذا المكتب منذ 2010بالتنسيق مع المنظمات الإقليمية (الإتحاد الإفريقيUA، الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقياCEDEAO، ومكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا UNOWA) على إطلاق برنامج شامل لمكافحة تهريب المخدرات والجريمة المنظمة غرب إفريقيا، ويركز هذا البرنامج على بناء السلام، إصلاح قطاع الأمن والمؤسسات الوطنية والإقليمية وبناء القدرات الوطنية لمواجهة الجريمة المنظمة والإرهاب.(3)

كما يشدد مجلس الأمن الدولي على أهمية إتباع نهج منسق من جانب جميع هيئات الأمم المتحدة المعنية و المنخرطة في تنفيذ إستراتيجية الأمم المتحدة لتعزيز التعاون بغية تحقيق أقصى قدر من التعاون ،حيث يشدد مكتب الأمم المتحدة بضرورة التعاون بين مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لمنطقة الساحل و مكتب الأمم المتحدة لغرب إفريقيا ومكتب

(1) Uneted Nation office on Drug and Crime, la contribution de l'office des nations unis contre la drogue et le crime à la stratégie des nations unies pour le sahel, pp1-3.
-www .undoc.org/documents/west and central africa.UNEDC-contribution-to-the-UN-sahel strategy English.pdf 2015/05/06

(2) ibid, p 5.

(3) Annette Lohman, op cit, p21

الأمم المتحدة المعني بمكافحة المخدرات و الجريمة لإنشاء آلية فعالة لتحديد الأنشطة ذات الأولوية و لضمان قيام منظومة الأمم المتحدة بالتنفيذ المنسق لإستراتيجية الأمم المتحدة .

كما يدعو مجلس الأمن دول منطقة الساحل و غرب إفريقيا ودول المغرب العربي إلى تعزيز التعاون و التنسيق بين المناطق من اجل وضع استراتيجيات شاملة و فعالة لمكافحة النشاطات التي تقوم بها المجموعات الإرهابية بطريقة شاملة و متكاملة ومنع انتشار جميع أنواع الأسلحة وكبح الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية بمختلف أشكالها. (1)

كما عملت الوكالات التابعة للأمم المتحدة على وضع بعض الخطط في إطار المقاربة الشاملة التي تتبعها الأمم المتحدة ،فقد وضعت منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (fao) إستراتيجية ما بين 2010-2019 التي تهدف إلى تحسين وضع هذه الدول والاستجابة لحالات الطوارئ الغذائية والزراعية، هذا الإطار الاستراتيجي هو أساس إستراتيجية هذه المنظمة لإدارة مخاطر الكوارث في غرب إفريقيا والساحل 2011-2013 بحيث سيتم تنفيذ هذه الإستراتيجية بالتعاون مع المؤسسات الإقليمية و دون الإقليمية والحكومات المعنية ووكالات الأمم المتحدة و المنظمات غير الحكومية.(2)

كما اعتمدت الأمم المتحدة في جوان 2013 من خلال برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إستراتيجية لمواجهة تحديات التنمية البشرية و إزالة التهديدات لأن الوضع في منطقة الساحل يشكل تهديدات للأمن الإقليمي و العالمي حيث حدد ثلاثة أهداف لهذه الإستراتيجية :

- تعزيز الحكم الراشد في جميع أنحاء المنطقة .
- تطوير الآليات الوطنية و الإقليمية الأمنية القادرة على مواجهة التهديدات العابرة للحدود.
- دمج التدخلات الإنسانية و التنمية لضمان مرونة أطول لهذه الإستراتيجية(3)

وبالتالي يمكن القول أن الاهتمام الدولي المتزايد بمنطقة الساحل الإفريقي في الآونة الأخيرة بعدما كانت حتى وقت قريب مهمشة كان وفق مجموعة من المنطلقات الاقتصادية تتجلى أساسا في الحصول على مصادر الطاقة، الأمنية حيث أصبح الوضع الأمني في المنطقة يشكل تهديدا للأمن الدولي ككل، الجيواستراتيجية كون المنطقة قريبة من منطقتين لهما أهمية كبيرة خاصة بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية والإتحاد الأوروبي وهما المغرب العربي وخليج غينيا.

---

(1) بيان مجلس الأمن الدولي حول الوضع في منطقة الساحل وغرب إفريقيا ،صدر في 16جويلية 2013.

(2) stratégie de gestion des risque de catastrophe en afrique de de l'oust et au sahel /FAO 2011-2013,FAO,2011,p2
-www .fao.org/fileadmin/User-uphad/emergencies/docs/reg-w-Africa-News letter-2-pdf. 2015/05/03

(3) programme des Nation Unies pour le développement(PNUD),op cit,p2 .

انطلاقا من خطورة الوضع الأمني في الساحل الإفريقي وتأثيره على استقرار وأمن المنطقة بادرت هذه الأخيرة إلى وضع مجموعة من الاستراتيجيات والمبادرات على غرار مبادرة حول الميدان بداية من عام2008، تجمع دول الساحل والصحراء والذي يعد التنسيق الاستخباراتي لبحث سبل مكافحة الإرهاب وجميع أشكال الجريمة المنظمة في المنطقة أبرز النشاطات التي يقوم بها هذا التجمع، إضافة إلى الجهود المبولة في إطار الإتحاد الإفريقي والجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا.

كما سعت الدول الغربية إلى محاولة مساعدة دول المنطقة وإعانتها على مواجهة مختلف التهديدات وتحسين ظروفها الاجتماعية والاقتصادية، وحاولت الدمج في ذلك بين المشاريع ذات الطابع الاقتصادي التنموي والمشاريع ذات الطابع العسكري، كما فعل الاتحاد الأوروبي من خلال إستراتيجية الأمن والتنمية في منطقة الساحل لسنة2011،وأيضا المشاريع الأمريكية، إضافة إلى الاستراتيجيات التي طرحتها الأمم المتحدة من خلال هياكلها ومختلف الوكالات التابعة لها.

خلاصة و استنتاجات

خلاصة واستنتاجات:

وأخيرا من خلال هذه الدراسة فقد تم استنتاج مجموعة من النتائج يتم إجمالها فيما يلي:

• الجريمة المنظمة تعتبر من أعقد الظواهر نظرا لكونها تتشابك وتترابط مع مختلف التهديدات.

• انتشار الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي ناتج عن جملة من العوامل و الأسباب متعددة الأبعاد و المستويات أهمها الوضع الأمني المتردي بالمنطقة حيث تشهد توترات مستمرة تهدد استقرار الدول وتجعل المنطقة مجال خصبا تنشط فيه مختلف مظاهر العنف و اللااستقرار كالتنوع العرقي و الأثني، تأثير العوامل الجغرافية و البيئية على انتشار الجريمة المنظمة بكل أشكالها في ظل شساعة الصحراء واتساع الحدود وقساوة المناخ مما جعل مواجهتها أمرا صعبا يستدعي قدرات أمنية تفوق إمكانيات هذه الدول التي تعتبر دولا هشة في حد ذاتها.

• نتيجة للأسباب السالفة الذكر إضافة لأسباب أخرى لا يسعنا المقام لذكرها توسعت شبكات الجريمة المنظمة وتنوعت أشكالها في الساحل الإفريقي، فالمنطقة تحتل المراتب الأولى فيما يتعلق بتجارة وتهريب المخدرات والسلاح، إذ تعتبر معبرا أساسيا لمختلف أنواع المخدرات التي يتم تهريبها من أمريكا اللاتينية عبر دول غرب إفريقيا والساحل نحو أوروبا، كما أصبحت المنطقة مركزا لتجارة الأسلحة خاصة الخفيفة منها في ظل تنامي الصراعات و النزاعات الداخلية خاصة في الآونة الأخيرة التي شهدت تدفقات كبيرة للأسلحة داخل المنطقة بعد أزمة شمال مالي والأزمة الليبية، إضافة إلى تهريب و التجارة بالبشر أو بأعضائهم الحيوية الذين يتم استغلال أوضاعهم الاجتماعية المزرية، إضافة إلى تهريب بعض أنواع السلع والمواد:البنزين ، الماس اليورانيوم،النفط ...إلخ، حيث تستغل شبكات التهريب قلة خبرة الأجهزة الأمنية و المخابراتية وضعف الرقابة على الحدود والانفلات الأمني الذي تشهده المنطقة لتزيد من نشاطاتها.

• إن ما يزيد من خطورة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي ويقوي من نشاطاتها هو تحالفها مع الجماعات الإرهابية حيث توفر الأولى التمويل أما الثانية تقوم بتوفير الحماية للأولى لتسهل من عملياتها وتضمن سلامتها وهذا ما يضمن استمرار الظاهرتين معا.

• مما لا شك فيه أن انتشار الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي له انعكاسات سلبية على أمن واستقرار المنطقة وجعلها سهلة الاختراق سواء من حيث انتشار التهديدات الأمنية المختلفة أو من حيث التدخل الأجنبي بدافع حماية مصالحه بالمنطقة.

وبالتالي يمكن القول أن التحديات التي فرضتها الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي على المستويين الدولي والإقليمي أدت إلى تحرك القوى الإقليمية والدولية لمحاولة مواجهتها من خلال مجموعة من المشاريع والمبادرات الأمنية،لكن ما يلاحظ أنه على الرغم من تعدد وتنوع المبادرات الجهوية،الإقليمية والدولية وعلى الرغم من المبالغ المالية الضخمة التي خصصت لها إلا أنها لم تساهم في قيام تعاون دولي بالشكل المطلوب بقدر ما كانت معرقلة له نظرا لاختلاف دوافع الاهتمام بهذه المنطقة وتضارب مصالح الأطراف في ظل التنافس الدولي على المنطقة إضافة إلى وضع وطبيعة دول المنطقة الذي يؤثر بشكل كبير على إمكانية تحقيق تعاون دولي في المنطقة وإمكانية تجسيد استراتيجية أمنية شاملة قادرة على مكافحة الجريمة المنظمة في المنطقة ومختلف التهديدات الأخرى التي تواجهها والتي ترتبط بطريقة أو بأخرى بهذه الظاهرة.

وعليه لابد من تفعيل التعاون الجهوي والإقليمي بحيث يتم التركيز على البحث والقضاء على أسباب هذه الظاهرة وعدم الاكتفاء بالمعالجة السطحية لنتائجها،وذلك من خلال وضع مقاربة متكاملة وشاملة تجمع بين الأمن والتنمية وفي نفس الوقت تأخذ بعين الاعتبار إمكانيات هذه الدول وظروفها الداخلية بعيدا عن التدخل الأجنبي وبعيدا عن المصلحة الشخصية للدول .

الملاحــق

الملاحق:

1- مقتطف من تقرير الجمعية العامة حول الجريمة المنظمة وتجارة المخدرات في غرب إفريقيا و الساحل الافريقي

Nations Unies S/2013/359

Conseil de sécurité

Distr. générale
17 juin 2013
Français
Original : anglais

Rapport du Secrétaire général sur la criminalité transnationale organisée et le trafic de drogue en Afrique de l'Ouest et dans la région du Sahel

I. Introduction

1. Le 21 février 2012, le Conseil de sécurité, sous la présidence du Togo, a organisé une séance spéciale consacrée à la paix et à la sécurité en Afrique, qui a été l'occasion d'examiner les répercussions de la criminalité transnationale organisée sur la paix et la stabilité en Afrique de l'Ouest et dans la région du Sahel. À cette séance, le Conseil a adopté une déclaration de son président (S/PRST/2012/2) dans laquelle il s'est dit profondément préoccupé par la menace que la criminalité organisée fait peser sur le développement socioéconomique, la fourniture de l'assistance humanitaire et la consolidation de la paix dans la région. Il a appelé à mener une action à l'échelle de tout le système des Nations Unies pour combattre la propagation des stupéfiants et la prolifération des armes dans les pays en proie aux conflits armés et à l'instabilité.

2. Le 10 décembre 2012, le Conseil de sécurité, sous la présidence du Maroc, a organisé une séance de haut niveau sur la situation dans la région du Sahel, lors de laquelle les membres du Conseil et d'autres intervenants ont fait part de la profonde préoccupation que leur inspirait la dégradation de la situation en matière de sécurité dans le Sahel, en particulier au Mali, et ont souligné l'importance d'une action cohérente, globale et coordonnée face à la crise multiforme qui afflige la région.

3. C'est dans ce contexte que le présent rapport est soumis, en application de la déclaration du Président adoptée le 21 février 2012 (S/PRST/2012/2), dans laquelle le Conseil de sécurité m'a demandé de formuler des recommandations précises sur la manière dont il pourrait s'attaquer au problème de la criminalité organisée, en particulier du trafic de stupéfiants en Afrique de l'Ouest et dans la région du Sahel, en tenant compte des vues des États Membres et des expériences récentes sur le terrain. Le présent rapport a pour objet de fournir des conseils stratégiques en vue d'apporter une réponse efficace, mais cette initiative devrait être considérée comme s'inscrivant dans une entreprise intégrée et pluridisciplinaire de plus grande envergure qui englobe la sécurité, le développement, la bonne gouvernance, les droits de l'homme et l'état de droit.

4. Au cours des cinq années écoulées, la communauté internationale s'est fortement mobilisée face aux répercussions grandissantes de la criminalité transnationale organisée et du trafic de drogue en Afrique de l'Ouest et dans le

13-25360 (F) 090713 090713

Merci de recycler

Sahel. Dans le présent rapport, nous ferons donc le point sur les faits nouveaux pertinents survenus dans la région depuis 2008, avant d'évaluer les progrès accomplis jusqu'à aujourd'hui et de formuler des recommandations sur la voie à suivre.

II. Analyse de la situation

A. Tendances en matière de sécurité en Afrique de l'Ouest et dans le Sahel

5. La criminalité transnationale organisée, y compris le trafic de drogue, reste une menace substantielle pour la paix et la sécurité dans la région. En 2010, quelque 18 tonnes de cocaïne pure ont transité par l'Afrique de l'Ouest en direction de l'Europe, où leur valeur à l'arrivée était supérieure à 1 milliard de dollars. Cela représente une réduction sensible par rapport au record atteint en 2007, année où l'Office des Nations Unies contre la drogue et le crime (ONUDC) a estimé que près de 47 tonnes ont transité par cette région.

6. Les moyens utilisés pour transporter la drogue vers cette région ont évolué avec le temps, probablement en raison des mesures de contrôle. Entre 2003 et 2007, le plus gros de la cocaïne ayant transité par l'Afrique de l'Ouest appartenait à des organisations criminelles colombiennes, et était à l'origine stocké dans des cargaisons à bord de « bateaux-mères » avant d'être transporté à terre par des navires plus petits à partir des côtes de l'Afrique de l'Ouest. Entre 2008 et 2010, plusieurs avions privés partis de la République bolivarienne du Venezuela à destination de l'Afrique de l'Ouest ont été repérés, dont un avion bimoteur à turbopropulseur et un avion à réaction. Entre 2005 et 2011, environ 5,7 tonnes de cocaïne transportées dans des conteneurs depuis l'Amérique latine à destination de l'Europe en passant par l'Afrique de l'Ouest ont été saisies, dont 2,1 tonnes pour la seule année 2011. La cocaïne provient aussi du Brésil, d'où elle est surtout expédiée à partir de Sao Paulo et du port voisin de Santos, où les trafiquants nigérians arrondissent les recettes provenant de leurs envois aériens et postaux ordinaires de cocaïne en se livrant au trafic maritime.

7. Selon le *Rapport mondial sur les drogues, 2012* de l'ONUDC, le nombre de consommateurs de cocaïne en Afrique de l'Ouest semble avoir atteint environ 1,1 million de personnes. Les Africains de l'Ouest sont payés pour les services logistiques qu'ils fournissent, et certains choisissent de vendre la cocaïne localement plutôt que d'en faire la contrebande en Europe, du fait qu'ils n'ont ni les contacts ni les réseaux nécessaires pour se lancer dans de telles menées et craignent les risques associés au trafic de drogue en Europe. L'ONUDC a entrepris d'évaluer la consommation de drogue dans la région, en particulier parmi les jeunes, et publiera les résultats de ses travaux dans le courant de l'année.

8. Entre 2010 et 2013, trois laboratoires de méthamphétamines ont été découverts au Nigéria, et l'on soupçonne l'existence de laboratoires semblables en Côte d'Ivoire et au Ghana. En 2009, des précurseurs chimiques connexes ont été saisis en Guinée, et 17,5 kilogrammes de méthamphétamines ont été saisis en 2012 à l'aéroport de Lomé (Togo). On a noté ces dernières années une forte augmentation du nombre d'Africains de l'Ouest arrêtés pour trafic de méthamphétamines à destination de l'Asie de l'Est. On estime que 1 500 vols ont servi au trafic d'environ

1,5 tonne de méthamphétamines en provenance d'Afrique de l'Ouest et à destination de l'Asie de l'Est en 2010, les recettes brutes se montant approximativement à 90 millions de dollars. Étant donné que les méthamphétamines peuvent être produites partout où les précurseurs sont disponibles, leur fabrication, en particulier dans les zones de la région où le gouvernement a peu d'emprise, constitue un risque de plus en plus préoccupant.

9. On a récemment constaté une augmentation des quantités d'héroïne transitant par l'Afrique de l'Ouest, transportées en grande partie sur des vols commerciaux. En 2011, on a saisi au total 392 kilogrammes d'héroïne. Des cargaisons de taille moyenne ont été régulièrement découvertes, en particulier au Ghana et au Nigéria. Il semble que la principale source d'approvisionnement soit l'Asie du Sud-Ouest, notamment la République islamique d'Iran et la Turquie. À l'instar de la cocaïne, il s'avère que l'héroïne est essentiellement destinée au marché européen, bien qu'une partie soit peut-être détournée vers l'Amérique du Nord ou les marchés locaux.

10. Malgré le peu de données disponibles, la prévalence du VIH parmi les consommateurs de drogues par injection reste très inquiétante. Au Ghana, environ 4 % des nouveaux cas d'infection à VIH sont attribués à la consommation de drogues injectables, la prévalence du VIH parmi les consommateurs de drogues par injection au Sénégal s'établissant à 9,1 %. Une analyse des modes de transmission du virus effectuée en 2007 au Nigéria a révélé que la consommation de drogues injectables avait contribué à 9,1 % des nouveaux cas d'infection, alors que le Ministère de la santé estime à 5,6 % la prévalence du virus parmi les consommateurs de drogues par injection.

11. Au moins 10 % des produits pharmaceutiques vendus en Afrique de l'Ouest sont contrefaits, c'est-à-dire que leur contenu est très différent de ce qu'indique l'emballage. On estime que les médicaments contrefaits vendus en Afrique de l'Ouest ont rapporté 150 millions de dollars en 2010. Outre ses conséquences sur la santé dans la région, l'utilisation de médicaments anti-infectieux contrefaits contenant des quantités de principes actifs inférieures aux niveaux spécifiés peut favoriser la croissance de pathogènes pharmacorésistants, menaçant ainsi la santé publique à l'échelle mondiale.

12. Chaque année depuis récemment, quelque 5 000 femmes d'Afrique de l'Ouest sont victimes de la traite à des fins d'exploitation sexuelle en Europe, qui génère près de 200 millions de dollars. Les organisations criminelles nigérianes continuent de régner sur ces réseaux. La traite d'êtres humains peut être exacerbée par les conflits armés qui multiplient le nombre de réfugiés et de déplacés dans la région et rendent les femmes plus vulnérables à ce type de crime.

13. Le trafic de migrants originaires d'Afrique de l'Ouest à destination de l'Europe semble avoir décliné. En 2010, le nombre de migrants en situation irrégulière dont on a recensé l'entrée en Europe par la mer était inférieur à 16 000, soit un sixième des 90 000 migrants recensés 10 ans auparavant. Selon les estimations, les trafiquants auraient retiré 100 millions de dollars de leurs activités en 2011, contre 155 millions en 2010. Cette tendance à la baisse tient à la diminution des perspectives économiques en Europe et à la meilleure application de la loi. Les documents falsifiés continuent de faciliter le trafic de migrants par les voies terrestre aussi bien que maritime et l'on constate une tendance nouvelle à utiliser l'Afrique de l'Ouest comme centre de transit pour les migrants venus d'Asie qui se rendent en Europe ou en Amérique.

14. Le nombre d'actes de piraterie et de vol armé commis en Afrique de l'Ouest a sensiblement augmenté depuis 2010, faisant de la région le deuxième cas le plus grave en Afrique après la Somalie. Selon l'Organisation maritime internationale, qui a participé à la mission interinstitutions des Nations Unies dans le golfe de Guinée en novembre 2011, il s'est produit au total 43 attaques dans la région au cours des 10 premiers mois de 2012, contre 58 l'année précédente au cours de la même période et 45 en 2010.

15. Les attaques perpétrées par des pirates ne sont pas chose nouvelle dans la région, mais elles se sont récemment étendues à d'autres zones. La plupart se produisaient auparavant au Nigéria et étaient principalement liées au conflit relatif au pétrole dans le Delta du Niger. Ces attaques-là se font toutefois plus rares, tandis que leur fréquence s'est considérablement accrue en 2011 au Bénin voisin. Cette augmentation a eu des incidences sur le coût des expéditions à destination du Bénin, pays qui dépend de ses recettes portuaires. Il semble que nombre de ces attaques impliquent des pirates nigérians et visent des navires transportant des produits pétroliers. À la différence de leurs homologues somaliens, les pirates du Golfe de Guinée opèrent généralement près des côtes, souvent au moyen de petites embarcations, lorsque le navire visé est au port ou pendant le débarquement de la cargaison, ce qui donne à penser qu'il s'agit d'attaques opportunistes.

16. Des signes de plus en plus nombreux montrent que la criminalité transnationale organisée a contribué à la déstabilisation de gouvernements constitutionnellement élus et compromis les efforts de consolidation de la paix dans la région. Dans des cas extrêmes, elle a conduit à la déstabilisation de gouvernements dûment constitués, lorsque des factions rivales cherchent à se renverser l'une l'autre. Le pays qui est dans la plus mauvais posture à cet égard est sans doute la Guinée-Bissau, touchée par une série de bouleversements politico-sécuritaires précipités par le transit de cocaïne dans le pays.

17. La corruption, qui sape la bonne gouvernance et l'état de droit, contribue souvent à la criminalité transnationale organisée. Elle est aussi fréquemment associée à la violence, à l'instabilité politique et au conflit, lesquels dissuadent les investisseurs et encouragent la fuite du capital humain, invalidant ainsi le développement économique et social. La possibilité que le trafic serve à financer des groupes armés non étatiques en Afrique de l'Ouest et dans le Sahel est également une source d'inquiétude croissante, bien que l'on dispose de peu de preuves.

B. Évolution récente

18. Selon l'Organisation maritime internationale, 790 000 travailleurs migrants et leur famille ont traversé la frontière libyenne entre février 2011 et avril 2012 pour se rendre dans d'autres pays afin d'échapper au conflit. Le nombre de personnes rentrées en Libye après la crise, y compris les cas non recensés, est sans doute bien plus élevé actuellement. Les pays voisins ont en outre dû faire face à un important flux d'armes et de munitions provenant de l'arsenal libyen et introduites clandestinement dans le Sahel par d'ex-combattants, qui étaient soldats de l'armée régulière libyenne ou mercenaires pendant le conflit. On s'inquiète en conséquence du fait que des armes pourraient être vendues à des groupes terroristes actifs dans la région et l'arrivée au Niger et au Mali d'un flux de mercenaires et de combattants

venus de Libye, après la chute du régime de Mouammar al-Qadhafi, fait renaître les craintes d'une nouvelle rébellion dans la région sahélo-saharienne. La situation est encore aggravée par la possibilité que les jeunes et les rapatriés sans emploi soient recrutés et radicalisés.

19. Les activités terroristes se sont accrues dans la région du Sahel, avec entre autres la création en 2011 de mouvements djihadistes, à savoir Ansar ed-Dine et le Mouvement pour l'unicité et le jihad en Afrique de l'Ouest. En octobre 2011, ce dernier a revendiqué la responsabilité de l'enlèvement de trois agents humanitaires européens qui travaillaient dans des camps de réfugiés contrôlés par le Front populaire pour la libération de la Saguía el-Hamra et du Río de Oro, à Tindouf (Algérie). Le Mouvement pour l'unicité et le jihad en Afrique de l'Ouest est également responsable de l'enlèvement en avril 2012, dans le nord du Mali, de sept diplomates attachés au Consulat de l'Algérie à Gao, dont l'attaché militaire et le Vice-Consul. Le 7 décembre, le Département d'État américain a inscrit le Mouvement sur sa liste d'organisations terroristes mondiales désignées comme telles et a adopté une série de sanctions à son encontre et à l'encontre de ses dirigeants, notamment le gel des avoirs qu'ils détiennent aux États-Unis d'Amérique.

20. La prolifération des armes dans le Sahel au lendemain de la crise libyenne a fortement contribué à l'instabilité régionale. Bien que le recensement se poursuive, on estime qu'entre 10 000 et 20 000 fusils d'assaut ont pu être introduits clandestinement au Mali à partir de la Libye depuis le début de la crise dans ce dernier pays. Le 22 mars 2012, des officiers subalternes mécontents ont renversé le Président Amadou Toumani Touré auquel ils reprochaient de n'avoir pas su doter l'armée du matériel voulu pour combattre les insurgés dans le nord du pays, qui étaient lourdement armés et disposaient notamment d'armes provenant de l'arsenal libyen. Peu après le lancement de l'offensive dans le nord, le Mouvement national pour la libération de l'Azawad a fait place à des groupes extrémistes qui se sont montrés plus forts d'un point de vue opérationnel, et d'autres groupes ont pris le contrôle de certaines parties de la vaste région désertique du nord du pays, qui est devenu un nouveau havre pour les terroristes.

21. En avril 2012, un coup d'état a frappé la Guinée-Bissau la veille de l'ouverture de la campagne du deuxième tour de l'élection présidentielle, où se sont confrontés le Premier Ministre sortant, Carlos Gomes Junior, et le candidat de l'opposition, Koumba Yala. Les groupes criminels qui se sont infiltrés dans le pays y ont davantage compliqué la situation en matière de sécurité. Selon les services de renseignements internationaux, le trafic de cocaïne emprunte les voies aérienne, maritime et terrestre sans aucune intervention des autorités de transition ni des forces de sécurité. On estime que chaque transaction porte sur des centaines de kilogrammes de cocaïne. Outre le trafic de drogue, d'armes légères et de marchandises, les activités de pêche illégale et l'exportation illégale de bois, de minéraux et d'autres ressources restent une préoccupation majeure et une source de dissensions internes entre les autorités civiles et les autorités militaires, dont résultent des différends nationaux supplémentaires qui compromettent les initiatives en faveur de la paix, de la stabilité, de l'action humanitaire et du développement. En mai 2012, le Président de transition, Serifo Nhamadjo, a fait part de sa détermination à lutter contre la criminalité organisée dans le pays et à rétablir le respect de la bonne gouvernance, des droits de l'homme et de l'état de droit. Les dirigeants militaires ont fait des déclarations similaires.

22. Tout porte par ailleurs à croire que les hydrocarbures et le pétrole illégalement siphonnés au Nigéria font l'objet d'un trafic auquel se livrent des groupes criminels opérant dans le Sahel, qui les transportent vers le nord en passant par le Bénin et le Niger. La présence grandissante de militants de Boko Haram le long de la frontière qui sépare le Nigéria du Cameroun et autour du lac Tchad est une autre source d'inquiétude. De fréquentes attaques ont visé les services publics dans le nord-est de l'État de Borno, et les civils ont subi d'importantes pertes durant les heurts entre militants et gouvernement.

III. Action internationale

A. Système des Nations Unies (orientations)

23. Le Conseil de sécurité a déclaré que la criminalité transnationale organisée constituait une menace pour la paix et la sécurité en Afrique de l'Ouest et qu'elle devrait figurer en bonne place dans l'action que les Nations Unies mènent en matière de sécurité et de développement[1]. C'est pourquoi il a consacré un certain nombre de sessions extraordinaires à l'incidence de ce phénomène, en particulier sur les pays fragiles ou sortant d'un conflit[2]. De la même manière, il a régulièrement invité le Secrétaire général à en tenir compte dans ses analyses et stratégies de prévention relatives aux conflits et à réfléchir aux mesures que le Conseil pourrait prendre pour répondre aux menaces transnationales dans les situations dont il est saisi.

24. L'Équipe spéciale des Nations Unies sur la criminalité transnationale organisée et le trafic de drogue a été créée en mars 2011, notamment pour mettre en place une stratégie cohérente et multilatérale visant à réduire l'incidence des menaces transnationales sur les dynamiques nationales. L'Équipe spéciale, dont la direction est assurée conjointement par l'Office des Nations Unies contre la drogue et le crime et le Département des affaires politiques, joue un rôle crucial dans la coordination de l'aide que les organismes des Nations Unies apportent aux États Membres en vue d'une réaction à la fois pragmatique et efficace aux menaces transnationales. Pour ce faire, elle promeut la mise en place d'un cadre global équilibré centré sur la prévention, le développement des capacités, le partage des responsabilités, la coopération régionale et interrégionale et la protection de la santé publique, des droits de l'homme et de l'état de droit.

---

[1] Voir les résolutions du Conseil de sécurité 2018 (2011) sur les actes de piraterie et les vols à main armée commis en mer dans le golfe de Guinée, 2017 (2011) sur la dissémination d'armes légères et de petit calibre illicites dans le Sahel et 2039 (2012) sur les actes de piraterie et les vols à main armée commis en mer dans le golfe de Guinée et la menace que représentent le trafic de drogue et la criminalité transnationale organisée, et la déclaration du Président du 21 février 2012 (S/PRST/2012/2) sur les menaces que le trafic de drogue et la criminalité transnationale organisée font peser sur la paix et la sécurité.

[2] Voir les déclarations du Président du 10 juillet 2009 (S/PRST/2009/20) sur les menaces que le trafic de drogue et la criminalité transnationale organisée font peser sur la paix et la sécurité, du 8 décembre 2009 (S/PRST/2009/32) sur l'intégration de la question du trafic de drogue et de la criminalité organisée dans l'action que l'Organisation mène tout au long du cycle des conflits et du 24 février 2010 (S/PRST/2010/4) sur les menaces que le trafic de drogue et la criminalité transnationale organisée font peser sur la paix et la sécurité.

25. Le 26 juin 2012, à l'occasion de la Journée internationale de la lutte contre l'abus et le trafic de drogue, l'Assemblée générale a tenu un débat thématique sur la menace que les drogues et la criminalité font peser sur le développement, qui a mis en évidence l'obstacle qu'elles représentent pour l'atteinte des objectifs liés à la réduction de la pauvreté et des objectifs du Millénaire pour le développement. Ce débat a entre autres donné lieu une synthèse qui sera présentée lors du treizième Congrès des Nations Unies pour la prévention du crime et la justice pénale, qui doit se tenir à Doha en 2015, et qui portera sur l'intégration de la prévention du crime et de la justice pénale dans le programme des Nations Unies en faveur de la sécurité et du développement.

26. Depuis 2009, le Conseil de sécurité demande au Secrétaire général de tenir compte de la criminalité transnationale organisée dans l'évaluation préliminaire, la préparation et l'établissement des rapports des missions intégrées. Les missions politiques spéciales et les opérations de maintien de la paix des Nations Unies sont de ce fait de plus en plus souvent chargées de répondre aux menaces que posent la drogue et la criminalité. La criminalité organisée, le trafic de drogue et la lutte antiterroriste font ainsi partie des principaux domaines d'action des quatre missions intégrées présentes en Afrique de l'Ouest, à savoir : l'Opération des Nations Unies en Côte d'Ivoire, le Bureau intégré des Nations Unies pour la consolidation de la paix en Guinée-Bissau (BINUGBIS), la Mission des Nations Unies au Libéria et le Bureau intégré des Nations Unies en Sierra Leone (BINUCSIL).

27. En application de la résolution 2065 (2012) du Conseil de sécurité, j'ai dépêché en janvier 2013 une mission d'évaluation technique interinstitutions en Sierra Leone pour faire le bilan de la mise en œuvre du mandat du BINUCSIL et soumettre un rapport contenant des propositions détaillées et un calendrier pour la relève, le retrait et la stratégie de désengagement du Bureau. La mission a constaté que ce dernier avait honoré son mandat en soutenant activement le Gouvernement sierra-léonais dans sa lutte contre la criminalité transnationale organisée et le trafic de drogue. Il est primordial de continuer à soutenir la planification stratégique et la coordination de la lutte contre la criminalité transnationale organisée. À l'heure où le BINUCSIL prépare son retrait, l'assistance technique et le soutien financier apportés à la Cellule de lutte contre la criminalité transnationale organisée dans le cadre de l'Initiative côtes de l'Afrique de l'Ouest demeurent essentiels.

28. En application de la décision du Comité des politiques n° 2012/16/iv, en date du 20 novembre 2012, j'ai dépêché une mission interinstitutions des Nations Unies en Guinée-Bissau pour étudier les principaux facteurs d'instabilité dans le pays et pour élaborer une stratégie à court ou à moyen terme d'ici au début de janvier 2013, avant le renouvellement du mandat du BINUGBIS en février. Cette étude a montré qu'après le coup d'État militaire du 12 avril 2012, la Guinée-Bissau était restée confrontée à de grandes difficultés en raison de l'absence de contrôle de l'armée par une autorité civile, de la criminalité organisée, du trafic de drogue et de la situation d'impunité. C'est pourquoi la stratégie quinquennale des Nations Unies pour la Guinée-Bissau est articulée autour de quatre domaines d'action prioritaires interdépendants, dont le renforcement de la capacité de l'État à lutter contre le trafic de drogue et la criminalité organisée font partie. En application de la décision du Comité des politiques n° 2012/16/v, en date du 20 novembre 2012, j'ai en outre prié l'Office des Nations Unies contre la drogue et le crime, agissant en collaboration avec le Département des affaires politiques, le BINUGBIS et le Bureau des Nations Unies pour l'Afrique de l'Ouest, d'analyser l'incidence du trafic de drogue et de la

criminalité organisée sur la Guinée-Bissau ainsi que sur les pays voisins et l'ensemble de la région. Sur la base de cette étude, l'Office des Nations Unies contre la drogue et le crime et le Département des affaires politiques élaboreront un rapport faisant le point sur la situation en matière de trafic de drogue et de criminalité organisée qu'ils adresseront au Comité des politiques. L'ONU a par ailleurs mené une mission d'évaluation technique en Guinée-Bissau, du 18 au 27 mars 2013, dont le rapport recommande que l'Organisation fournisse une aide ciblée dans les domaines de la criminalité transnationale organisée et du trafic de drogue.

29. La Commission de consolidation de la paix a fait de la lutte contre le trafic de drogue une priorité de l'action de consolidation de la paix dans les pays sortant d'un conflit violent qu'elle mène dans la région, quatre des six pays où elle intervient se situant en Afrique de l'Ouest (Guinée, Guinée-Bissau, Libéria et Sierra Leone), et plaidé pour que la communauté internationale contribue au renforcement des compétences techniques et des capacités institutionnelles de ces pays afin de poursuivre la lutte contre la criminalité transnationale organisée dans la région.

30. En décembre 2010, le mandat du Bureau des Nations Unies pour l'Afrique de l'Ouest a été prorogé de trois ans pour que l'Organisation puisse, en étroite concertation avec la Communauté économique des États de l'Afrique de l'Ouest (CEDEAO), l'Union du fleuve Mano et d'autres partenaires régionaux, continuer de mener à bien son action intégrée en faveur de la paix et de la sécurité en Afrique de l'Ouest. Créé en 2011, le Bureau régional des Nations Unies pour l'Afrique centrale (BRENUAC) s'emploie lui aussi, avec les acteurs régionaux, à prévenir les conflits et à consolider la paix en Afrique centrale. En janvier 2009, la Communauté économique des États de l'Afrique centrale a accueilli le premier séminaire sous-régional sur la réforme du secteur de sécurité en Afrique centrale, à l'occasion duquel a été soulignée la nécessité de renforcer la coopération régionale, notamment dans le domaine du contrôle des frontières.

31. Des efforts sont déployés pour que, dans les pays sortant d'un conflit, les programmes de réforme du secteur de la sécurité, qui figurent en bonne place dans l'action des missions intégrées de l'ONU en Afrique de l'Ouest, englobent des aspects liés à la criminalité transnationale organisée. Afin de définir une politique globale et intégrée de la réforme des services de sécurité à l'échelle de l'Organisation, j'ai, en 2007, créé l'Équipe spéciale interinstitutions pour la réforme du secteur de la sécurité. Coprésidée par le Département des opérations de maintien de la paix et le Programme des Nations Unies pour le développement, cette équipe a pour rôle d'élaborer des normes et des pratiques en la matière, sur la base d'une approche sectorielle. En mai 2012, elle a publié la première édition des *Perspectives des Nations Unies sur la réforme du secteur de la sécurité*, publication qui présente l'objet du programme et sa contribution à l'action multidimensionnelle menée à la suite d'un conflit. En décembre 2012, l'Équipe a terminé le premier volume de ses Notes d'orientation techniques intégrées sur la réforme de l'appareil de sécurité, élément déterminant de la mise en œuvre du premier rapport du Secrétaire général sur la réforme du secteur de la sécurité (A/62/659-S/2008/39). Ce document couvre six domaines thématiques essentiels, notamment la prise en compte de la problématique hommes-femmes dans le cadre de la réforme, la gouvernance démocratique de l'appareil de sécurité et l'appui apporté par le système des Nations Unies à l'élaboration des politiques et des stratégies de sécurité nationale.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

أولا: باللغة العربية

1- الموسوعات:

1_مارتن غريفيش وتيري أوكلاهان، المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية، تر: مركز الخليج للأبحاث، الإمارات العربية المتحدة،2008.

2_الكتب:

1_الباشا فائزة يونس،**الجريمة المنظمة في ظل الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية**،دار النهضة العربية،القاهرة،2002.

2_البريزات جهاد محمد،**الجريمة المنظمة دراسة تحليلية**، دار الثقافة والنشر والتوزيع،عمان،2010 .

3_العموش أحمد فلاح، **مستقبل الإرهاب في هذا القرن**، مركز الدراسات والبحوث، السعودية،2006.

4_الخزرجي ثامر كامل،**العلاقات السياسية الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات**، دار مجدلاويللنشر والتوزيع، الأردن، 2005.

5_الخريشة أحمد سعود قطيفان،**جريمة غسل الأموال دراسة مقارنة**، دار الثقافة للنشر والتوزيع،عمان، 2006 .

6_المخادمي عبد القادر رزيق، **قيادة أفريكوم الأمريكية حرب باردة أم سباقللتسلح**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011 .

7_أحمد فاروق زاهر ،**الجريمة المنظمة ماهيتها،خصائصها وأركانها**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المنصورة، 2007 .

8_أحمد فاروق زاهر ،**جرائم الإحتيال والإجرام المنظم**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض،2008 .

9_بن عنتر عبد النور ،**البعد المتوسطي للأمن الجزائري**، المكتبة العصرية للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2005 .

10_بسيوني محمد شريف، **الجريمة المنظمة عبر الوطنية، ماهيتها ووسائل مكافحتها دوليا وعربيا**، دار الشروق، مصر، 2004 .

11_برايار فيليب ومحمد رضا جليلي، **العلاقات الدولية**، تر:حنان فوزي حمدان، دار ومكتبة الهلال، بيروت، 2009.

12_جون بيليس وستيف سميث،**عولمة السياسة العالمية**، تر: مركز الخليج للأبحاث، دبي،2004 .

13_مطر محمد يحي،**الجهود الدولية في مكافحة الإتجار بالبشر**،جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية،الرياض، 2010 .

14_نمهيما ألفريد، **قضايا السلم المنشودة في إفريقيا التحولات الديموقراطية والسياسة العامة**، تر: مصطفى محمدي الجمال، دار الأمين للنشر والتوزيع، القاهرة، 2005.

15_عبد الحميد نسرين،**الجريمة المنظمة عبر الوطنية**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2006 .

16_عتلم حازم محمد، **المنظمات الدولية والإقليمية والمتخصصة**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2001.

17_عثمان الحسن محمد نور وياسر عوفي الكريم المبارك، **الهجرة غير الشرعية والجريمةالمنظمة**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 2008.

18_شحاتة علاء الدين، **التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة**، ط2، ايتراك للنشر والتوزيع، القاهرة، 2002.

19_شريف سيد كامل، **الجريمة المنظمة**، دار النهضة العربية، القاهرة،2000 .

3-التقارير:

1- أبو العوالي محمد محمود، القاعدة وحلفاؤها في الساحل والصحراء، مركز الجزيرة للدراسات، 07أفريل2012.

2- العلوي الحسين الشيخ، "تجمع الساحل الخماسي، تنسيق في ظل التعقيدات"، مركز الجزيرة للدراسات، الدوحة،21سبتمبر2014.

3- إميجن عبيد، انتشار السلاح الليبي والتهديدات الأمنية في إفريقيا،مركز الجزيرة للدراسات، 2014.

4- بوحنية قوي، الإستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي، تقرير مركز الجزيرة للدراسات، 3جوان2012.

5- لاخو لفرام، الجريمة المنظمة والصراع في منطقة الساحل والصحراء، أوراق كارينغي، بيروت، سبتمبر2012.

6- مركز الجزيرة للدراسات، تداعيات الأزمة الليبية على دول الجوار، 26فيفري2015.

7- عرب كمال الدين شيخ محمد عرب، التنظيمات الجهادية وأثره على الأمن القومي للقارة الإفريقية، مركز الجزيرة للدراسات، 14فيفري2014.

8- فريدو سي أونوما وجيرادلد إي إزريم الحناشي، غرب إفريقيا، الإرهاب والجريمة المنظمة العابرة للحدود، مركز الجزيرة للدراسات، 24جويلية2013.

4- الدوريات:

1- بوزيد عمار، "الساحل الإفريقي في عين الإعصار"ن مجلة جيش، العدد501، الجزائر أفريل2010.

2- يرقوق امحند، "الساحل الإفريقي بين التهديدات الأمنية والحسابات الخارجية"، مجلة العالم الإستراتيجي.

3- بخوش مصطفى، "منطقة الساحل الإفريقي بين الأبعاد الجيوسياسية والاعتبارات الجيواقتصادية"، مجلة العالم الاستراتيجي.

4- جفال عمار، "وجهة نظر حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية الجزائرية"، مجلة العالم الاستراتيجي، العدد07، مركز الشعب للدراسات الإستراتيجية، الجزائر، نوفمبر2008.

5- جفال عمار، "القاعدة في بلاد المغرب العربي، الإسلام السياسي الثالث"، المغرب الموحد، العدد5، دار النشر للمغرب العربي، تونس، 2010/02/17.

6- دبش اسماعيل، " الوضع الأمني في الساحل الإفريقي والتأثيرات الدولية من خلال الأزمة في مالي" ، مجلة استراتيجيا، العدد01، المعهد العسكري للوثائق والتقويم الاستعبالية، الجزائر، 2014.

7- قارة وليد، "الإجرام المنظم الدولي، تمييز الجريمة المنظمة العابرة للحدود عن الجريمة الدولية"، دفاتر السياسة والقانون، العدد09، جوان2003.

8- مايا خاطر، "الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية وسبل مكافحتها"، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد27، العدد03، 2001.

5_الدراسات غير المنشورة:

أ-الرسائل الجامعية:

1 _أبصير أحمد طالب،"المشكلة الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"،مذكرة ماجستير في العلوم السياسية، تخصص استراتيجية ومستقبليات، جامعة الجزائر03)2009 /2010.

2_السند متعب عبد الله،" التعاون الدولي في تنفيذالأحكام الجنائية وأثره في تحقيق العدالة"، (مذكرة ماجستير في العدالة الجنائية، جامعة نايف للعلوم الأمنية)، 2001.

3_بويبية نبيل،"المقاربة الجزائرية اتجاه التحديات الأمنية في منطقة الصحراء الكبرى"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ،تخصص دراسات مغاربية، جامعة الجزائر03)،2011/2010.

4_بن تفات نورالدين،"الجريمة المنظمة وحقوق الإنسان"،(مذكرة ماجستير في القانون الجنائي، جامعة الجزائر)،2012/2011.

5_براهيمي مريم،"التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب الأهلية على الإرهاب وتأثيره على المنطقة المغاربية"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص دراسات مغاربية،جامعة محمد خيضر ،بسكرة)،الجزائر،2012/2011.

6_بشكيط خالد،"دور المقاربة الأمنية الإنسانية في تحقيق الأمن في الساحل الإفريقي،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر03)،2011/2010.

7_مباركي دليلة،"غسيلالأموال"،أطروحة دكتوراه في العلوم القانونية،تخصص قانون جنائي،جامعة الحاج لخضر ،باتنة)، الجزائر،2008/2007.

8_علي صالح دنا،"المتغيرات المؤثرة في التعاون الدولي بعد الحرب الباردة:دراسة في تأثير ثورة الإتصالات"،(أطروحة دكتوراه في فلسفة في العلوم السياسية،جامعة السليمانية، العراق)،2011.

9_عمورة اعمر،"التهديدات اللاتماثلية في منطقة الساحل الإفريقي مقاربة جيوأمنية"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر03)، 2011.

10_شوادرة رضا،"إشكالية هندسة أمن مشترك في منطقة الساحل الإفريقي"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية،جامعة الجزائر03)،2011/2010.

11_ذنايب آسية،"الأليات الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية"،(مذكرة ماجستير في القانون العام،جامعة منتوري، قسنطينة)،الجزائر،2010/2009.

12_ظريف شاكر،"البعد الأمني الجزائري قي منطقة الساحل والصحراء الإفريقية:التحديات والرهانات"،(مذكرة ماجستير في العلوم السياسية،جامعة الحاج لخضر،باتنة)، الجزائر، 2010/2008.

ب-الملتقيات والندوات العلمية:

1_أزوال يوسف وليلى دجال،"أثر المشاريع الفرنسية والأجنبية في منطقة الساحل الإفريقي على دور الجزائر في سبيل تحقيق الأمن الطاقوي الجزائري"، ملتقى دولي حول: **دور الجزائرالمحددات والأبعاد**،جامعة تبسة ،الجزائر، 28 و29 أفريل2014

2_الهلي عبد القادر وبوبصلة أمينة،" تحدي الإرهاب في منطقة الساحل ال الإرهاب في منطقة الساحل الإفريقي"، الملتقى الدولي الأول حول:**المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**"،جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر،24و25 نوفمبر2013.

3_بوالروايح اسماعيل،"الإستراتيجية الأمريكية في الساحل الإفريقي"،الملتقى الدولي الأول حول:**المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**،جامعة 08 ماي 1945، قالمة، الجزائر،24 و25 نوفمبر2013.

4_بوريب خديجة،"أثر الزيادة في ميزانية الدفاع الجزائرية على مستقبل ديناميكية وفعالية دبلوماسيتها الأمنية في منطقة الساحل الإفريقي"،ملتقى دولي حول: **دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد**،جامعة تبسة،الجزائر،28و29 أفريل 2014.

5_بوشنافة شمسة،"إستراتيجية الإتحاد الأوروبي للأمن والتنمية في منطقة الساحل الإفريقي: إستراتيجية من أجل الساحل،الرهانات والقيود"،الملتقى الدولي حول:**التحديات الأمنية للدول المغاربية في ضوء التطورات الراهنة**، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر،27و28 فيفري 2013.

6_بن خليف عبد الوهاب،"الجريمة المنظمة في منطقة الساحل الإفريقي:التهديدات والحلول"،الملتقى الدولي الأول حول:**المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**، جامعة 08 ماي 1945،قالمة، الجزائر،24و25 نوفمبر2013.

7_منايفي فريال ورقية غربي،"طبيعة العلاقة بين الدول الفاشلة والإرهاب الدولي:منطقة الساحل الإفريقي نموذجا"،الملتقى الدولي الأول حول:**المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**،جامعة 08 ماي 1945، قالمة،الجزائر، 24و25 نوفمبر 2013.

8_مظلوم محمد جمال،حلقة علمية حول تجارة السلاح غير المشروعة وغسل الأموال،كلية التدريب،قسم البرامج التدريبية،مصر.

9_علالي حكيمة،"طبيعة السياسات الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي"،الملتقى الدولي الأول حول: **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**،جامعة 08 ماي1945،قالمة، الجزائر،24و25نوفمبر 2013.

10_قسايسية إلياس،"الأليات الإقليمية لمكافحة الإرهاب في منطقة الساحل الافريقي"،الملتقى الدولي الأول حول: **المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**،جامعة08 ،قالمة، الجزائر،24و25نوفمبر 2013.

11_ركالش جهيدة،"البعد الدولي واستراتيجية الحوار الأمني في منطقة الساحل الإفريقي"،الملتقى الدولي الأول حول:**المقاربة الأمنية الجزائرية في الساحل الإفريقي**،جامعة 08 ماي 1945،قالمة، الجزائر،24و25 نوفمبر 2013.

12_ختو فايزة وفكيري شهرزاد،"الإستراتيجية الجزائرية في مواجهة التهديدات اللاتماثلية في الساحل الإفريقي"،ملتقى دولي حول: **دور الجزائر الإقليمي المحددات والأبعاد**،جامعة تبسة، الجزائر، 28و29 أفريل 2014.

6-المواقع الإلكترونية:

1-"الارهاب النووي الفرنسي في الساحل الافريقي.. إشعاعات اليورانيوم الفرنسية تهدد الساحل الإفريقي"متحصل عليه من:
www.mokhtari.over.blog.org/article-57828450html 2015/05/07

2-البداينة ذياب ، "مواجهة الجريمة المنظمة العابرة للحدود الوطنية: من المحلية إلى الكونية"، متحصل عليه من:
www.mutah.edu.jo/userhomepages/organized %20crime %20shaqah.pdf. 02/02/2015

3-الحسناوي الحسن ،"التنافس الدولي في إفريقيا، الأهداف والوسائل"،متحصل عليه من:
estolel.com/article.php ?id=3178.2015/05/01

.4-السلاوي علاء عبد الحسن جبر ، "الجريمة المنظمة وأثرها في انتشار الفساد الإداري"، مجلة الكوفة، العدد 2، ص226، متحصل عليه من:
www.iasjinetlias.fune.fullext aid /61400pdf 12/12/2014
5-بن عنتر عبد النور ،"الأمن في منطقة الساحل وتعدد المبادرات" متحصل عليه من:
http:// www.alaraby. Co.uk/ oinio 2015/01/24
6-برقوق امحند ، "منطق الأمننة في ساحل الأزمات"، متحصل عليه من:
www. Berkoukmhanad. Yalosite/ research. Ph. 13/12/2014
7-بخوش عمر المهدي ، "دعم تمويل وخطف الإتجار بالسلاح والبشر جرائم بالساحل تحتاج لدراسة"، متحصل عليه من:
www. Atahiron line.com. 2015/04/ 21
8-جريدة الخبر:"خمس دول إفريقية تعلن عن قيام تجمع جديد للساحل، نشر يوم2014/02/17، متحصل عليه من:
http://www.djazairess.com/ El khabar/386850 2015/01/26
9-وشنان أمال ،"الاهتمام الأمريكي بالنفط في نيجيريا: دراسة في الأسباب والآليات"،الحوار المتمدن، العدد2014،09/01/4330، متحصل عليه من:
www.ahewar.ovg/debat/shaw.art.asp2aid:395045 2015/02/28
10-زلماط، حياة ،"التهديدات الأمنية لمنطقة الساحل والصحراء"، متحصل عليه من:
www- ar- sahete- aimes.com 2015 /04 /07
11- كاهي مبروك ،"منطقة الساحل الافريقي صراعات قديمة وتحديات جديدة "،متحصل عليه من:
www.academia.edu2014 -12-23
12-مظلوم محمد جمال ، "التجارة غير المشروعة بالسلاح"، متحصل عليه من:
www. Nawss. Edu. Sa/ar/..../005.pdf 23/02/2015.
13-ناجي عبد النور، "الأبعاد غير العسكرية للأمن في المتوسط"، متحصل عليه من :
http : // nadjiabdenour.maktoob blog .com 2015/01/15
14-ناصري سميرة ،" الجريمة المنظمة عبر الساحل الإفريقي" متحصل عليه من:
WWW.samiranajri.BLOGSPo.com 2015/02/19
15حمودي عبد الكريم ، "خطط أمريكية حثيثة للسيطرة على منابع النفط في العالم"، متحصل عليه من:
-www.alrab news.com/alahaab/GIF/11102002/h 2015/03/27
16-س أيمن ، الفوضى في ليبيا تنعش تجارة تهريب البشر إلى أوروبا، متحصل عليه من:

www.djazairess.com/elbilad/205835 2015/03/09
17عمرو عبد الكريم ، "الإستراتيجية الأمريكية في غرب إفريقيا"، متحصل عليه:
-www.almoslim.net/node/85835 2015/05/01
18-س أيمن ، " النفط الإفريقي: عندما تتحرك السياسة الأمريكية وراء الموارد"، شبانة18
متحصل عليه من:
WWW.Muntada. Sawt alummah. Com/ shaw thiread php? 2516
2015/04/16
19-شليغم عبير ، "التدخل الفرنسي في مالي:البعد النيوكولونيالي تجاه إفريقيا"، مقال منشور في موقع المركز العربي للدراسات والبحوث،متحصل عليه من:
www.acrseg.org/36650 2015/02/ 15
20-شليغم عبير ، "التدخل الفرنسي في مالي ما بين الأسباب والتداعيات"، مقال منشور في موقع أخبار العالم ،متحصل عليه من: 2015/02/15
www.akhbaalaalam.net

21-غلاييني عارف ،."الجريمة المنظمة وأساليب مكافحتها"،ص10،متحصل عليه من:
www.aim.council(ong)setelectio collection doucument.pdf
2014/11/24

ثانيا:باللغات الأجنبية(الفرنسية/الإنجليزية)

1-Les rapports/ report

1- Centre-t-on global contreterrorisme coopération séminaire renforcé les capacités dans le domaine contreterrorisme en Afrique de l'ouest, Nigéria, 16-17 février 2010.
2- Gabriel verrerie Jean, monitoring de la stabilité régional dans le bassin sahélien et en Afrique de l'ouest, groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, Bruxelles, 12 juillet 2013.
3- Langumba Keilli, Francis, la dynamique complexe des armes légères en Afrique de l'ouest, institut des nations unies pour la recherche sur le désarmement, 2008.

4- Michel louis, Sahel éclairé le passer pour mieux dessiner l'avenir, groupe de recherche et d'information sur la paix et la sécurité, Bruxelles, 2013.
5- Nations unies conseil de sécurité, rapport de secrétaire générale sur la criminalité transnationale organisée et le trafic de drogue en Afrique de l'ouest et dans la région du sahel 17 juin 2013.
6- United nations office on Drugas and crime, la contribution de l'office des nations unies contre la drogue et le crime à la stratégie intégrée des nations unies pour le sahel.

2-Les revues/ periodicals

1- African journal « for the preventionanel combating of terrorism » African outre for the study and research on terrorism (ACSRT) vol 4, W01, Juin 2013.
2- Amour aida, "flux réseaux et circuits de la criminalité organisée au sahel et en Afrique de l'ouest" centre d'études et de recherche de l'école militaire (CEREM), paris, N° 13, decembre 2009.
3- H. zoubir Yahia, "la politique étrangère américaine au magherbe; constance et adaptation", journal d'étude des relations internationales au moyen orient , vol 11.W 01 juillet, 2006.
4- H.Dorffrobert, responding to the failed state, the need for strategy », small wars and insurgencies vol 10, W 03, 1999.
5- Ikhelef abedessalem, le sahel défaillant arc de tous les risques » horizons, wo1, mars 2010.
6- Lohman Annette, « qui sont les maitres du sahara » ?, peace and Security séries, N° 5 friedriche Elbertstiptung, Abouja, 2011.
7- Moulaye zeini, « la problématique de la criminalité transnationale et le contrôle démocratique du secteur de la sécurit, Bamako (Mali) , février 2014.

8- Paper published by the sahel and oust Africa club suretarit, N°1, Paris 2010.

9- Roussellier Jacque, “terrorism in North Africa and Sahel: el Qaida franchise or freelances?” Policy briel N° 34, muddle east institute, august, 2011.

10- Sanderson Thomas, « transnational terrors and organized crime bluring the lines », sais review, vol XXIV, N°1, 2004.

11- Schoeder Matt, Guy lamb, “the illicit arms trade in Africa”, analyst, N° 1, 2006.

12- Sidibé klilou, “security management in northerner Mali: criminal networks and conflict resolution, mechanism”, research report, vol 77, institute if development studies, august 2012.

13- Tag mahdi, “ sécurité et stabilité dans le sahel africain”, collège de défence du NATO (NDC), occasionnels paper décembre 2006.

14- Tage mahdi « les enjeux sécuritaire dans le sahel africaine tribune libre, N° 08, juin 2010.

3-site/web sites

1- ALAIN LABROUSSE, DAURIUS FIGUEIRA ET ROMAIN CRUSEÉvolutions récentes de la ˈgéopolitique de la cocaïne: Geopolitics of cocaine: latestdevelopment. http://espacepolitique.revues.org/691.

2- centre on global counterterrorison et cooperation ,la lutte contre l'xtrémisme voilent et la promotion de lamobilisation coummunaitaire en afrique de l'ouest et au sahel :programme d'action,juillet2013,p15. www.thegets.org/douments/10299/44331/Action/Agende/FRA.pdf. 1015/03/25.

3- Jean-Charles ANTOINE ,Le trafic d’armes légères en provenance d’Europe de l’Est: L’expansion mondiale **http://www.regard-st.com/home/breve_contenu.php?id=1283**

4- Cinquième Session de la conférence de l'union Africaine des Ministres encharg de la lutte

Contre la drougue, "promotion de bonnes pratiques en matier d'élaborationet de mise en ouvre des politiques de contre la drougue : plan d'action de l'ua

sur la luttconre la drougue(2013-2017),p3.-
www .caramma.org/sites/default/files/pdf 2015/05/22.

5- PIERRE ARMAND: production de cannabis et hachich au maroc/ contexe et anjeu, l'espace politique , n° 4: http://qeopium.org /352/ production de cannabis et de hachich au maroc contexte- et- enjeux. 2015l02l24

6- stratégie de gestion des risque de catastrophe en afrique de de l'oust et au sahel /FAO 2011-2013,FAO,2011,p2
-www .fao.org/fileadmin/User-uphad/emergencies/docs/reg-w-Africa-News letter-2-pdf. 2015/05/03

7- Salek Mohamed ,"sahelM une gèopolitique de l'inarisibl
http://www.agoravox.fr/actualites/internatioual/article-une-geopolitique-due1-86255.

8- service européen pour l'action extérieure, « stratégie pour la sécurité et le développement au sahel ».
-www.eeas.europa.eu/de legation/mali/docouments/strategie-sahel.fr.pdf. 2015/01/2

9- sthephen , Ellis,Brefing : "the pan salulintiative",at fondation national des secienes politiques organniry ,20013,p459.
https:/ /apemacess ludenumi nl/bistrem/handle 1887/95838/asc

10- tisseron Antonnim,"quels enseignements de l'approclie Américainne au sahel ?".
www .gabrielperi.fr/assets/files/pdf/trisseron-sahel,pdf

11- Uneted Nation office on Drugs and Crime, la contribution de l'office des nations unis contre la drogue et le crime à la stratégie des nations unies pour le sahel, pp1-3.
-www .undoc.org/documents/west and central africa.UNEDC-contribution-to-the-UN-sahel strategy English.pdf 2015/05/06

12- union européennes et le sahel ,fiche d'information,bruxelles,le 14 mars2013
www.eu /uedocs/cms-data/docs/pressdata/fr/foraff/132803pdf.p2-4.

13- Yonah alexander,terrorism in northeafrica and the sahel in 2013. January
http://www.potomacinstitute.org/attachments/article/2652/Terrorism-in-N-Africa-and-Sahel-24Jan2014.pdf,p13.

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
مقدمة	5
الفصل الأول: الإطار المفاهيمي	12
المبحث الأول: مفهوم التعاون الدولي	13
المطلب الأول: تعريف التعاون الدولي	13
المطلب الثاني: مستويات التعاون الدولي	15
المطلب الثالث: المتغير الأمني ودوره في التعاون الدولي	19
المبحث الثاني: مفهوم الجريمة المنظمة	22
المطلب الأول: تعريف الجريمة المنظمة	22
المطلب الثاني: خصائص الجريمة المنظمة	24
المطلب الثالث: أشكال الجريمة المنظمة	28
المبحث الثالث: التعريف بمنطقة الساحل الإفريقي	33
المطلب الأول: جغرافية منطقة الساحل الإفريقي	33
المطلب الثاني: الواقع الأمني لمنطقة الساحل الإفريقي	35
المطلب الثالث: الأهمية الجيواقتصادية لمنطقة الساحل الإفريقي	38
الفصل الثاني: دراسة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي	41
المبحث الأول: أسباب انتشار الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي	42
المطلب الأول: الأسباب السياسية	42
المطلب الثاني: الأسباب السوسيواقتصادية	44
المبحث الثاني: أشكال الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي	46
المطلب الأول: تجارة المخدرات	46
المطلب الثاني: تجارة السلاح	52
المطلب الثالث: تهريب وتجارة البشر	56
المبحث الثالث: تداخل الجريمة المنظمة والإرهاب في الساحل الإفريقي	58
المطلب الأول: نشاط الجماعات الإرهابية في الساحل الإفريقي	58

المطلب الثاني: تكامل الأدوار بين الجريمة المنظمة والإرهاب في الساحل الإفريقي	64
المبحث الرابع: انعكاسات الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي على الأمن الإقليمي والدولي	68
المطلب الأول:الانعكاسات السياسية	68
المطلب الثاني:الانعكاسات الاقتصادية	69
المطلب الثالث: الانعكاسات الاجتماعية	70
الفصل الثالث: واقع التعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي	73
المبحث الأول: منطلقات الاهتمام الدولي بمنطقة الساحل الإفريقي	74
المطلب الأول: المنطلق الاقتصادي	74
المطلب الثاني: المنطلق الأمني	77
المطلب الثالث: المنطلق الجيواستراتيجي	79
المبحث الثاني:الجهود الإقليمية لمكافحة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي	80
المطلب الأول: دور دول الساحل الإفريقي	80
المطلب الثاني:دور الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا	86
المطلب الثالث:دور الاتحاد الافريقي	88
المبحث الثالث: الجهود الدولية لمكافحة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي	90
المطلب الأول: المبادرات الأوروبية	90
المطلب الثاني: المشاريع الأمريكية	96
المطلب الثالث: الجهود الأممية	100
خلاصة واستنتاجات	105
الملاحق	108
قائمة المراجع	117
فهرس المحتويات	129
ملخص	

ملخص

ملخص

تناول هذا البحث موضوع التعاون الدولي في مجال مكافحة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي، وهو موضوع يستحق الدراسة خاصة في ظل الاهتمام الدولي المتزايد بالمنطقة في الآونة الأخيرة.لذلك حاولنا من خلال هذه الدراسة الإلمام بمختلف المفاهيم المتعلقة بالدراسة التي تعد ضرورية لفهم الموضوع والإحاطة بكل جوانبه، كما تطرقنا لدراسة الجريمة المنظمة في الساحل الإفريقي من خلال محاولة الكشف عن أسبابها و أشكالها وانعكاساتها،لننتقل فيما بعد لإبراز مدى أهمية التعاون لمواجهة هذه الظاهرة سواء على المستوى الإقليمي أو الدولي وذلك من مختلف المشاريع و المقاربات المطروحة من طرف القوى الإقليمية والدولية لمكافحة الجريمة المنظمة وتحقيق الأمن في المنطقة والذي كان محور الدراسة.

Abstract

The main topic of This research is the international cooperation in The field of the fight against the organized crime in the African Coast .so it is a topic that really deserves study especially in the Light of the growing international interest in the area recently. for That we tried through this study to deal with the different Concepts related to the invistigation which is considered a Necessary to well understand the topic and to note in all its Aspects. As we dealt with the organized crime in the African Coast by attempting to detect its causes, forms and its implications.

Then we moved to highlight the importance of collaboration in facing the phenomenon whether on the regional or international level through the different projects and the handed approaches by the regional and the international forces to counter the organized crime which aimes to achieve security in the whole region and that was the main focus of our problematic study.